معـالي رئيس المجلس: ٣/١٨ وكتبت عليه للامين العام ان يدرج على جدول اعمال هذا لاسبوع، ووزع على الاخوة بطلب محدد، الامـر لكم انه الاقتـراحات ان تؤجـل وان لا يؤجل فهذا موضوع مقدم منكم وحدد له وقت محدد على جدول اعمال محددة وليس جديداً، استاذ سليم الزعبي.

السيـد سليم الـزعبي: شكـراً سيـدي الرئيس.

حقيقي لغايات الاستفادة من هذا الطلب ولكي يشارك جميع الزملاء بالمناقشة حول هذه القضايا الهامة، اقترح ان يحدد النصف الاول من جلسـة يوم الغـد لهذا المـوضـوع يعني من الساعة (العاشرة) للساعة (الحادية عشرة) حول هذا الموضوع، ثم يبدأ جدول الاعمال المعتاد من السـاعة (الحـادية عشـرة) فما بعـد، هـذا اقتراحي المحدد سيدي الرئيس.

اصوات: نثني على هذا.

معـالي رئيس المجلس: بـدايـة هـذا الموضوع اذا فتح اقرر له اكثر من (ساعة) وان نبدأ والبداية عادة مـع اخونـا ونرجـو ان نلتزم بالمناسبة في بدء الجلسة اذا جاء الاخوان كالمعتاد متأخرين (نصف) ساعة، فمثل هذا الموضوع ان رأيتم ان يكون في نهاية الجلسة هذا لكم.

حتى نعطي الاخوة المعنيين من الحكومة ان يحضروا، حتى نعطيهم موعد؟

هـل نقفـل البــاب الان ونقـول انتهى الحديث، من يقول ان نبدأ به غداً من الساعة (العاشرة)، واقتراح اخر يقول:

انه في نهاية الجلسة

من يرى ان نبدأ به الساعة (العاشرة)؟

السيد الامين العام: ١١ من ٤٧ صباحاً.

معالي رئيس المجلس: من يرى ان يكون في نهاية الجلسة؟

الاغلبية.

الاغلبيـة مع اخـر الجلسة، نؤجـل هذا البند كما هو لنهايـة الجلسة غـداً ان شاء الله، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٨ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: ترفع الجلسة الى يوم الاربعاء القادم، وشكراً لكم.

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	د. عبداللطيف عربيات



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة والعشرين
من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر
المنعقدة في ٢٢ /رمضان/١٤١٢ هجرية،
الموافق ٢٥ /٣/١٩٩٢ ميلادية.

(المجلد ٢٩) (العدد ٢٩)

ـ جدول الاعمال ـ

الصفحة

أ ـ طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد الكوفحي.
ب ـ طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد فارس الطراونة.
جـ ـ طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود.
د ـ طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد الزبن.
هـ ـ طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالمجيد الشريدة.
و ـ طلب معذرة مقدم من سماحة الشيخ عبدالباقي جمو.

الصفحة

الصفحة

عينت يوم الاحد القادم ١٩٩٢/٣/٢٩ الساعة العاشرة صباحاً.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٢٢/رمضان/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٣/٢٥ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (التاسعة والعشرون) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: عبدالعزيز جبر، د. محمد ابوفارس، نايف الحديد، احمد قطيش، يوسف العظم، ابراهيم خريسات.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: د. احمد الكوفحي، عبدالمجيد الشريدة، محمد الطراونة، د. محمد الزبن، عبدالباقي جمو، مروان الحمود.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: يوسف مبيضين.

وحضر من الحكومة:

١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
٣ - معالي الدكتور عبدالله النسور: وزير الصناعة والتجارة.
٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
٥ - معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والاثار.
٦ - معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.
٧ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.
٨ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.
٩ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير النقل والاتصالات.
١٠ - معالي المهندس سعد هايل السرور: وزير الاشغال العامة والاسكان.
١١ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
١٢ - معالي السيد جمال حديثة الخريشا: وزير دولة.
١٣ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.
١٤ - معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
١٥ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.
١٦ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
١٧ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.
١٨ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.
١٩ - معالي السيد محمد السقاف: وزير التموين.
٢٠ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
٢١ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

١ - افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد الكوفحي.
ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد فارس الطراونة.
جـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود.
د - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد الزبن.
هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالمجيد الشريدة.
و - طلب معذرة مقدم من سماحة الشيخ عبدالباقي جمو.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

٣ - الردود على الاسئلة:

١ - كتاب معالي وزير المالية/الجمارك رقم «٩٢٨» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٢ جوابا على السؤال رقم «٦٧» المقدم من سعادة النائب السيد عبدالرحيم عكور.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية:

السؤال: ما هي اسماء الموظفين المصنفين الخاضعين للترفيع على مدار ست سنوات سابقة في دائرة الجمارك، على ان تشمل الاسماء على مؤهلات الموظف ومسمى وظيفته في جدول التشكيلات، للتحقق من معلومة بان الترفيعات تتم حسب الاصول بدون تحيز او محسوبية.

مع الاحترام

النائب

عبدالرحيم عكور

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم ٢/١/٤/٩٢٨

التاريخ ١٢/٣/١٩٩٢

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: اجابة استفسارات سعادة النائب السيد عبدالرحيم العكور.

ارجـو ان اشـير الى كتـابكـم رقـم ٣/١٦/١٣/٤١٣ تاريخ ١٣/٢/١٩٩٢.

ارفق طيه الاجابة على استفسار سعادة النائب السيد عبدالرحيم العكور بخصوص السؤال رقم (٦٧) المتعلق باسماء الموظفين المصنفين الخاضعين للترفيع على مدار ست سنوات سابقة ومؤهلات كل منهم ومسمى وظائفهم في جدول التشكيلات.

ارفق طيه اجابة سؤال سعادة النائب المحترم رقم (٦٧).

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

باسل جردانة

وزير المالية/الجمارك

«بسم الله الرحمن الرحيم»

عام ١٩٨٦

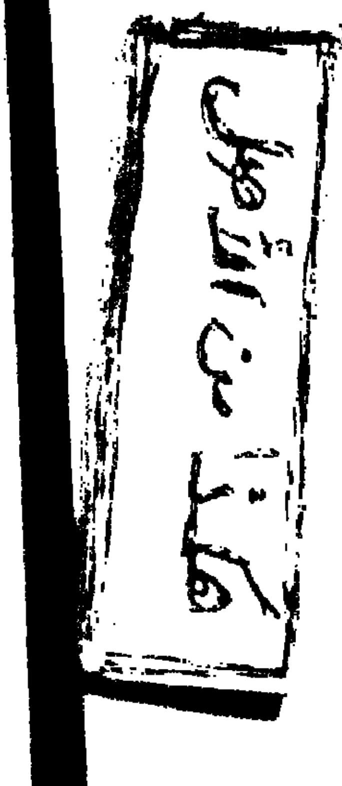
الدرجة	العدد
الاولى	
الثانية	٤
الثالثة	٧
الرابعة	١
الخامسة	
السادسة	٥
السابعة	
الثامنة	٨
التاسعة	٤
العاشرة	
المجموع العام	٢٩

عام ١٩٨٧

الدرجة	العدد
الاولى	
الثانية	٨
الثالثة	٢
الرابعة	١٣
الخامسة	٢٠
السادسة	٣٥
السابعة	٣٩
الثامنة	٦٩
التاسعة	٥
العاشرة	
المجموع العام	١٩١

عام١٩٨٨			عام١٩٨٩			عام١٩٩٠			عام١٩٩١		
الفئة الثانية	الدرجة	العدد	الفئة الثانية	الدرجة	العدد	الفئة الثانية	الدرجة	العدد	الفئة الثانية	الدرجة	العدد
	الاولى	١١		الاولى	٥		الاولى			الاولى	٧
	الثانية			الثانية	٤		الثانية			الثانية	٨
	الثالثة	٦		الثالثة	٣		الثالثة			الثالثة	٨
	الرابعة	٩		الرابعة	٨		الرابعة	١		الرابعة	٩
	الخامسة	١٤		الخامسة	٩		الخامسة	٢		الخامسة	٣٤
	السادسة	٢٨		السادسة	١٦		السادسة	١٠		السادسة	١٣
	السابعة	١		السابعة			السابعة			السابعة	
	الثامنة			الثامنة			الثامنة			الثامنة	
	التاسعة			التاسعة			التاسعة			التاسعة	
	العاشرة			العاشرة			العاشرة			لعاشرة	
	المجموع	٦٩		المجموع	٤٥		المجموع	١٣		المجموع	٧٩

الفئة الثالثة	عام ١٩٩١	الفئة الثالثة	عام ١٩٩٠	الفئة الثالثة	عام ١٩٨٩	الفئة الثالثة	عام ١٩٨٨
الدرجة	العدد	الدرجة	العدد	الدرجة	العدد	الدرجة	العدد
الاولى		الاولى		الاولى		الاولى	
الثانية	١	الثانية		الثانية	٢	الثانية	٢
الثالثة	٢	الثالثة		الثالثة	٣	الثالثة	٨
الرابعة	٢	الرابعة		الرابعة		الرابعة	١٢
الخامسة	١٣	الخامسة		الخامسة	٢	الخامسة	١٠
السادسة	١٢	السادسة	١	السادسة	٢	السادسة	١٧
السابعة	٥٥	السابعة	٢٣	السابعة	٢٨	السابعة	٣٢
الثامنة	١٥	الثامنة	٣٢	الثامنة	٤١	الثامنة	٥٩
التاسعة	٥	التاسعة	٥	التاسعة		التاسعة	٣
العاشرة		العاشرة		العاشرة	٣	العاشرة	
المجموع	١٠٩	المجموع	٦١	المجموع	٨١	المجموع	١٤٨
المجموع العام	١٨٧	المجموع العام	٧٤	المجموع العام	١٢٦	المجموع العام	٢١٧



بسم الله الرحمن الرحيم

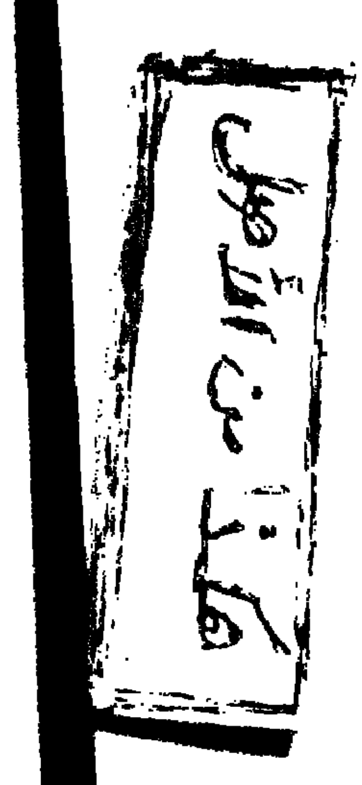
كشف باسماء الموظفين المصنفين الخاضعين للترفيع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه

ترفيعات عام ١٩٨٧ من الدرجة الخامسة الى الدرجة السادسة :

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ ـ السيد احمد علي حسن ابوسنينة	الثانوية العامة	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٨٧ من الدرجة الثامنة الى السابعة		
١ ـ السيد خلف محمد العدوان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد ناصر فالح سمرين خريس	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد رضا مصطفى المصري	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ السيد يوسف محمد الخطيب	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد ابراهيم احمد قريحات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ ـ السيد سامح نمر المجالي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ ـ السيد اسامة حسين التل	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ ـ السيد يوسف مصطفى محمد	الثانوية العامة	مامور جمرك
٩ ـ السيد لورنس محمد كريم القاضي	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٠ ـ السيد محمد فرج الفراية	الثانوية العامة	مامور جمرك
١١ ـ السيد محمود حسن خابور	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ ـ السيد علي محمد خلف الطراونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٣ ـ السيد ياسر محمود حياصات	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٤ ـ السيد هاني مصطفى ياسين	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٥ ـ السيد محمود علي العمري	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٦ ـ السيد محمود ابراهيم ديباجة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٧ ـ السيد عبدالحافظ فواز العدوان	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٨ ـ السيد مصلح عبدالغني الساكت	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٩ ـ السيد لطفي ابراهيم الراشد	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٠ ـ السيد حسن محمد ابورمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢١ ـ السيد حسام سامي الحلالمة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٢ ـ السيد خليل سليمان الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٣ ـ محمود سليم الدبعي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٤ ـ زياد سليمان الحياري	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٥ ـ خليفة حمد الله ابورمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٦ ـ احمد عبدالقادر علي	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٧ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة

١ ـ السيد عايد خضر هماش	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد محمد محمود جدعان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد خالد محمد بني هاني	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ السيد علي احمد نصيرات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد رضوان محمد القريوتي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ ـ السيد عبدالله سيف الدين العطيوي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ ـ السيد ناجح محمد العضايلة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ ـ السيد زهير محمد الدويري	الثانوية العامة	مامور جمرك
٩ ـ السيد محمد يحيى النصيرات	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٠ ـ السيد توفيق عبدالقادر العلاونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١١ ـ الانسة فايزة منور ابومطر	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ ـ السيدة وفاء مصطفى شاهين	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٣ ـ السيد عاطف عبدالهادي الوشاح	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٤ ـ السيد زهير جابر الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٥ ـ السيدة رحاب يوسف الخطيب	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٦ ـ السيد محمود علي المشاقبة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٧ ـ السيد خليل علي الكردي	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٨ ـ السيد جمال صالح النعيم	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٩ ـ السيد تيسير محمد بني سليمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٠ ـ السيد مخلد ابراهيم ابويامين	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢١ ـ السيد محمد خير الشياب	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٢ ـ السيد موسى مفضي الزاعلة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٣ ـ السيد صالح الحلو صالح	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٤ ـ السيد خالد عبدالوهاب ابوحيدان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٥ ـ السيد فلاح جويعد العبداللات	ثانوية عامة	مامور جمرك
٢٦ ـ السيد طعان نافع السعايدة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٧ ـ السيد حسين احمد الديري	ثانوية عامة	مامور جمرك
٢٨ ـ السيد علي راشد العقيلي	ثانوية عامة	مامور جمرك
٢٩ ـ السيد محمد صالح القبلان	ثانوية عامة	مامور جمرك
٣٠ ـ السيد نورالدين سليمان عبيدات	ثانوية عامة	مامور جمرك
٣٢ ـ السيد اكرم محمد سليم دوجان	ثانوية عامة	مامور جمرك



ترفيعات عام ١٩٨٧ من الدرجة العاشرة الى الدرجة التاسعة

١ ـ السيد فايز زعل الزبن	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد اكرم سالم الطراونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد طارق شحادة دبابنة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد مهند يوسف القضاة	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٧ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة :

١ ـ السيد غازي يوسف الجيوسي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد احمد بشير التل	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد محمود احمد مصطفى	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ السيد احمد جبرائيل عيسى	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد عبدالخالق خلف الهنداوي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ ـ السيد عبدالاله عبدالمعطي الطراونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ ـ السيد محمد عمر مصطفى عبابنة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ ـ السيد كامل حيدر العدوان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٩ ـ السيد فؤاد احمد عوض سالم	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٠ ـ السيد جمعة حسن خلف	الثانوية العامة	مامور جمرك
١١ ـ خير الدين محمد سليمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ ـ السيد سند حماد النعيمات	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٣ ـ السيد محمد فالح الزعبي	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٧ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة :

١ ـ السيد فياض سالم الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد مخدم ضيف الله خليل	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد طايل محمد خليفات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ السيد سليمان عيد سليمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد عيسى خالد العدوان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ ـ السيد محمد عقلة ياسين	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ ـ السيد لؤي يوسف الحديدي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ ـ السيد خلف مبارك الشخانبة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٩ ـ السيد صبر عوده الطراونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٠ ـ السيد فتحي جميل ابو رمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
١١ ـ محمود عايد الفقهاء	الثانوية العامة	

«بسم الله الرحمن الرحيم»

كشف باسماء الموظفين المصنفين الخاضعين للترفيع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه

ترفيعات عام ١٩٨٦ من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية.

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ ـ السيد اكرم سليمان مسعود الحوراني	بكالوريوس سياسة واقتصاد	مدير/مساعدمدير/رئيس قسم
٢ ـ السيد سليم توفيق الخصاونة	بكالوريوس حقوق	مدير/مساعد مدير/رئيس قسم
٣ ـ مصطفى بدري الزرعي	بكالوريوس حقوق	مدير/مساعدمدير/رئيس قسم
٤ ـ عبداللطيف معين الطعان	بكالوريوس حقوق	مدير/مساعد مدير/رئيس قسم
ترفيعات عام ١٩٨٦ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة		
١ ـ السيد عايد محمد الطراونة	بكالوريوس حقوق	مأمور جمرك
٢ ـ السيد احمد محمود النسور	دبلوم عالي شريعة/دراسات اسلامية	مأمور جمرك
٣ ـ السيد سليمان عبدالهادي الوشاح	دبلوم عالي علوم سياسية/علاقات دولية	مأمور جمرك
٤ ـ السيد ابراهيم صالح الرفاعي	بكالوريوس تجارة	مأمور جمرك
٥ ـ السيد مالك حسن البخاري	دبلوم دراسات عليا/علوم ادارية	مأمور جمرك
٦ ـ السيد كامل ابراهيم تادرس	بكالوريوس علوم سياسية واقتصاد	مأمور جمرك
٧ ـ السيد نظمي احمد العبدالله	ماجستير اقتصاد	مأمور جمرك
ترفيعات عام ١٩٨٦ من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة :		
١ ـ السيد محمود عبدالحليم قطيشات	بكالوريوس اقتصاد وادارة	مأمور جمرك
ترفيعات عام ١٩٨٦ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة :		
١ ـ السيد عوني محمد عبدالرحمن الصالح	بكالوريوس ادارة اعمال	مأمور جمرك
٢ ـ السيد محمد عبدالله مهاوش	بكالوريوس زراعة	مأمور جمرك
٣ ـ السيد ابراهيم يعقوب حجازين	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جمرك
٤ ـ السيد اكرم محمد الزعبي	بكالوريوس حقوق.	مأمور جمرك
٥ ـ السيد خالد علي قطان سمارة	الثانوية العامة	مأمور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٦ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة :

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ ـ السيد رضا مصطفى محمد المصري	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد يوسف محمد العبدالله الخطيب	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد خلف محمد العايد العدوان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ السيد ناصر فالح خريسات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد عبداللطيف عقلة نجادات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ ـ السيد اسامة حسني عبدالرحمن التل	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ ـ السيد ابراهيم احمد عبدالحميد فريحات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ ـ السيد سامح نمر مصطفى المجالي	الثانوية العامة	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٨٦ من الدرجة العاشرة الى الدرجة التاسعة :		
١ ـ السيد خالد محمد بني هاني	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد كايد خضر عيسى هماش	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد علي محمد احمد نصيرات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ محمد فليح جدعان	الثانوية العامة	مامور جمرك

«بسم الله الرحمن الرحيم»

كشف باسماء الموظفين المصنفين الخاضعين للترفيع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه :

ترفيعات عام ١٩٨٧ من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية :

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ ـ السيد غازي علي فاخر	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد عيسى يوسف عويس	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد هاشم عبدالرحمن ابوعبود	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ السيد سليمان مفضي شحاتيت	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد سمير علي الحسن	ليسانس حقوق	مامور جمرك
٦ ـ السيد فوزي محمود عوجان	ليسانس حقوق	مامور جمرك
٧ ـ السيد حسان راشد الخزاعي	الثانوية العامة	مدير/مساعد مدير/رئيس قسم
٨ ـ علي محمد القريوتي	ليسانس حقوق	مدير/مساعدمدير/رئيس قسم
ترفيعات عام ١٩٨٧ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة :		
١ ـ السيد بهجت عزيز شقم	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد عبدالكريم شاهر الحديد	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٧ من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة ·

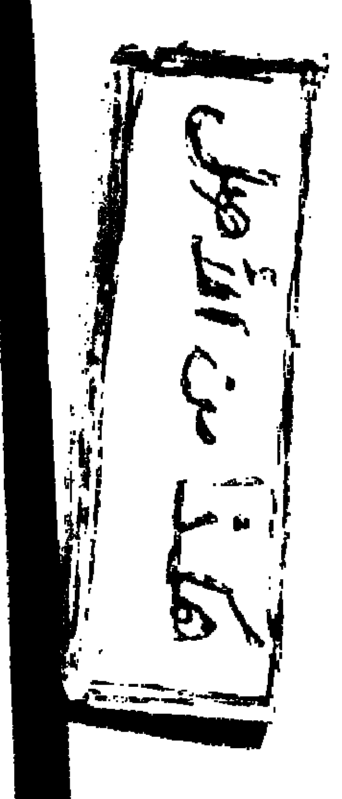
١ ـ السيد مسلم علي الشخانبة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد سامي حسن ابوعباس	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد انور احمد نهاز العزام	دبلوم عالي مكتبات وتوثيق	مامور جمرك
٤ ـ السيد سهل قاسم الغزاوي	ماجستير علوم ادارية	مامور جمرك
٥ ـ السيد فايز عبدالكريم الفاعوري	ليسانس حقوق	مامور جمرك
٦ ـ السيد بشار عقاب الخصاونة	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٧ ـ السيد حابس توفيق مجلي	دبلوم عالي شريعة ودراسات اسلامية	مامور جمرك
٨ ـ السيد قسام محمد القريوتي	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٩ ـ السيد سامي مسعود حداد	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
١٠ ـ السيدة عهاني رفيق فيضي	الثانوية العامة	مامور جمرك
١١ ـ السيد عبدالرحمن مراد وشي	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ ـ السيد حامد سعود القاضي	ليسانس حقوق	مامور جمرك
١٣ ـ السيد محمد علي عرفات	دبلوم دراسات عليا	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٧م من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة

١ ـ السيد جورج خلف عجيلات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد محمود ذياب المجالي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد محمد وهبي يوسف التل	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ بشير مصطفى ابورمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد ابراهيم سلمان ابوقطام	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ ـ السيد رياض جميل الجيوسي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ ـ السيد صالح فريد يوسف	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ ـ الانسة نهى سلامة دباينة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٩ ـ السيد أمين شحادة القضاة	ماجستير لغة انجليزية	مامور جمرك
١٠ ـ الدكتور زياد يوسف المعشر	دكتور تنظيم ورقابة ادارية	مامور جمرك
١١ ـ السيد نايف بديوي الشريري	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ ـ السيد زيد سامي عطيه	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٣ ـ السيد محمود ابراهيم عطيوي	بكالوريوس اداب	مامور جمرك
١٤ ـ السيدة ايمان جميل مسمار	بكالوريوس اقتصاد وادارة	مامور جمرك
١٥ ـ السيد عبدالفتاح درويش بدر	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
١٦ ـ السيد محمد عبدالمحسن ابوريك	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
١٧ ـ السيد محمد زهير القطب	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
١٨ ـ السيد ابراهيم جميل الصمادي	ماجستير دراسات دولية	مامور جمرك
١٩ ـ السيد جمال ذيب اليونس	دبلوم اداب ودراسات عليا	مامور جمرك
٢٠ ـ السيد جواد رضا حلاوة	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٧م من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة :

١ ـ السيد عادل سليمان حميد بوسمهدانة	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٢ ـ السيد احمد عقلة عبدالرحمن مساعدة	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٣ ـ السيد حاتم صالح مساعدة	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٤ ـ السيد احمد عبدالرؤوف خليفة	بكالوريوس اداب علوم حياتية	مامور جمرك
٥ ـ السيدة هيا ياسين هياهبة	بكالوريوس علوم ادارية	مامور جمرك
٦ ـ السيد محمد بديوي الزعبي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ ـ السيدة وفاء انطون حتر	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٨ ـ الانسة باسمة عزالدين ملكاوي	بكالوريوس علوم ادارية	مامور جمرك
٩ ـ السيد جعفر محمود عايد الضمور	بكالوريوس علم اجتماع	مامور جمرك
١٠ ـ السيد محمود جبر صالح السلامة	دبلوم عالي تربية وتعليم	مامور جمرك
١١ ـ السيد علي محمد صالح ابوسليم	بكالوريوس علم نفس وارشاد	مامور جمرك
١٢ ـ السيد احمد محمود راجي عبابنة	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
١٣ ـ السيد مازن جمال شحاتيت	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
١٤ ـ السيد محمد محمود محمد ارشيد	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
١٥ ـ السيد محمد ياسين سرور	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
١٦ ـ السيد ماهر صلاح المعايطة	بكالوريوس علوم سياسية	مامور جمرك
١٧ ـ السيد حسين وحيد مهيار	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
١٨ ـ السيد عبيد عبدالرحمن القرالة	بكالوريوس كيمياء	مامور جمرك
١٩ ـ السيد حسين محمد الدلابيح	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
٢٠ ـ السيد نواف سالم القضاة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢١ ـ السيدة رغدة احمد حبراق	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٢ ـ السيد زاهي سليم عماري	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٣ ـ احمد عبدالكريم عربيات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٤ ـ اكرم عطا الله المدادحة	بكالوريوس تاريخ	مامور جمرك
٢٥ ـ ناصر احمد الشياب	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٢٦ ـ السيد تيسير عوض القرعان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٧ ـ محمد عبدالحميد محمد الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٨ ـ السيد منور زاهي الغافل	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٩ ـ السيد محمد عبدالرحيم دحيلان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٠ ـ السيد سليم حمدان الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣١ ـ السيد محمد عيسى القطاشة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٢ ـ عبدالعزيز مسلم المجالي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٣ ـ السيد يوسف دميثان الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٤ ـ السيد فوزي محمود شطناوي	الثانوية العامة	مامور جمرك



بسم الله الرحمن الرحيم

كشف باسماء الموظفين المصنفين الخاضعين للترفيع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه :

تابع ما قبله ترفيعات عام ١٩٨٧م من الدرجة التاسعة الى الثامنة

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١٢ ـ السيد يوسف شفيق الخطابية	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٣ ـ السيد عازم علي الكردي	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٤ ـ السيد نادر ابراهيم جويتات	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٥ ـ السيد انيس محمد الخصاونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٦ ـ السيد عدنان خلف السعيد	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٧ ـ السيد خير وعبدالسلام العقيل	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٨ ـ السيد سليمان محمد حامد الصالح	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٩ ـ السيد نوفان حسن محمد فياض	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٠ ـ السيد فتحي محمد ابراهيم صالح	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢١ ـ السيد محمود سليم الدبعي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٢ ـ السيد سعيد مفضي ابوقدوره	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٣ ـ السيد خالد علي العقلة العقيل	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٤ ـ السيد سلطان كريم فارس القاضي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٥ ـ السيد زياد مصطفى حتاملة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٦ ـ السيد عبدالغفور محمود عودة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٧ ـ السيد محمود صالح عبدالرحمن	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٨ ـ السيد عاكف منصور المنالرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٩ ـ السيد موسى خلف العدوان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٠ ـ السيد خالد محمد النايف الخزاعي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣١ ـ السيد محمد سليمان الرعود	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٢ ـ السيد محمد فرج سليمان الفراية	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٣ ـ السيد محمود حسن خابور	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٤ ـ السيدة رندة يوسف حجمات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٥ ـ السيد نايف موسى محافظة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٦ ـ السيد نظام فريد سكر	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٧ ـ السيد سلامة سالم المجالي	الثانوية العامة	مامور جمرك

«بسم الله الرحمن الرحيم»

كشف باسماء الموظفين المصنفين الخاضعين للترفيع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه :

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى :

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ ـ السيد لطفي عبدالفتاح ابوحيدان	لا شهادة بملفه	مدير/مساعد مدير/رئيس قسم درجة اولى ف٢
٢ ـ السيد احمد عبدالاحد الحياري	بكالوريوس علوم عامة وطبيعية	مدير/مساعد مدير/رئيس قسم درجة اولى ف٢
٣ ـ السيد يوسف خليل ابوربعية	بكالوريوس محاسبة	مدير/مساعد مدير/رئيس قسم درجة ١/٢
٤ ـ السيد عبدالرزاق محمود عربيات	بكالوريوس علوم مالية واقتصادية	مدير/مساعد مدير/رئيس قسم درجة ١/٢
٥ ـ السيد مروان حسني خرفان	بكالوريوس حقوق	مستشار قانوني درجة ١/٢
٦ ـ السيد يوسف طلال فريحات	بكالوريوس حقوق	مستشار قانوني درجة ١/٢
٧ ـ السيد خالد خلف القطب	بكالوريوس حقوق	مدير/مساعد مدير/رئيس قسم درجة ١/٢
٨ ـ السيد مضفي عبدالقادر حيمات	بكالوريوس حقوق	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم درجة ١/٢
٩ ـ هاني يوسف بركات	ماجستير علوم ادارية	مدير/ مساعد مدير/رئيس قسم درجة ١/٢
ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة من الفئة الثانية		
١ ـ السيد ضرغام احمد العربي	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٢ ـ السيد حازم حمود الفراية	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
٣ ـ السيد عبدالوهاب محمد الصرايرة	بكالوريوس علوم سياسية واقتصادية	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة من الفئة الثانية :		
١ ـ السيد فوزي دخيل الخصاونة	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك



ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة من الفئة الثانية :

١ ـ السيد جلال عبدالحميد الدباس	بكالوريوس علوم ادارية	مأمور جمرك
٢ ـ السيد علي قاسم كريشان	بكالوريوس تاريخ	مأمور جمرك
٣ ـ السيد موسى محمد مبارك	بكالوريوس حقوق	مأمور جمرك
٤ ـ السيد فيصل محمود الخطيب	بكالوريوس اداب	مأمور جمرك
٥ ـ السيد صبحي احمد العقلة	بكالوريوس اداب	مأمور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة من الفئة الثانية :

١ ـ السيد عبدالرحمن طالب الخصاونة	بكالوريوس حقوق	مأمور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة فئة ثالثة :

١ ـ السيد محمد فلاح الصرايرة	المدرسة الثانية/٥٨	مأمور جمرك
٢ ـ السيد سعيد خليل كوكش	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٣ ـ السيد محمد عيد شفيق	مترك/٥٧	مأمور جمرك
٤ ـ السيد جميل محمود العبسي	دبلوم كلية ضريبة ومالية وجمارك	مأمور جمرك
٥ ـ السيد مراد موسى مضاعين	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٦ ـ السيد عواد عبدالرحمن الدباس	المدرسة الثانوية / ٥٧	مأمور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة فئة ثالثة :

١ ـ السيد محمد حسين الروسان	الثانوية العامة/ادبي	مأمور جمرك
٢ ـ السيد تيسير قاسم عبد قاسم	دبلوم كلية ضريبة ومالية وجمارك	مأمور جمرك
٣ ـ السيد معاذ عثمان الشنقيطي	رابع ثانوي / ٥٨	مأمور جمرك
٤ ـ السيد محمد أحمد عبدالحميد	بكالوريوس حقوق	مأمور جمرك
٥ ـ السيد محمد رشاد الصرصور	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٦ ـ السيد زياد عبدالرزاق الدباس	الثانوية العامة	مأمور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة فئة ثالثة :

١ ـ السيد سالم محمد اللوزي	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٢ ـ السيد سلمان سليم اللالي	الثانوية العامة	ماموز جمرك
٣ ـ السيد محمد امين خليفة	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٤ ـ السيد عايد محمد القيسي	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٥ ـ السيد محمد ابراهيم الصمادي	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٦ ـ السيد عبدالمجيد حياصات	الثانوية العامة	مأمور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة من الفئة الثالثة :

١ ـ السيد خلف بركات عبدالحليم	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٢ ـ السيد بهجت محمد مساعده	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٣ ـ السيد حسن عقلة الكايد	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٤ ـ السيد ابراهيم صلاح الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٥ ـ السيد احمد عبده فرج الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٦ ـ السيد ماجد عبدالرحيم المجالي	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٧ ـ السيد زيد حمدي المجالي	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٨ ـ السيد عليان محمد مصلح	دبلوم كلية مجتمع علوم عسكرية	مأمور جمرك
٩ ـ السيد احمد فلاح العبادي	الثانوية العامة	مأمور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة من الفئة الثالثة :

١ ـ السيد عبدالكريم محمد الرشمان	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٢ ـ السيد مجدي عبدالمجيد العزة	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٣ ـ السيد مثقال عبدالحافظ الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٤ ـ السيد خالد مفلح العبادي	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٥ ـ السيد فريد مسلم حجازين	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٦ ـ السيد عطا الله عواد العرايضة	الثانوية العامة	مأمور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة من الفئة الثالثة :

١ ـ السيد محمد عبدالله العدوان	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٢ ـ السيد خلف حسين ابورمان	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٣ ـ السيد نضال حسين الخزاعي	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٤ ـ السيد قدري عبدالرزاق العبداللات	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٥ ـ السيد اكرم احمد الشلبي	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٦ ـ السيد محمود محمد الطنطاوي	الثانوية العامة	مأمور جمرك

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف باسماء الموظفين المصنفين الخاضعين للترفيع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه :

تابع ما قبله الترفيعات الى الدرجة الثامنة فئة ٣ لسنة ١٩٨٨

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
٧ ـ السيد هزاع فارس المجالي	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٨ ـ السيد تيسير فؤاد الزيادين	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٩ ـ السيد يونس مفلح المبيضين	الثانوية العامة	مأمور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى فئة ثانية

١ ـ السيد علي سليمان عربيات	بكالوريوس تجارة	مدير/مساعد مدير/رئيس قسم
٢ ـ السيد محمد يوسف السهلي	بكالوريوس محاسبة	مدير/مساعد مدير/ رئيس قسم

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة من الفئة الثانية

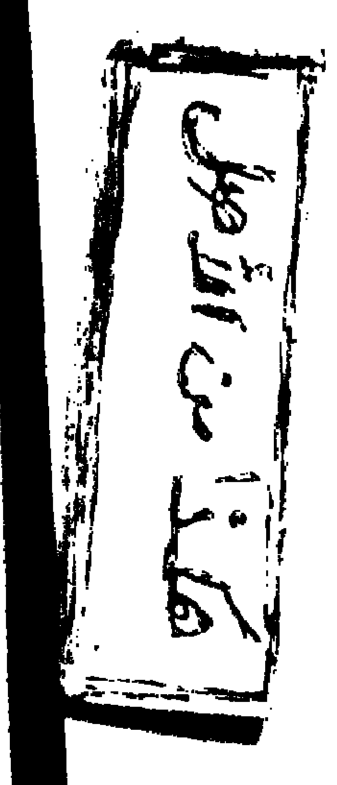
١ ـ السيد هيثم محمد علي السعيد	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
٢ ـ السيد محمد عودة الضباعين	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٣ ـ السيد مصطفى عبدالرحمن الرشدان	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة من الفئة الثانية :

١ ـ السيد عبدالوهاب حسن الزعبي	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٢ ـ السيد عبدالوهاب صالح الكردي	ليسانس اداب	مامور جمرك
٣ ـ السيد حسن فوزي كشت	بكالوريوس علوم سياسية	مامور جمرك
٤ ـ السيد غسان محمد الصليبي	بكالوريوس علوم ادارية	مامور جمرك
٥ ـ السيد سمير ابراهيم مسمار	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٦ ـ السيد فاضل علي المومني	بكالوريوس اداب	مامور جمرك
٧ ـ السيد وليد محمد الحسين مكاحلة	بكالوريوس اقتصاد وادارة	مامور جمرك
٨ ـ السيد محمد خير عبدالله السعيد	بكالوريوس اقتصاد وادارة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة من الفئة الثانية

١ ـ السيد خالد محمد الدروبي	ماجستير علوم ادارية	مامور جمرك
٢ ـ السيد ياجس محمد الخرابشة	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٣ ـ السيد فرحان هولو حجازي	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٤ ـ السيد محمد احمد الفلاح	بكالوريوس	مامور جمرك
٥ ـ السيد عبد الرؤوف يحيى الرواشدة	بكالوريوس علوم سياسية	مامور جمرك
٦ ـ السيد فالق حسين محمد محبوب	بكالوريوس علوم ادارية	مامور جمرك
٧ ـ السيد احمد سالم حسين القاعوري	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
٨ ـ السيد صالح طاهر الزرقان	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
٩ ـ السيد محمود حسين الرواشدة	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك



ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة فئة ثانية

١ ـ السيد محمد يحيى المبيضين	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٢ ـ السيد محمود محدم الصرايرة	بكالوريوس لغة عربية	مامور جمرك
٣ ـ السيد موسى محمود الغبار	بكالوريوس جغرافيا	مامور جمرك
٤ ـ السيد محمد عمر يوسف الطعاني	بكالوريوس تاريخ	مامور جمرك
٥ ـ السيد طارق محمد المجالي	بكالوريوس تاريخ	مامور جمرك
٦ ـ السيد محمد زهير علي الكايد	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٧ ـ السيد زكريا علي طالب الحموري	بكالوريوس علوم الحاسب الآلي	مامور جمرك
٨ ـ السيد احمد عبدالرحمن عطيات	بكالوريوس اقتصاد واحصاء	مامور جمرك
٩ ـ السيد سعد محمد سعيد الحسن	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
١٠ ـ السيد محمد يوسف ابو عرقوب	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
١١ ـ السيد عطاالله حسن الطعاني	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
١٢ ـ السيد ايوب محمد ايوب حسن	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
١٣ ـ السيد محمد عبدالله مسعود	بكالوريوس فيزياء	مامور جمرك
١٤ ـ السيد وليد مصطفى الصالحي	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
١٥ ـ السيد تامر محمد خميس الشرمان	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
١٦ ـ السيد اياد محمد علي الطوالبة	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
١٧ ـ السيد ماجد عبدالمجيد قاجة	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
١٨ ـ السيد جهاد عبدالله سواقد	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف باسماء الموظفين المصنفين الخاضعين للترفيع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه :

تابع ترفيعات عام ١٩٨٨ الى الدرجة السادسة/فئة ثانية

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١٩ ـ السيد جمال محمد زعل عليمات	بكالوريوس زراعة/خدمات غذائية	مامور جمرك
٢٠ ـ السيد عبدالله عزالدين حابوخ	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
٢١ ـ السيد نايف حسين الجلال الحديد	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
٢٢ ـ السيد زياد مطلق ابوطالب	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
٢٣ ـ السيد تيسير محمد علي القضاة	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
٢٤ ـ السيد عاطف محمد ذياب حمدان	بكالوريوس علوم ادارية	مامور جمرك
٢٥ ـ السيد فريد جميل سعد حداد	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
٢٦ ـ السيد عبدالله علي عبدالله جودة	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
٢٧ ـ السيد خلدون بهجت الساكت	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
٢٨ ـ السيد علي عبدالله عبدالرحمن	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة فئة ثالثة

١ ـ السيد احمد ضيف الله الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٢ ـ السيد محمد حامد الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جمرك
ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية من الفئة الثالثة		
١ ـ السيد ابراهيم حسين الحياري	مترك	مأمور جمرك
٢ ـ السيد شاكر محمد صويلح	الثانوية العامة	مأمور جمرك
ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة من الفئة الثالثة		
١ ـ السيد ماجد موسى ملكاوي	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٢ ـ السيد فخري عايد عكروش	الثانوية العامة	مأمور جمرك
ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة من الفئة الثالثة		
١ ـ السيد محمد عبدالله خميس	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٢ ـ السيد احمد عبدربه اللوزي	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٣ ـ السيد خالد سليم النوايسة	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٤ ـ السيد عبدالله محمود الغرايبة	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٥ ـ السيد نهار الختاملة	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٦ ـ السيد محمد حلمي الشريدة	الثانوية العامة	مأمور جمرك
ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة من الفئة الثالثة		
١ ـ السيد سمير عبدالرحمن الدباس	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٢ ـ السيد فوزي عطا الشيخ علي	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٣ ـ السيد حمزة عبدالكريم العبد	الثانوية العامة	مأمور جمرك
٤ ـ السيد مشهور سليمان الفراري	الثانوية العامة	مأمور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٨ الى الدرجة السادسة من الفئة الثالثة

١ ـ السيد قفطان عبدالكريم الرواشدة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد ابراهيم يحيى ابورمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد فايض قطيش قبيلات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ السيد موسى فؤاد عماري	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد احمد دخل الله الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ ـ السيد يحيى عبدالحميد النسور	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ ـ السيد عزمي عبدالمحسن ابونونه	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ ـ السيد هاني مفلح ابوعزام	الثانوية العامة	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة من الفئة الثالثة .		
١ ـ السيد سامي حسين نقرش	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد يونس محمد الخصاونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد اسماعيل خليف الضمور	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ السيد عبدالوهاب عبداللطيف الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد احمد حسين العمري	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ ـ السيد سعيد داود حجرات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ ـ السيد عبدالحميد احمد الترعاني	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ ـ السيد احمد سلامة ابوسبيتان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٩ ـ السيد رياض احمد المحمود	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٠ ـ السيد عبدالاله محمد الخطيب	الثانوية العامة	مامور جمرك
١١ ـ السيد ابراهيم حماد النوايسة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ ـ السيد طالب محمد الضابط	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٣ ـ السيد عبدالحميد محمد زيد	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٤ ـ السيد عبدالرحمن علي العديلي	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٥ ـ السيد ابراهيم مصلح صالح	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٦ ـ السيد توفيق بركات الرشدان	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٧ ـ السيد سلمان محمد فرج الصرايره	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٨ ـ السيد احمد علي الاحمد المرشد	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٩ ـ السيد فايز يوسف سطام الفندي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٠ ـ السيد محمد سالم عبدالرحمن مقابلة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢١ ـ السيد عبدالكريم احمد المصري	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٢ ـ السيد محمد علي المسادي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٣ ـ السيد رضوان علي السخني	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٤ ـ السيد توفيق محمد محمود الفياض	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٥ ـ السيد عبدالمجيد سعيد الحمايدة	الثانوية العامة	

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
٢٦ ـ السيد فراج نصر المراعبة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٧ ـ السيد محمود عبدالله رباع	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٨ ـ السيد شاهر موسى حتر	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٩ ـ السيد هايل مسعود مشهور	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة فئة ثالثة

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ ـ السيد صالح جدعان الجنيدي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد نايف بخيت عيسى	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد عبدالكريم اسماعيل العدوان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ السيد ماجد محمد عزام	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد جاسر احمد مساعدة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ ـ السيد محمد علي سليمان الدعوم	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ ـ السيد شاهر عبد الحافظ الشخانبة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ ـ السيد ابراهيم حسن القطاونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٩ ـ السيد محمد فرحان مهاوش	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٠ ـ السيد صلاح صالح الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١١ ـ السيد جلال مصطفى القضاة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ ـ السيد جمال سعود القاضي	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٣ ـ السيد خالد عبدالفتاح ابورمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٤ ـ السيد احمد محمود الاحمد	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٥ ـ السيد عيد خلف خليلات	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٦ ـ السيد سامي هجهوج المجالي	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٧ ـ السيد غازي ذياب ابراهيم	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٨ ـ السيد محمود عبدالكريم رحيل الثمارنة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٩ ـ السيد احمد محمد العوض الحناوي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٠ ـ السيد محمد موسى زريقات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢١ ـ السيد سالم محمد الطراونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٢ ـ السيد علي احمد يوسف	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٣ ـ السيد محمد حسين الخزاعي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٤ ـ السيد حامد احمد عبابنة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٥ ـ السيد خالد توفيق الهقيش	الثانوية العامة	مامور جمرك

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
٢٦ ـ السيد حمدان سعود عبدالوالي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٧ ـ السيدة مها خليل القسوس	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٨ ـ السيد مصلح محمد الطراونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٩ ـ السيد محمد سعيد مساعدة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٠ ـ السيد نواف احمد عبيدات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣١ ـ السيد رضوان فرج الفراية	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٢ ـ السيد حامد عبد الطراونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٣ ـ السيد عصام عبدالرحمن البطوش	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٤ ـ السيد عيسى حماد ابوسيف	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٥ ـ السيد محمد عيسى الماعط	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٦ ـ السيد نايف عبد ربه ذنيبات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٧ ـ السيد كمال يوسف خريسات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٨ ـ السيد تيسير محمد عربيات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٩ ـ السيد سالم بخيت صالح	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٠ ـ السيد عبدالله سليمان الزيادين	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤١ ـ السيد علي ظاهر الشريدة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٢ ـ السيد عبدالله سليم القعايدة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٣ ـ السيد يعقوب عبدالكريم محمد	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٤ ـ السيد محمد جميل الصالح الوشاح	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٥ ـ السيد احمد نجيب ارشيدات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٦ ـ السيد توفيق يوسف الرحامنة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٧ ـ السيد فتحي حامد القيسي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٨ ـ السيد خالد عبدالكريم عوض	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٩ ـ السيد احمد حامد قطيش	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥٠ ـ السيد حسن محمود المناصير	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة العاشرة الى الدرجة التاسعة فئة ثالثة

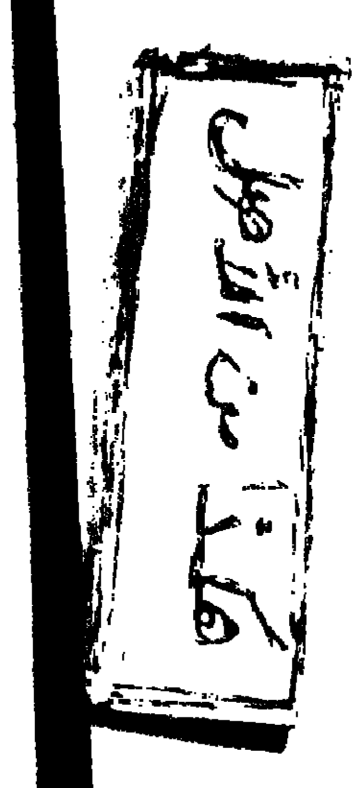
الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ ـ السيدة خولة عبد عيسى الشعيبي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيدة دالا هاشم النسور	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد عبدالله احمد عبدالحميد الشيشاني	الثانوية العامة	مامور جمرك

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف باسماء الموظفين المصنفين الخاضعين للترفيع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه :

ترفيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى من الفئة الثانية

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ ـ السيد محمد سالم الخصاونة	بكالوريوس محاسبة	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
٢ ـ السيد احمد علي الحياري	بكالوريوس حقوق	مدير / مساعدمدير / رئيس قسم
٣ ـ السيد نوري يوسف عبيدات	ماجستير حقوق	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
٤ ـ السيد احمد يعقوب حسين	بكالوريوس اداب	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
٥ ـ السيد عبداللطيف عبدالله الطعان	بكالوريوس حقوق	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
ترفيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية من الفئة الثانية		
١ ـ السيد نظمي احمد العبدالله	ماجستير اقتصاد	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
٢ ـ السيد كامل ابراهيم تادرس	بكالوريوس علوم سياسية واقتصاد	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
٣ ـ السيد سليمان عبدالهادي الوشاح	دبلوم عالي / علوم سياسية	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
٤ ـ السيد احمد محمود حسين النسور	دبلوم عالي / شريعة / دراسات اسلامية	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
ترفيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة من الفئة الثانية		
١ ـ السيد محمود عبدالحليم قطيشات	بكالوريوس اقتصاد وادارة	مامور جمرك
٢ ـ السيد نعيم رزق ابراهيم الدردساوي	بكالوريوس زراعة / صناعات	مامور جمرك
٣ ـ السيد محمد عبدالعزيز فالح الدلقموني	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة من الفئة الثانية		
١ ـ السيد زيد عبدالله القبايلة	بكالوريوس علوم سياسية	مامور جمرك
٢ ـ السيد خالد علي الاحمد	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٣ ـ السيد المهندس محمود طاهر اسعد وفا	ماجستير هندسة ميكانيكية	مهندس
٤ ـ السيد عمر عوض ساهر الحراسيس	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٥ ـ السيد سميح محمد طالب كنعان	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٦ ـ السيد محمد سعد الفياض رحاحلة	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٧ ـ السيد سامي جريس صالح البقاعين	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٨ ـ السيد عواد درباس محمد العبداللات	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك



ترفيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة فئة ثانية

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ ـ السيد علي حسن الرفاعي	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٢ ـ السيد محمد يوسف القضمور	بكالوريوس اداب	مامور جمرك
٣ ـ المهندس سمير اسعد رشيد	بكالوريوس هندسة نسيج	مهندس
٤ ـ السيد محمود اسعد مسعود عوده	بكالوريوس هندسة مدنية	مهندس
٥ ـ السيد نبيل منصور هنداوي	بكالوريوس لغة عربية	مامور جمرك
٦ ـ السيد اسامة عبدالحميد الريان	ماجستير علوم ادارية	مامور جمرك
٧ ـ السيد غالب قاسم الصالح	بكالوريوس جغرافيا	مامور جمرك
٨ ـ الانسة عبير كامل يوسف مينا	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٩ ـ السيد ابراهيم يعقوب حجارين	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة من الفئة الثانية		
١ ـ السيد محمد خير سلطان الزعبي	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
٢ ـ السيد مؤيد نجيب النصيرات	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٣ ـ السيد عبدالله شحادة ابوبريك	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
٤ ـ السيد ايمن عبدالله لافي	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
٥ ـ السيد جمال شوكت مدانات	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
٦ ـ السيد سليمان عبدالرحمن العمري	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
٧ ـ السيد مازن محمد المدادحة	بكالوريوس علوم الحاسب الالي	مامور جمرك
٩ ـ السيد وائل فارع القرعان	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
١٠ ـ السيد عدنان صالح هنيم	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
١١ ـ السيد حسان غازي كنعان	بكالوريوس زراعة/بستنة	مامور جمرك
١٢ ـ السيد ادريس سلطان الطعاني	بكالوريوس علوم الحاسب الالي	مامور جمرك
١٣ ـ السيد فريد محمود البنا	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
١٤ ـ السيد عماد موسى ابولوم	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
١٥ ـ السيد عمار هاني الروسان	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
١٦ ـ السيد خالد جمال الجعارات	بكالوريوس علوم ادارية	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية فئة ثالثة		
١ ـ السيد محمد علي العلاونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ الانسة امل فؤاد عماري	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة فئة ثالثة

١ - السيد عبدالعزيز محمد الترك	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ - السيد مروان عبدالرحيم بيبرس	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ - السيد خليل احمد حسين الزعبي	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة فئة ثالثة

١ - السيد جميل هلال رزق الله	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ - السيد عادل عبدالرحمن الصباحين	دبلوم ضريبة وجمارك	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة فئة ثالثة

١ - السيد مهدي عبد الحي الكباريتي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ - السيد عبدالله حسين الشريدة	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة فئة ثالثة

١ - السيد محمد فريد الزعبي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ - السيد محمد علي الخوالدة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ - السيد سلمان ارشيد الجعافرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ - السيد احمد نسيم الضامن	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ - السيد سليم امين المومني	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ - السيد زهير فريح الزعمط	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ - السيد محمود عوض الدويري	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ - السيد فايز فوزي الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٩ - السيد عبدالله مسلم فلاح الصرايره	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٠ - السيد محمد عبدالمجيد الصموب	دبلوم كلية مجتمع شريعة	مامور جمرك
١١ - السيد شاهر عبدالحميد فريحات	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ - السيد عدنان ابراهيم جونيات	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٣ - السيد احمد محمد الحب	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٤ - السيد ساهر احمد قطيشات	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٥ - السيد سميح جميل النسور	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٦ - السيد عبدالغني احمد الشخانبة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٧ - السيد احمد عطية المعاني	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٨ - السيد محمود سالم الخلايلة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٩ - السيد تيسير محمود الجراح	الثانوية العامة	مامور جمرك

٢٠ - السيد محمد خير عليان العسامن	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢١ - السيد عبدالله عبدالفتاح ابورمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٢ - السيد جمال احمد علي المحمود	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٣ - السيد حسني مصطفى رشيد	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٤ - السيد احمد سليمان اوليي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٥ - السيد عصام محمد رمضان حسن	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٦ - السيد مروان علي قطيشات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٧ - السيد يوسف فهد العدوان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٨ - السيد عبداللطيف عقلة نجادات	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة فئة ثالثة

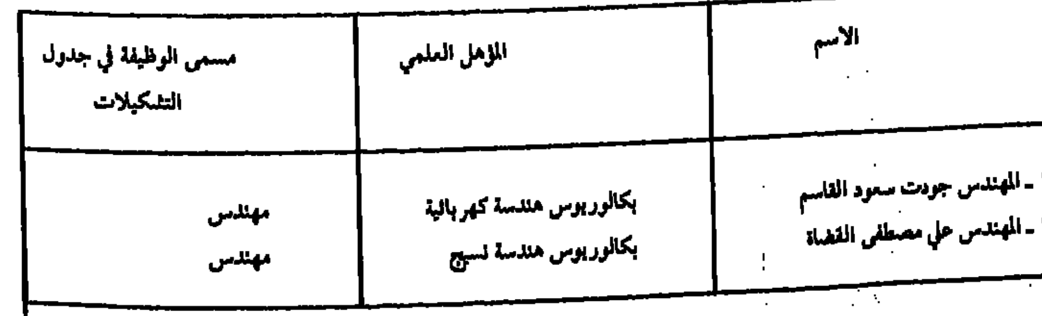
١ - السيد وحيد حلف عواد	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ - السيد حسين محمد ممدوح الرشيد	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ - السيد حسين علي سليم عبيدات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ - السيد يوسف سليمان المحمد	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ - السيد احمد محمود ابوالرب	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ - السيد خالد ابوسمهدانة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ - السيد سعيد محمد علي عبابنة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ - السيد عبدالرحمن علي الرشدان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٩ - السيد عبدالمهدي احمد الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٠ - السيد غازي عبدالكريم الشوحة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١١ - السيد لؤي هاشم عبدالرحمن ابوعبود	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ - السيد مجدي صالح البسيوني	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٣ - السيد محمد احمد القضاة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٤ - السيد ناصر محمد ابو السمن	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٥ - السيد نضال جميل دباينة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٦ - السيد ياسين زعل الطراونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٧ - السيد مامون محمد الشناق	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٨ - السيد خليل عايد قموه	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٩ - السيد محمد محمود جودة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٠ - السيد جودت عبدالحميد مساعدة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢١ - السيد سعيد محمد سعيد الزعبي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٢ - السيد محمود حمدالله الشاعر	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٣ - السيد حسين ابراهيم ابوياسين	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٤ - السيد يوسف يونس الترك	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٥ - السيد حمدان هلال رشيد	الثانوية العامة	مامور جمرك

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة
٢٦ ـ السيد احمد فاروق مصطفى	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٧ ـ السيد بسام الياس بوالعسة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٨ ـ السيدة فيولا موسى سهاونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٩ ـ السيد ابراهيم محمد العميان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٠ ـ السيد حازم فهد محمود الصمادي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣١ ـ السيد جمال عبدالكريم طه عباينة	دبلوم كلية مجتمع	مامور جمرك
٣٢ ـ السيد خالد صالح محمد اليعقوب	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٣ ـ السيد نجيب احمد الحمد الاحمد	ثانوية عامة	مامور جمرك
٣٤ ـ السيد نبيل غالب احمد الطعاني	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٥ ـ السيد حسن صالح علي شحادة	ثانوية عامة	مامور جمرك
٣٦ ـ السيد علي احمد مفضي عربيات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٧ ـ السيد ابراهيم محمد سليمان العتوم	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٨ ـ السيد عادل سليمان بدارنة	الثانوية عامة	مامور جمرك
٣٩ ـ السيد حسان محمود خلف الحديدي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٠ ـ السيد ابراهيم محمد علي يونس	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤١ ـ السيد جهاد احمد ابراهيم شلباية	الثانوية العامة	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة العاشرة الى الدرجة التاسعة فئة ثالثة		
١ ـ السيد خلدون جمال احمد القضاة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد احمد وليد الخمش	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيدة رائدة لطفي ابوحميدان	الثانوية العامة	مامور جمرك

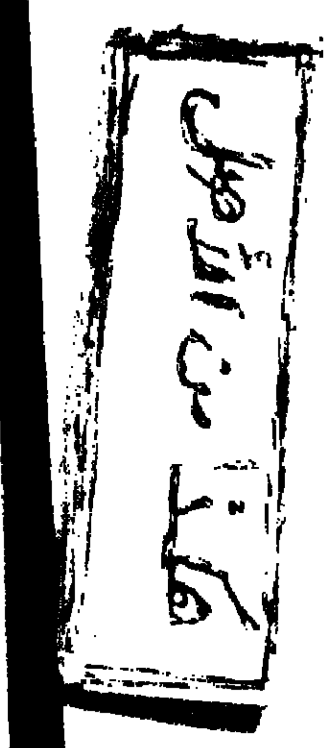
بسم الله الرحمن الرحيم

كشف باسماء الموظفين المصنفين الخاضعين للترفيع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه :

ترفيعات عام ١٩٩٠ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة / فئة ثانية



الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ ـ المهندس جودت سعود القاسم	بكالوريوس هندسة كهربائية	مهندس
٢ ـ المهندس علي مصطفى القضاة	بكالوريوس هندسة نسيج	مهندس



ترفيعات عام ١٩٩٠م من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة/فئة ثانية

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة
١ ـ السيد صالح محمد عليان	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
٢ ـ السيد احمد محمد العودات	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
٣ ـ السيد حسين عبدالله حسين	بكالوريوس احصاء	مامور جمرك
٤ ـ السيد منذر محمد اللحام	بكالوريوس هندسة كهربائية	مهندس
٥ ـ السيد مؤمن مصطفى ملحم	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
٦ ـ السيد محمد سعيد محمد بدر	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
٦ ـ السيد محمد سعيد محمد بدر	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
٧ ـ السيد عيسى سعيد عماري	بكالوريوس هندسة ميكانيك	مامور جمرك
٨ ـ السيد محمد مصطفى اخوالدة	بكالوريوس اقتصاد	مهندس
٩ ـ السيد وليد خالد المحال	بكالوريوس حاسب الي	مامور جمرك
١٠ ـ السيد علي زكريا العمري	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٩٠ من الخامسة الى الرابعة/فئة ثانية		
١ ـ السيد فاروق عبد بكر شنيور	دبلوم عالي مكتبات وتوثيق	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٩٠ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة فئة ثالثة		
١ ـ السيد احمد علي حسن ابوسنينة	الثانوية العامة	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٩٠ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة فئة ثالثة		
١ ـ السيد محمود ابراهيم دبابجة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد عبدالحافظ فواز العدوان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد مصلح عبدالغني الساكت	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ السيد لطفي ابراهيم الراشد	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد علي محمد خلف الطراونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ ـ السيد خلف محمد العدوان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ ـ السيد ناصر فالح سمرين خريس	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ ـ السيد رضا مصطفى المصري	الثانوية العامة	مامور جمرك
٩ ـ السيد يوسف محمد الخطيب	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٠ ـ السيد ابراهيم احمد فريحات	الثانوية العامة	مامور جمرك
١١ ـ السيد سامح نمر المجالي	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ ـ السيد اسامة حسين التل	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٣ ـ السيد يوسف مصطفى محمد	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٤ ـ السيد لورنس محمد كريم القاضي	الثانوية العامة	مامور جمرك

١٥ ـ السيد محمد فرج القراية	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٦ ـ السيد محمود حسن خابور	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٧ ـ السيد حسن محمد ابورمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٨ ـ السيد حسام سامي الحلالمة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٩ ـ السيد خليل سليمان الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٠ ـ السيد محمود سليم الدبعي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢١ ـ السيد زياد سليمان الحياري	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٢ ـ السيد خليفة حمدالله ابورمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٣ ـ السيد احمد عبدالقادر علي	الثانوية العامة	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٩٠ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة فئة ثالثة		
١ ـ توفيق عبدالقادر العدوان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ الانسة فايزة منور ابومطر	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيدة وفاء مصطفى شاهين	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ السيد عاطف عبدالهادي الوشاح	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد زهير جابر الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ ـ السيدة رحاب يوسف الخطيب	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ ـ السيد محمود علي السعد المشاقبة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ ـ السيد خليل علي الكردي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٩ ـ السيد جمال صالح النعيم	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٠ ـ السيد تيسير محمد بني سلمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
١١ ـ السيد مخلد ابراهيم ابونامين	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ ـ السيد محمد خير محمد الشياب	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٣ ـ السيد موسى مفضي مقبل الخزاعلة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٤ ـ السيد صالح الحلو صالح	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٥ ـ السيد خالد عبدالوهاب ابوحيدان	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٦ ـ السيد فلاح جويعد العبداللات	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٧ ـ السيد طعان نافع السعايدة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٨ ـ السيد حسين احمد الديري	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٩ ـ السيد علي راشد العقيلي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٠ ـ السيد محمد صالح القهلات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢١ ـ السيد محمد يحيى النصيرات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٢ ـ السيد مصطفى موسى عبدالله النمرات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٣ ـ السيد عايد خضير هماش	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٤ ـ السيد محمد محمود جدعان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٥ ـ السيد خالد محمد بني هاني	الثانوية العامة	مامور جمرك

٢٦ ـ السيد علي احمد نصيرات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٧ ـ السيد رضوان محمود القريوتي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٨ ـ السيد عبدالله سيف الدين العطيوي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٩ ـ السيد ناجح محمد العضايلة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٠ ـ السيد زهير محمد الدويري	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣١ ـ السيد نورالدين سليمان عبيدات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٢ ـ اكرم محمد سليم دوحان	الثانوية العامة	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٩٠ من الدرجة العاشرة الى الدرجة التاسعة فئة ثالثة		
١ ـ السيد فايز زعل الربن	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد اكرم سالم الطراونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد طارق شحادة دباينة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ السيد عمر حسين محمد خليل	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد مهند يوسف القضاة	الثانوية العامة	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٩١ من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية فئة ثالثة		
١ ـ السيد بهجت عزيز شقم	الثانوية العامة	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٩١ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة فئة ثالثة		
١ ـ السيدة تهاني رفيق فيضي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد سامي حسن ابوالعباس	الثانوية العامة	مامور جمرك
ترفيعات عام١٩٩١ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة فئة ثالثة		
١ ـ السيد جورج خلف عجيلات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد ابراهيم سلمان ابوقطام	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ ـ السيد عبدالمجيد فيصل الدغمي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ ـ السيد سهيل زاهي بشارات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ ـ السيد محمد احمد رشيد قطناني	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ ـ السيد محمود ذياب المجالي	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٩١ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة فئة ثالثة :

١ - السيد موسى عبدالمحسن وريكات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ - السيد محمد حسين الفاضل خليفات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ - السيد عبدالحفيظ محمد العمرين	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ - السيد محمود حسين قريحات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ - السيد احمد بشير بسيوني	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ - علي محمد الربايعة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ - السيد نايف محمد القضاة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ - السيد سليمان ناصر سويدان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٩ - السيد سلطان فريد الازرعي	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٠ - السيد نبيه منصور المنداوي	الثانوية العامة	مامور جمرك
١١ - السيد خالد قفطان سمارة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ - السيد منور زاهي غافل	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٣ - السيد محمد عبدالحميد الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٩١ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة من الفئة الثالثة

١ - السيد عمر محمد البدوي الصمادي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ - السيد محمود مصطفى الصمادي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ - السيد فؤاد احمد عوض سالم	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ - السيد فارس محمود المجالي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ - السيد محمد دخل الله الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ - السيد سالم مصطفى قطيشات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ - السيد حربي عبدالله الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ - السيد ناصر فواز حسين العلي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٩ - السيد محمد خير جبر بركات	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٠ - السيد حمدي احمد الحياري	الثانوية العامة	مامور جمرك
١١ - السيد محمد احمد ابوحسان	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ - السيد عوني عايد بقاعين	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٩١ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة من الفئة الثالثة

١ - السيد عزالدين احمد ابورمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ - السيدة هناء راتب العيسي	دبلوم كلية مجتمع	مامور جمرك
٣ - السيد بديع خالد موسى	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ - السيد عدنان محمد الصالحي	دبلوم كلية مجتمع	مامور جمرك

٥ - السيد رومل منصور دحابره	دبلوم كلية مجتمع	مامور جمرك
٦ - السيدة ابتسام عبدالرحمن ابوالحاج	دبلوم كلية مجتمع	مامور جمرك
٧ - السيدة اروى محمد علي حياصات	دبلوم كلية مجتمع	مامور جمرك
٨ - السيدة ريما محمود ابوطالب	دبلوم كلية مجتمع	مامور جمرك
٩ - السيدة ميسون علي الخضوري	دبلوم كلية مجتمع	مامور جمرك
١٠ - السيد عبدالله جميل شعبان	دبلوم كلية مجتمع	مامور جمرك
١١ - السيد محمد ضيف الله عبدالدايم	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ - السيد طايل محمد خليفات	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٣ - السيد عدنان سعيد ابو جابر	دبلوم كلية مجتمع	مامور جمرك
١٤ - السيد علي خالد العدوان	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٥ - السيد وليد حسن الظهيرات	دبلوم كلية مجتمع	مامور جمرك
١٦ - السيد فياض سالم الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٧ - السيد محمد سليمان الرعود	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٨ - السيد خيرو عبدالسلام الشطناوي	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٩ - السيد عامر علي الكردي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٠ - السيد يوسف شفيق الخطايبة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢١ - السيد خالد محمد غنيمات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٢ - السيد نادر ابراهيم جوينات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٣ - السيد محمود عويد الفقهاء	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٤ - السيد سليمان محمد الصالح	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٥ - السيد فتحي جميل ابورمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٦ - السيد عدنان خلف المصري	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٧ - السيد لؤي يوسف الحديدي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٨ - السيد صبر عودة الطراونة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢٩ - السيد فتحي محمد سعيفان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٠ - السيد خالد عقلة العقيل	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣١ - السيد نوفان حسن ابورمان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٢ - السيد جلال مصطفى القضاة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٣ - السيد سعيد مفضي ابو قدوره	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٤ - السيد خليل ابراهيم بشير	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٥ - السيد سلطان كريم القاضي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٦ - السيد محمد عبدالرحمن ابوصالح	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٧ - السيد صلاح محمود عبيدات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٨ - السيد وليد مصطفى قاسم	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣٩ - السيد ماجد شعيب الاخضر	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٠ - السيد محمد مصطفى خليفة جرادات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤١ - السيد زياد مصطفى حتاملة	الثانوية العامة	مامور جمرك

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
٤٢ - السيد عبدالغفور محمد عودة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٣ - السيد عاكف منصور عنافرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٤ - السيد موسى خلف العدوان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٥ - السيد خالد محمد الخزاعي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٦ - السيد نايف موسى محافظة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٧ - السيد سلامة سالم المجالي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٨ - السيدة رندة يوسف حجمات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤٩ - السيد محمد فرحان مهاوش	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥٠ - السيد صلاح صالح الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥١ - السيد غازي محمود الطويل	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥٢ - السيد توفيق يوسف الرحامنة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥٣ - السيد فتحي حامد القيسي	الثانوية العمة	مامور جمرك
٥٤ - السيد احمد حامد قطيش	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥٥ - خالد محمود الشرادقة	الثانوية العامة	مامور جمرك

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف باسماء الموظفين المصنفين الخاضعين للترفيع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه

ترفيعات عام ١٩٩١ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة من الفئة الثالثة :

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ - السيد فلاح عودة الشلقان	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ - السيد محمد سليمان سلامة الصرايرة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ - السيدة دالا هاشم النسور	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ - السيد امين محمود محاسنة	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ - السيد عيد علي الديات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٦ - السيد جابر جميل خليفات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٧ - السيد بسام راضي العمد	الثانوية العامة	مامور جمرك
٨ - السيد مازن عبدالكريم الخطيب	الثانوية العامة	مامور جمرك
٩ - السيد بشير حامد شنيكات	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٠ - السيد نواف محمد الخزاعلة	الثانوية العامة	مامور جمرك
١١ - السيد سليم الحياري	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٢ - السيد محمد عبدالرحمن احمد خريسات	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٣ - السيد محمد احمد العقيلي	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٤ - السيد خالد سوعان الزبن	الثانوية العامة	مامور جمرك
١٥ - السيد خالد محمد سعود البخيت	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٩١ من الدرجة العاشرة الى الدرجة التاسعة من الفئة الثالثة :

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ - السيد جمال عبدالله الهنداوي	الثانوية العامة	مامور جمرك
٢ - السيد غسان علي دهاش	الثانوية العامة	مامور جمرك
٣ - السيد محمد طالب محمود عبدات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٤ - السيد عبدالعزيز شحادة الربيحات	الثانوية العامة	مامور جمرك
٥ - مناع مسلم عقلة عيسات	الثانوية العامة	مامور جمرك

ترفيعات عام ١٩٩١ من الدرجة الثانية فئة ثانية الى الدرجة الاولى فئة ثانية

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ - السيد رياض جمال عرفات	ثانوية عامة قديم	مدير/مساعد مدير/ مستشار/ رئيس قسم
٢ - السيد سليمان منعم شحادات	الدراسة الثانوية/٥٤	مدير/مساعد مدير/ مستشار/رئيس قسم
٣ - اكرم سليمان الحوراني	بكالوريوس سياسة واقتصاد	مدير/مساعد مدير/ مستشار/رئيس قسم
٤ - السيد سليم توفيق الخصاونة	بكالوريوس حقوق	مدير/مساعد مدير/ مستشار/رئيس قسم
٥ - السيد مصطفى بدري الزرعي	بكالوريوس حقوق	مدير/مساعد مدير/ مستشار/ رئيس قسم
٦ - السيد هاشم عبدالرحمن ابوعبود	الثانوية العامة	مدير/مساعد مدير/ متشار/رئيس قسم
٧ - الانسة زين الياس العابد	ماجستير اتصالات جماهيرية	مدير/مساعد مدير/ مستشار/رئيس قسم

ترفيعات عام ١٩٩١ من الدرجة الثالثة فئة ثانية الى الدرجة الثانية فئة ثانية

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ - السيد هيثم محمد علي السعيد	بكالوريوس ادارة اعمال	مدير/مساعد مدير/ مستشار/رئيس قسم
٢ - مالك حسن سامي البخاري	دبلوم عالي/ادارة	مدير/مساعد مدير/ مستشار/رئيس قسم
٣ - السيد ابراهيم صالح الرفاعي	بكالوريوس تجارة	مدير/مساعد مدير/ مستشار/رئيس قسم
٤ - السيد وليد عبدالسلام الصرايرة	بكالوريوس اقتصاد	مدير/مساعد مدير/ مستشار/رئيس قسم
٥ - علي مفلح النمرات	بكالوريوس اداب	مدير/مساعد مدير/ مستشار/رئيس قسم
٦ - السيد عبدالكريم ابراهيم المغربي	بكالوريوس طب بيطري	مدير/مساعد مدير/ مستشار/رئيس قسم

الاسم	المؤهل	الوظيفة
٧ ـ السيد عزيز عبدالرحمن بصول	بكالوريوس اداب	مدير /مساعد مدير / مستشار/رئيس قسم
٨ ـ السيد خلف محمد المزايمة	بكالوريوس تجارة	مدير /مساعد مدير / مستشار/رئيس قسم
ترفيعات عام ١٩٩١ من الدرجة الرابعة فئة ثانية الى الدرجة الثالثة فئة ثانية		
١ ـ السيد منير احمد الكايد	ماجستير ادارة عامة	مامور جمرك
٢ ـ السيد عيسى ياسين المداحة	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
٣ ـ السيد انور احمد العزام	دبلوم عالي مكتبات وتوثيق	مامور جمرك
٤ ـ السيد بشار عقاب الخصاونة	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٥ ـ السيد محمد احمد عبدالحميد	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٦ ـ السيد عبدالوهاب حسن الزعبي	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٧ ـ السيد عبدالوهاب صالح الكردي	بكالوريوس اداب /لغة عربية	مامور جمرك
٨ ـ السيد سمير ابراهيم مسمار	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٩١ من الدرجة الخامسة من الفئة الثانية الى الدرجة الرابعة فئة ثانية		
١ ـ السيد عادل مقلح النمرات	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٢ ـ السيد خالد محمد الفايز العدوان	بكالوريوس علوم سياسية	مامور جمرك
٣ ـ السيد عبدالمنعم احمد الزعبي	بكالوريوس علوم سياسية	مامور جمرك
٤ ـ السيد عوض مناور الزيدين	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
٥ ـ السيد محمد امين ابوشنب	ماجستير قانون خاص	مامور جمرك
٦ ـ السيد عبدالفتاح درويش	بكالوريوس لغة عربية	مامور جمرك
٧ ـ السيد محمد عبدالمحسن ابوريك	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٨ ـ السيد محمود ابراهيم المطيوي	بكالوريوس اداب	مامور جمرك
٩ ـ السيد جمال محمد ذيب اليونس	بكالوريوس اداب	مامور جمرك
ترفيعات عام ١٩٩١ من الدرجة السادسة فئة ثانية الى الدرجة الخامسة فئة ثانية		
١ ـ السيد محمد يحيى الميطين	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٢ ـ طارق محمد المجالي	بكالوريوس تاريخ	مامور جمرك
٣ ـ السيد رمزي جبر الكوالي	ماجستير ادارة اعمال	مامور جمرك
٤ ـ السيد منذر عبدالقادر المعدي	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
٥ ـ السيد محمد عبدالله مهاوش	بكالوريوس زراعة	مامور جمرك
٦ ـ السيد عادل سلمان ابوسمهدانة	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٧ ـ السيد احمد عقلة عبدالرحمن	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٨ ـ السيدة وفاء الطون حتر	بكالوريوس حقوق/قانون عام	مامور جمرك

الاسم	المؤهل	الوظيفة
٩ ـ الانسة باسمة عزالدين ملخاوي	بكالوريوس علوم ادارية	مامور جمرك
١٠ ـ شريف يحيى الثوابنة	بكالوريوس علوم ادارية	مامور جمرك
١١ ـ السيد محمود حلف الدويري	بكالوريوس علوم ادارية	مامور جمرك
١٢ ـ السيد سليمان ابوالهول	بكالوريوس اقتصاد واحصاء	مامور جمرك
١٣ ـ السيد شحادة رشيد الخالدي	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
١٤ ـ السيد جعفر محمد الفقهاء	بكالوريوس علم اجتماع	مامور جمرك
١٥ ـ السيد احمد حسين مطلق	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
١٦ ـ السيد احمد علي الاحمد الشداد	بكالوريوس تاريخ	مامور جمرك
١٧ ـ السيد علي محمد صالح ابو سليم	بكالوريوس علم نفس وارشاد	مامور جمرك
١٨ ـ السيدة مي عمر ابوحنك	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
١٩ ـ السيد حسن عو عبدات	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٢٠ ـ السيد غازي حمدان العمادي	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
٢١ ـ السيد حسن مصطفى وهدان	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٢٢ ـ السيد عرمي عبدالحافظ مسمار	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٢٣ ـ السيد يوسف عابد حجاج	بكالوريوس تاريخ	مامور جمرك
٢٤ ـ السيد راكان احمد مساعدة	بكالوريوس تاريخ	مامور جمرك
٢٥ ـ السيد عبيد عبدالرحمن الفرالة	بكالوريوس كيمياء	مامور جمرك
٢٦ ـ عوني محمد الصالح	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
٢٧ ـ السيد مازن جمال شحاتيت	بكالوريوس ادارة اعمال	مامور جمرك
٢٨ ـ السيد عادل مصطفى دحادحة	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
٢٩ ـ السيد اكرم محمد الزعبي	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٣٠ ـ السيد ذياب حسن صالح	بكالوريوس كيمياء	مامور جمرك
٣١ ـ السيد عمر عبدالله عبندة	بكالوريوس كيمياء	مامور جمرك
٣٢ ـ السيد موسى المحمد رشيد	بكالوريوس محاسبة	مامور جمرك
٣٣ ـ السيد حاتم صالح مساعدة	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٣٤ ـ السيد محمد عبدالرزاق ابوحمور	بكالوريوس هندسة كيماوي	مهندس
ترفيعات عام ١٩٩١ من الدرجة السابعة فـ٢ الى الدرجة السادسة فـ٢		
١ ـ السيد عبدالاله محمد عبدالرحمن الخطيب	بكالوريوس تجارة	مامور جمرك
٢ ـ محمد عمر هيابنة	دبلوم عالي ديموغرافيا	مامور جمرك
٣ ـ فريد مسلم ابراهيم حجازين	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٤ ـ السيد سلطي قسيم محمد	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك
٥ ـ بهجت عثمان ابو يوسف	بكالوريوس انتاج زراعي	مهندس
٦ ـ السيد حسين علي عبدالله	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك
٧ ـ السيد فادي محمد بكر مخلوف	بكالوريوس اقتصاد	مامور جمرك

٨ ـ السيد هاني مسلم خلف الضمور	بكالوريوس زراعة	مهندس
٩ ـ السيد ناصر محمد سليمان عبدالعزيز	بكالوريوس علوم ادارية	مامور جمرك
١٠ ـ السيد ضامن محمود الفواز	بكالوريوس هندسة كهربائية	مهندس
١١ ـ السيد محمد سلامة مكازي عناسوة	بكالوريوس اقتصاد واحصاء	مامور جمرك
١٢ ـ السيد فهد زيد المصالحة	بكالوريوس اقتصاد واحصاء	مامور جمرك
١٣ ـ السيد فوزي احمد النسور	بكالوريوس حقوق	مامور جمرك

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرحيم العكور.

السيد عبدالرحيم عكور: شكراً معالي الرئيس، ايها الاخوة الزملاء.

اطلعت على رد معالي وزير المالية حول سؤالي لمعاليه عن قوائم الترفيع لموظفي الجمارك، وتبين فعلا انه هناك بعض الاسماء المحظورة في الترفيع الجوازي، فكانت تأخذ حقها كل (ثلاث) سنوات، ونتمنى على معالي الوزير ان يجتهد في تحقيق العدالة بين الموظفين في قضايا الترفيع، لان الترفيع احد الحوافز المهمة في تحسين اداء الموظف.

لفت نظري تحت مسمى وظيفة مامور جمرك، انه يعين في هذه الوظيفة حامل التوجيهي وحتى حامل الدكتوراة في نفس الوقت، ولفت نظري اكثر تحت مسمى هذه الوظيفة ان هناك كفاءات علمية ليست ذات علاقة بموضوع الجمارك اطلاقاً، كموظمين يحملون شهادة الدبلوم في العلوم الشرعية، وماجستير في اللغة الانجليزية، ودكتوراه في التنظيم، ولغة عربية وحتى علوم حياتية وعلم اجتماع وايضا قضايا تتعلق بالتعليم فاين هذا؟ ونحن بصدد الاصلاح الاداري ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٢ ـ كتاب معالي نائب رئيس الوزراء رقم «٣٤٣٤» تاريخ ١٢/٣/١٩٩٢ جوابا على السؤال رقم «٨٦» المقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد وزير الداخلية الاكرم

معالي السيد وزير التنمية الاجتماعية الاكرم.

معالي السيد وزير التموين الاكرم
معالي السيد وزير العمل الاكرم
معالي السيد وزير الزراعة الاكرم
معالي السيد وزير الشباب الاكرم
معالي السيد وزير المالية الاكرم
معالي السيد وزير الشؤون البلدية والقروية الاكرم.

بواسطة معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بعد التحية

ارجو معاليكم افادتي عن اسماء الذين تم تعيينهم من ابناء لواء الرمثا في وزارتكم او في الدوائر والمديريات التابعة لكم سواء ممن يحملون الشهادات العلمية المؤهلة او ممن هم من مستوى الثانوية العامة فما دون وذلك خلال موازنة العام المالي ١٩٩١.

واقبلوا فائق الاحترام

النائب
محمد علي دردور

بسم الله الرحمن الرحيم
رئاسة الوزراء
الرقم ٥١/١٢/٤ /٣٤٣٤
التاريخ ٩/٩/١٤١٢
الموافق ١٢/٣/١٩٩٢

معالي رئيس مجلس النواب

ارسل اليكم اجابة معالي وزير التنمية الاجتماعية حول السؤال رقم (٨٦) المقدم من سعادة النائب محمد الدردور.

واقبلوا فائق الاحترام
نائب رئيس الوزراء

نسخة: الى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة التنمية الاجتماعية
عمان
الرقم أ/٦٤/٣٠١٠٢
التاريخ ٢/٩/١٤١٢
الموافق ٥/٣/١٩٩٢م

سيادة رئيس مجلس الوزراء

الموضوع: السؤال رقم (٨٦) مقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ارفع لسيادتكم نسخة من اجابة هذه الوزارة على السؤال المشار اليه اعلاه.

راجيا التلطف بالاطلاع

والسلام عليكم ورحمة الله،،

وزير التنمية الاجتماعية
د. امين المشاقبة

بسم الله الرحمن الرحيم

اجابة السؤال رقم (٨٦) المقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور.

ارجو الاحاطة بان التعيينات للمؤهلين علميا تتم على مستوى المحافظات بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية وبترشيح منه في ضوء الاسس المتبعة، اما بالنسبة للتعيينات لدى هذه الوزارة لعام ١٩٩١ فانه لم يتم توفير شواغر جديدة للعام المذكور. الا سبعة وظائف للمفصولين سياسيا بالاسم وتم تعيينهم عليها.

معالي رئيس المجلس: استاذ محمد

دردور.

السيد محمد الدردور: اشكر معالي الوزير على الجواب، وما ورد في نص هذا الجواب ليس ما كنت اقصده، اذ ان كل منا يعلم بان التعيينات المصنفة والدرجات المصنفة تتم عن طريق ديوان الخدمة وتتم ايضا حسب الاسس المتبعة، لكنني كنت اود ان اعرف وان يجاب سؤالي حول التعيينات التي تتم خارج عن ديوان الخدمة التي تكون بعقود، سواء كانوا من حملة الشهادات او دون الشهادة الثانوية، هذا هو الذي كنت اقصد الاجابة حوله، وكنت اود ان يكون هناك توزيع عادل لمثل هذه الوظائف وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكرا لكم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٣ - كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم «٤٠١٩» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٧ جوابا على السؤال رقم ٧٢ المقدم من معالي النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

أرجو التلطف بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصناعة والتجارة وفق احكام النظام الداخلي.

واقبلوا فائق احترامي

نائب محافظة اربد
عبدالرؤوف الروابدة

السؤال:

ارجو اعلامي ان كان بالامكان اعتماد مختبرات جامعة العلوم والتكنولوجيا لفحص المواد الغذائية التي تستورد عن طريق مركز جمرك الرمثا او تصدر من محافظة اربد لتحديد مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري.

ان مثل هذا الاجراء يسهل الامور كثيرا على التجار ويوفر عليهم الكثير من التكاليف، كما انه يسهم في تطوير مختبرات الجامعة ويغني العملية التعليمية ويوفر اكثر من مركز خبرة واحد في البلد

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الصناعه والتجارة
عمان
الرقم ٤٠١٩/١/٨١٠
التاريخ ١٤١٢/٩/١٤
الموافق ١٩٩٢/٣/١٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٥٩٣/١٣/٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٤ بخصوص ا لسؤال (٧٢) الموجه من قبل النائب المحترم السيد عبدالرؤوف الروابده بشأن اعتماد مختبرات جامعة العلوم والتكنولوجيا لفحص المواد الغذائية التي تستورد عن طريق مركز جمرك الرمثا او تصدر من محافظة اربد لتحديد مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري.

ارجو ان ابين لمعاليك بان موضوع تحديد صلاحية المواد الغذائية للاستهلاك البشري هو

من صلاحيات وزارة الصحة، اما موضوع تحديد مدى مطابقة المنتجات للمواصفات القياسية فهو من صلاحية مديرية المواصفات والمقاييس بهذه الوزارة.

واستنادا للمادة رقم (٤) من قانون المواصفات والمقاييس المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩ الذي خول هذه المديرية اعتماد مختبرات الفحص والاختبار المتخصصة، حيث اعدت مديرية المواصفات مشروع نظام لهذه الغاية يمكن تزويد جامعة العلوم والتكنولوجيا بنسخة منه، لتتمكن من تحقيق المتطلبات الواردة به علما بانه سيتم اعتماد اي مختبر لاغراض المواصفات بعد ان تقوم هذه المختبرات بتحقيق المتطلبات الواردة في المشروع المشار اليه.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

وزير الصناعة والتجارة
د. عبدالله النسور

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس.

اشكر معالي وزير الصناعة والتجارة على اجابتي، واتمنى على الوزارة ان تأخذ المبادرة في التعامل مع المختبرات الرسمية، وان تتصل هي بتلك المختبرات وتتعاون معها، للتمشي مع المواصفات التي تحددها، فالهدف هو التخفيف على المواطنين من جهة وزيادة بيوت الخبرة الاردنية، ورفع سوية العملية التعليمية من خلال الممارسة العملية، ان الحديث عن مشروع نظام تعني انه لم يقر بعد، فمتى سيقر يا معالي الاخ الزميل؟ ارجو ان يكون ذلك قريباً، وان تأتي المبادرة منكم للاتصال بجامعة العلوم والتكنولوجيا قريبا وقريبا جدا وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: في الواقع ان هناك قانوناً سيضاف، يعني حتى بعد ان صدر هذا الكتاب اقر مجلس الوزراء مبدأ تأسيس دائرة للمواصفات والمقاييس، وسوف يصدر قانون باذن الله تعالى قريب.

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤ - كتاب معالي وزير المالية/الجمارك رقم «١٨٤٣٢» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٢ جوابا على السؤال رقم «٧٣» المقدم من معالي النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

ارجو التلطف بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية الجمارك وفق احكام النظام الداخلي.

واقبلوا فائق احترامي

نائب محافظة اربد
عبدالرؤوف الروابدة

السؤال:

١ - ارجو اعلامي عدد الطرود البريدية التي ترد الى محافظة اربد وتتجاوز قيمتها (٥٠٠) دينارا.

٢ ـ ما هي الاسباب التي تحول دون التخليص على تلك الطرود من قبل جمرك اربد؟

٣ ـ ما هي الكلفة التي ستتكبدها الدولة لو قامت بذلك الامر، وما هو التوفير الذي يحصل عليه المواطن في تلك الحالة؟

٤ ـ ما هي خطة الوزارة لتلبية هذا الطلب؟

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

دائرة الجمارك

الرقم ٤٣٢/١/٣/٢٠

التاريخ ١٩٩٢/٣/١٢

الموافق

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٥٩٤/١٣/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٤ ومرفقه السؤال رقم (٧٣) تاريخ ١٩٩٢/٢/١٢ المقدم من معالي النائب عبدالرؤوف الروابدة ارجو ان ابين ما يلي:

١ ـ لقد بلغ عدد الطرود البريدية الواردة الى مركز جمرك اربد حسب احصائية عام ١٩٩١ (١٣٤٢) طرداً تم التخليص عليها بكاملها في نفس المركز لعدم وجود اسباب تحول دون التخليص عليها في هذا المركز.

٢ ـ من اصل هذه الطرود (٢٧) طرداً فقط زادت قيمتها عن (٥٠٠) دينار وتم التخليص عليها في جمرك اربد بعد ان تم الاستئناس برأي مكتب القيمة في عمان قبل التخليص عليها لتقدير قيمتها.

٣ ـ يتضح مما جاء اعلاه ان جميع الطرود التي وردت الى جمرك اربد قد تم التخليص عليها في نفس الجمرك وبالتالي لم يتم تكبيد المواطنين اي كلف اضافية.

٤ ـ ان قيمة الطرود الواردة الى جمرك اربد لا تستوجب فتح مركز تخليص جمركي لان انشاء هذا المركز يتطلب انشاء بنية تحتية بكلف مرتفعة وامكانيات فنية تفوق كلفتها كثيرا عما يتوقع توفيره على المواطنين.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير المالية/الجمارك

باسل جردانة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس.

اكتفي بشكري معالي الوزير على الاجابة.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٥ ـ كتاب معالي وزير المالية/الجمارك رقم «١٨٤٣٤» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٢ جوابا على السؤال رقم «٧٤» المقدم من معالي النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

ارجو التلطف بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية الجمارك، وفق احكام النظام الداخلي.

واقبلوا فائق احترامي

نائب محافظة اربد

عبدالرؤوف الروابدة

السؤال:

يتكبد تجار محافظة اربد الكثير من الكلفة والجهد للتخليص على البضائع الواردة لهم برا في جمرك عمان بدلا من جمرك الرمثا علاوة على زيادة حجم المرور على الطرق بدون طائل.

ارجو التلطف باعلامي الاسباب التي تحول دون تخليص تلك البضائع في جمرك الرمثا خاصة وان وسائل الاتصال الحديثة تمكن من الاطلاع على رأي المركز اولا باول؟

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٥٩٥/١٣/١٦/٢ تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٤ حول السؤال رقم (٧٤) تاريخ ١٩٩٢/٢/١٢ المقدم من معالي النائب عبدالرؤوف الروابدة ارجو ان ابين ما يلي:

١ ـ يتواجد في المملكة اربع مراكز جمركية رئيسية للتخليص على البضائع وهي مركز العقبة، ومركز مطار الملكة علياء الدولي، ومركز عمان، ومركز البضائع المستوردة الى المملكة اذ يستقبل جمرك العقبة البضائع التي ترد بالشحن البحري وجمرك مطار الملكة علياء الدولي البضائع التي ترد بالشحن الجوي، في حين يستقبل جمرك عمان وجمرك المنطقة الحرة/ الزرقاء كافة البضائع الاخرى المستوردة بالشاحنات اضافة الى البضائع المحولة من كل من مركز جمرك العقبة والمطار الدولي والتي تحتاج الى خبرات اكثر في المعاينة والتصنيف وتحقيق الرسوم.

٢ ـ ان معاينة البضائع هي الركيزة الاساسية التي تستند عليها بقية الاجراءات الجمركية سواء لغايات تقدير البضائع حسب الاسعار الدولية (التي تتغير يوم بعد يوم) او لغايات تطبيق بنود التعريفة الجمركية لتحديد نسب الرسوم التي تتحقق على هذه البضائع وهذه الاجراءات توليها دائرة الجمارك الرعاية التامة لتحقيق الرسوم بطرق اصولية.

٣ ـ ان معاينة البضائع لا تعني الكشف الحي على البضائع فقط بقدر ما تعين مطابقة الوثائق المرفقة بها كالفواتير وشهادات المنشأ وبوالص الشحن لغايات تقدير هذه البضائع وتحقيق الرسوم عليها، او لغايات التأكد من عدم شمولها بقوائم السلع الممنوعة لحماية الانتاج المحلي او الممنوعة المدرجة اصنافها بقوائم مقاطعة اسرائيل، بالاضافة الى التأكد من ان هذه السلع مطابقة للمواصفات والمقاييس ومستكملة للشروط الصحية التي تحتاج في كثير من الاحيان الى اجراء تحاليل مخبرية غير متوفرة في منطقة الرمثا.

٤ - ان اهمية اجراءات المعاينة تتطلب الضرورة وجود ما يلي:

أ - ساحات واسعة مسورة ومجهزة ومستودعات للتخزين.

ب - اجهزة تحميل وتنزيل ورفع وكذلك اجهزة توضيب البضائع بشكل يضمن عدم العبث بها وحفظها لفترة من الوقت.

جـ - كادر جمركي متخصص بالعمليات الجمركية بالاضافة الى حراسة البضائع في المستودعات وكذلك كادر من موظفي الدوائر الاخرى مثل الزراعة والبيطرة والصحة والمواصفات والمقاييس.

د - ابنية جديدة تتناسب واعداد الموظفين وطبيعة عمالهم.

٥ - ان اتمام اجراءات التخليص المقترحة في جمرك الرمثا يعني اتمام هذه الاجراءات ايضا في كل من مدن المملكة الاخرى كالمفرق ومعان والسلط والكرك والتي لا تقل اهمية عن مدينة اربد بحجم المستوردات الواردة لها، مما يؤدي الى زيادة العبء على موازنة الدولة وزيادة التكاليف التي لن توازي باي شكل من الاشكال ما يتوقع ان يوفره مستوردي البضائع عند التخليص عليها في اي مدينة من مدن المملكة.

٦ - ان مركز جمرك الرمثا هو المنفذ الوحيد للبضائع القادمة بالشاحنات من دول اوروبا وبضائع الترانزيت، وان تحويل هذا المركز الى مركز للتخليص بامكانياته الحالية المحدودة سيؤدي ايضا الى ازدحام حركة الشاحنات في هذا المركز كنقطة حدود، مما يعرقل حركة الترانزيت الذي يؤديها هذا المركز بشكل رئيسي.

٧ - على الرغم مما ورد اعلاه، فقد قامت دائرة الجمارك بالموافقة لمستوردي اللواء الشمالي بالتخليص على بضائعهم المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب جداول التعريفة في مركز جمرك الرمثا تسهيلا لهم وتوفيرا لوقتهم، كما وتقوم الدائرة بدراسة كل حالة استيراد اخرى على حده واذا تبين عدم وجود متطلبات فنية تمنع من التخليص عليها، فيتم السماح على التخليص عليها في نفس جمرك الرمثا.

٨ - لقد تم تشكيل لجنة لدراسة الموضوع ورفعت تنسيباتها وتقوم وزارة المالية/الجمارك حاليا بدراسة هذه التوصيات، وسيتم النظر فيها على ضوء توفر الامكانيات المادية والفنية مع مراعاة ان العمل جار حاليا لتجهيز مركز جابر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

باسل جردانة
وزير المالية/الجمارك

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس.

وشكرا لاسالتي الثلاثة وردت متتالية، بما يوحي باحتكاري للجزء الرئيسي من هذه الجلسة، لقد انصب سؤالي على تطوير مركز جمرك الرمثا الى مركز رئيسي للتخليص، وان المدقق في اجابة معالي الوزير يتبين ان مراكز التخليص موجودة في كل الحدود ما عدا جمرك الرمثا، علما بانه الميناء البري الوحيد للاستيراد من سوريا وتركيا ودول اوروبا. ان هدفي من السؤال ليس التخليص على جميع البضائع في جمرك الرمثا. انا ساعتقد انه وانا بخاطب معالي الوزير لو سمعني بيكون احسن من قراءته بكون شاكر. ان الهدف من سؤالي ليس التخليص على جميع البضائع في جمرك الرمثا، وانما البضائع الواردة لتجار محافظة اربد والمفرق، حتى لا يتكبد هؤلاء التجار اجور نقل الى عمان ثم عودة الى محافظاتهم، علاوة على ضياع وقتهم وتكاليف انتقالهم.

انني على يقين ان تحويل مركز جمرك الرمثا الى مركز تخليص رئيسي بحاجة الى نفقات وجهاز من العاملين ولكن الوفرة على الاقتصاد يا معالي الزميل، سواء ما يتكلفه التجار او زيادة حجم النقل على الطرق دون مبرر يجعل هذا النفاق مجديا للدولة والمواطن، وكنت اتمنى ان ارى دراسة بالتكاليف ودراسة للموفورات التي تتحقق، لا اعتقد بصحة القول ان تحويل مركز الرمثا الى مركز تخليص سيؤدي الى انشاء مراكز في محافظات اخرى، اذا كان الاستيراد يتم من موانيء برية في حدود تلك المحافظات فيجب ان تفتح تلك المراكز للتخليص، واذا كان حجم استيرادها كافيا فيجب ان تفتح تلك المراكز في التخليص دون التركيز على مركز جمرك عمان الذي اصبح الاكتظاظ داخله وحوله بدرجة لا تطاق من الموظف او من المراجع على حد سواء.

ان الجملة الفضفاضة الاخيرة يا صاحب المعالي بان الوزارة ستنظر في الطلب على ضوء توفر الامكانيات تعني الرفض بلغة الادب الاداري، واتمنى على معالي الوزير ان يطلعنا على تلك التوصيات وعلى حيثيات القرار عند صدوره، اعود لارجو معاليه تنفيذ الطلب لاهميته ووجاهته وحتى نجد مجال لفرص العمل خارج العاصمة الامر الذي يعني توزيع مكاسب التنمية بعدالة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية: شكراً معالي الرئيس.

الوضع الحالي هو اننا نسمح بالتخليص في منطقة الرمثا، الا في الحالات التي يصعب فيها التخليص لوجود متطلبات فنية غير متوفرة في منطقة الرمثا من حيث التكوين، وبالتالي انا اشارك معالي النائب المحترم انه من الضروري التسهيل للمواطنين في التخليص وانا ارجو ان اؤكد معالي الزميل ان القصد من المادة (٨) ليس الرفض المؤدب، بل فعلا هو دراسة موضوعية لاتخاذ مزيد من الاجراءات لمساعدة المواطنين في الشمال للتخليص على بضائعهم التي ترد على طريق الرمثا دون ارسالها الى عمان وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٦ - كتاب معالي وزير المالية رقم «٣٥٧٢» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٧ جوابا على السؤال رقم «٨٦» المقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد وزير الداخلية الاكرم
معالي السيد وزير التنمية الاجتماعية الاكرم.
معالي السيد وزير التموين الاكرم
معالي السيد وزير العمل الاكرم
معالي السيد وزير الزراعة الاكرم
معالي السيد وزير الشباب الاكرم
معالي السيد وزير الشؤون البلدية والقروية الاكرم.
بواسطة معالي رئيس مجلس النواب الاكرم.

بعد التحية

ارجو معاليكم افادتي عن اسماء الذين تم تعيينهم من ابناء لواء الرمثا في وزارتكم او في الدوائر والمديريات التابعة لكم سواء ممن يحملون الشهادات العلمية المؤهلة او ممن هم من مستوى الثانوية العامة فما دون وذلك خلال موازنة العام المالي ١٩٩١.

واقبلوا فائق الاحترام

النائب
محمد علي دردور

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة المالية
عمان
الرقم ٣٥٧٢/١٢/٢
التاريخ ١٩٩٢/٣/١٧
الموافق

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٩٩٢/١٢/١٦/٣ حول السؤال رقم (٨٦) تاريخ ١٩٩٢/٢/١٩ المقدم من سعادة النائب محمد الدردور.

ارجو ان ابين فيما يلي اسماء الذين تم تعيينهم لدى وزارة المالية والدوائر التابعة لها خلال عام ١٩٩١ علما بان التعيين يتم من قبل ديوان الخدمة المدنية حسب اولويات التعيين.

اولا: وزارة المالية:

١ - السيد عبدالله بدوان سالم.
٢ - السيد اياد خالد مخادمة (اعتذر من الالتحاق بعمله).

ثانيا: دائرة الجمارك:

١ - السيد احمد محمد عبدالله الدردور.
٢ - السيد علي محمود خالد العطية.
٣ - السيد وصفي محمد احمد العواقلة.

ثالثا: دائرة ضريبة الدخل:

١ - السيد محمد عبدالله عبدالرحمن عبدالعال (استنكف).

رابعا: دائرة اللوازم العامة:

لا احد

خامسا: دائرة الموازنة العامة:

لا احد

سادسا: دائرة الاراضي والمساحة:

لا احد

ارجو اعتبار كتابي هذا ردا على سؤال سعادة النائب محمد الدردور المشار اليه اعلاه.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام
وزير المالية

معالي رئيس المجلس: استاذ محمد دردور.

السيد محمد الدردور: شكراً، اكتفي بالاجابة المذكورة.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٧ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٨٠٩ تاريخ ١٩٩٢/٣/١٧ جوابا على السؤال رقم «٨٨» المقدم من سعادة النائب السيد منصور مراد.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
تحية وبعد

ارجو احالة السؤال التالي الى معالي وزير الاعلام المحترم.

بتاريخ ٩٢/١٢/١٣ قمت بالاتصال بعطوفة المدير العام لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون طالبا منه تغطية حفل افتتاح مؤتمر الاتحاد الوطني لشباب الاردن تحت رعاية معالي السيد وزير الشباب، ووافق عطوفته مشكوراً وبالفعل حضر التلفزيون وقام بتغطية الحفل لاهميته، وكان بين الحضور عدد من اعضاء السلك الدبلوماسي في الاردن وعدد من الشخصيات النقابية والسياسية والثقافية وعدد كبير من ممثلي المنظمات الشبابية العربية الذين كانوا ضيوفاً على الاردن وعلى الحفل، وتم القاء كلمات مسؤولة وهادفة، وحتى تحول الحفل الى عرس وطني ديموقراطي يظهر الاردن بدوره الريادي الكبير في شتى مجالات الحياة ويظهر اهتمامه بقضايا الشباب وهمومهم ومصالحهم وبشكل حضاري، وبعد الحفل قام التلفزيون باجراء عدد من اللقاءات مع ممثلي المنظمات العربية الذين يمثلون اكثر من ٥٠ مليون شاب عربي واللذين اكدوا اعجابهم بالاردن وبالتحولات التي يقوم بها وباهتمامه بابناء شعبنا حضروا لبلدنا ليكونو شهوداً على ديموقراطية الاردن .. الا ان مؤسسة التلفزيون لم تبث سوى جزء يسير جدا مما جرى تسجيله وبطريقة تشوه الحفل ومعناه وتظهر مدى الاستخفاف بالاحتفال وبالحضور وبدور الشباب الاردني، واظهرت وكأن الحفل قد اعدته وزارة الشباب اما السؤال فهو كالاتي: لماذا حدث ذلك؟ ومن هو المسؤول عنه؟ وهل هذا يمثل السياسة الاعلامية في بلدنا؟

املا ان يجاب على السؤال في المدة المقررة في النظام الداخلي للمجلس، واقبلوا الاحترام.

مقدمه
النائب منصور سيف الدين مراد

وزارة الاعلام
عمان ـ الاردن
الرقم ٥/٨٦/٨٠٩
التاريخ ١٩٩٢/٣/١٧
الموافق ١٩٩٢/٣/١٤

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٥/١٦/٦٩٧ المؤرخ ١٩٩٢/٣/٥ والخاص بالسؤال الموجه من سعادة النائب المحترم منصور سيف الدين مراد.

ارفق لمعاليكم صورة عن اجابة عطوفة مدير التلفزيون على سؤالي له حول الموضوع المتعلق بسؤال النائب مراد. وأؤكد انه لم تكن هناك نية عند احد في مؤسسة التلفزيون «بتشويه الحفل» او الاستخفاف به او تصويره وكأنه من اعداد وزارة الشباب. وكل ما في الامر ان ما عرضه التلفزيون من مشاهدة الاحتفال كان القسط المناسب له من وقت النشرة حسب اجتهاد المحرر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الاعلام
محمود الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم
مؤسسة الاذاعة والتلفزيون
الرقم ن أ/٢٥/٢٣٣١
التاريخ ١٩٩٢/٣/٩

معالي وزير الاعلام

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٥/١٦/٦٩٧ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٥ حول كتاب معالي رئيس مجلس النواب والمتضمن الاجابة على السؤال المقدم من سعادة النائب منصور مراد.

ارفق لمعاليكم نص الخبر الذي بث في نشرة الساعة الحادية عشرة من ليلة ١٩٩٢/٢/١٣ والذي تضمن لقطات عامة من الحفل اضافة الى مقابلتين مع مندوب وزارة الشباب وسعادة النائب منصور مراد.

كما وارجو ان اعلم معاليكم انه تعذر بث الخبر في نشرة الساعة الثامنة بسبب وصول مندوبنا الى الاحتفال وحال انتهائه بعد اخبار الساعة الثامنة. ولما كانت نشرة الساعة الحادية عشرة هي نشرة موجزة ومع ذلك تعامل رئيس التحرير المناوب مع الخبر بالطريقة المتبعة في النشرات الاعتيادية واعطائه المساحة المعمول بها في سائر الاخبار، كما ان نص الخبر لا يشير الى ان الحفل كان من اعداد وزارة الشباب بل تحت رعايتها بسبب انتداب معالي وزير الشباب احد موظفي وزارته لرعاية الحفل.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

مدير التلفزيون
ابراهيم شاهزاده

بسم الله الرحمن الرحيم

نص مقابلة سعادة النائب منصور مراد (١٩٩٢/٢/١٣).

«في الاردن نمتلك شريحة شبابية واعية مرتبطة بالارض لكن يجب انه يفسح المجال امام الشباب للتعبير عن نفسه في التعبير عن حبه للاردن. في التعبير عن قدرته في عملية الانتاج وفي عملية تطوير الثقافة التربوية والعلمية».

نص مقابلة ممثل وزير الشباب (١٩٩٢/٢/١٣).

«لقد خطت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية خطوات كبيرة في دعم مسيرة الشباب دعما حقيقيا، فمنذ صدور قانون مؤسسة رعاية الشباب عام ١٩٦٨ وتعديلاته المتلاحقة ولا زالت الجهود تبذل لتلبية طموحات الشباب الاردني والتي تقوم فلسفتها على تنشئة شباب مؤمن بالله منتمي لوطنه وامته وعروبته ومتحل بروح المسؤولية قوي في بنيته وشخصيته وخلقه واع لتراث امته متابع لقضايا الانسانية وقيمها وتطورها ملتزم بالقانون والدستور وراع لحقوق المواطن وحرياتهم ولتغرس فيهم قيم العمل الجماعي والتطوعي بما يكفل مشاركته في عملية التنمية الوطنية المتكاملة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا.»

معالي رئيس المجلس: استاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس.

يقول معالي الوزير المحترم برده على سؤالي:

ارفق بطيه جواب مدير التلفزيون

ويقول ايضا بجملة اخرى، حسب اجتهاد المحرر، لماذا يضع الوزير المسؤولية على غيره، وهو المسؤول امامنا بموجب الدستور. ورداً على جواب معالي الوزير، بانه لم يكن هناك وقت كافي، فقد انتهى المؤتمر بالساعة (٦ر٣٠) مساءا، ولم يغطي التلفزيون ايضا كلمة رئيس الاتحاد وكلمات الضيوف باستثناء جزء من كلمة مندوب وزير الشباب فقط، وايضا اللقاءات التي اجراها التلفزيون مع قادة الاتحادات الشبابية والطلابية العربية، الذين يمثلون اكثر من (٢٠) اتحاداً، ممثلا بذلك اكثر من (خمسين) مليون شاب في جميع انحاء الوطن العربي الكبير. هذا المؤتمر الذي اعطى الاردن وشباب الاردن وزناً وعمقاً عربياً واعلن للجميع حقيقة ومقدار التحول الديمقراطي وبصورة ناصعة، والذي اعلن عن اصرار الشباب في الاردن بالتمسك بعملية البناء والتنمية والتطور والوحدة الوطنية والاستعداد للدفاع عن الاردن ومواقفه المبدئية، واعلن الشباب عن موقفهم من ازاء قضايا هموم الشباب العربي في شتى مناحي الحياة، وبكافة القضايا القومية والمصيرية للامة العربية وضم المؤتمر ايضا عدد كبير من السفراء العرب، وحشد كبير من قادة النقابات المهنية والعمالية وممثلي كافة القوى والفعاليات السياسية والادبية والفكرية والفنية بالاردن، وبرغم هذا كله تم تجاوز هذا الحفل الكبير، لانه بفعل الجهد الشعبي الشبابي النقي الذي لا يهدف الا خدمة المصلحة العامة، اي انه ما كان في اية جهة رسمية تعتمده.

وكرس فعلاً بالكلمات اللي قيلت الدفاع عن حقوق الشباب واتاحة امامه الفرص في ان يكونوا فعلاً لا قولاً، رأسمال وثروة الاردن الحقيقية، وان يأخذوا دورهم كطليعة للمساعدة في حل الازمات التي تواجهنا وهي البطالة وهم

اكثر شريحة متضررة من البطالة، ليس هذه اول مرة يقف التلفزيون ودور الاعلام بعدم المبالغة، وهـذه للاسف سياسة معتمـدة لـلان، حيث مورس بنشاط لعدم اظهار الاصوات المعارضة والموضوعية لما يسمى بعملية السلام الجارية لهذا اليـوم، وكثيراً مـا تغاضى لعـدد من الـزمـلاء النواب في المحافظات وفي الارياف وبالندوات، رغم اهميتها القصوى، اعتقد انه هذه السياسة التي غيبت الكثير من مواقف وكلمات النواب في الموازنة وفي الثقة بالحكومات، وفي قضايا معالجة البطالة والفساد، كل هذا تحت حجة امن البلد والمصلحة العامة، واقول بان الصحافة العالمية بدأت تشعر احياناً بهـذا القصور، وهـذا ضار بـالسمعة التي اكتسبهـا الاردن، وايضا بـدور الصحـافـة في الاردن ووزنها يسـاهم ايضـا بتقزيمها، ارجو من الحكومة الموقرة ان تتدخـل وان تعنى بهذا الموضوع الهام وشكراً.

معـالي رئيس المجلس: شكـراً لكم، معالي وزير الاعلام.

معـالي وزيـر الاعـلام: شكـراً معـالي الرئيس.

ملاحظاتي على رد سعادة النائب المحترم، الوزير لم يضـع المسؤولية عـلى غيره، لكن من المفهـوم والمعروف للكـل، من يعـرف طبيعـة العمل الاعلامي ان الوزير لا يحرر النشرات هناك نظام للاخبار ومحررين في اخر الليل هم يتولوا مسؤولية التحرير، وكما ذكرت في الجواب فهي قضيـة اجتهاديـة، قد يختلف عليهـا كـل الناس، هو يقيم الخبر حسبما يـرى في اهميته، ونحن لم نقيم في كتابنا المؤتمر ونعترف باهميته، لكن هذه الاهمية تدخل بالقياس لاهمية اخبار اخرى، وفي سياق التقييم، وضع المحرر هذا القدر من الخبر في النشرة، وعرض فقرات من كلمات النـائب نفسـه وكلمـة لمنـدوب وزارة الشباب، وفي تقديره هذا كان كافي.

اما قول الوزير يحول المسؤولية على غيره فقول مردود عـلى السـائـل النائب المحتـرم لان الوزير لا يحرر الاخبار.

وحـين قلنا لم يكن هنـاك وقت كافي اذا المؤتمر انتهى في (٣٠ر٦) والنشرة السـاعة (٨) بتكـون جاهـزة في (٣٠ر٧) فتحتـاج الى وقت لايصـال المادة الفلميـة وتحريـر الخبر وتـدقيقه ووضعه ودمجه في النشرة، ما استطاع ان يلحق نشرة (٨) في ذلك الوقت، ووضعه في النشـرة التالية السـاعة (١١)، نحن هنـا لا نجادل في تقييم المؤتمر، ولسنا بحاجة لان يضيـع النائب المحترم وقته في الحديث عن اهمية المؤتمر، نحن نوافق على انه مؤتمر مهم وليس هذا هو موضوع البحث، اما القول عن سياسة الحكومة وحركة السلام وكل الكلام الذي اضافه النائب المحترم فهو لا يدخل في جوهر السؤال وبالتـالي يخرج خارج عن الموضـوع، وشكراً جـزيلاً سيـدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ ـ الاستجوابات

١ ـ استجـواب رقـم «٤» تـاريـخ ١٩٩٢/٣/٢٢ مقـدم من سعـادة النـائب الـدكتـور احمـد عـويـدي العبـادي موجهـا الى معـالي وزيـر التخطيط حول مشروع المساعدات الفنية للقطاع الخاص (بترا).

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٢/٣/٢١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

المـوضـوع: استجـواب الى معالي وزيـر التخطيط.

بعد التحية

فـارجو تـوجيـه الاستجـواب التـالي الى الوزير المذكور، وادراجه على اول جلسة عملاً بالنظام الداخلي.

أ ـ ورد في اجابة معالي الوزير على سؤالي رقم ٦ تاريخ ١٩٩٢ حول مشروع المساعدات الفنية للقطاع الخـاص ـ بترا ـ عـدد من النقـاط والفقرات والقـرارات التي تبـين هـدراً واضحاً لامـوال المشـروع، الامـر الـذي يقتضي استجواب الـوزير حـول المصير الحقيقي لهذه الاموال الضائعة.

ب ـ وحيث ان تفاصيل اجابة الوزير كـانت مدرجة على جدول اعمال جلستنا السابعة عشـرة المنعقـدة صبـاح الاربعـاء ١٩٩٢/٢/٥ ميلادية، فلا داعي للاعادة بالتفاصيل. لذا فانني اوجه الاستجواب واطلب موافاتي بـالتفاصيـل على النقـاط التالية (عملاً باحكام المادة ٩٩ من النظام الداخلي).

١ ـ اسـمـاء اللجنـة التـوجيهيـة التي اشرفت على اقـرار وتنفيذ ومتـابعة المشروع.

٢ ـ نسخـة عن كتاب رئيس الـوزراء رقم ٢٠٦٣/١/١١/٦٢ تـاريـخ ١٩٨٩/٢/١٩.

٣ ـ تفصيـلات عن الخدمـات للقطاع الخـاص، التطويـر الاداري، غـير المخصص، واخرى، مكتب بترا، الخـدمات الاستشـارية التنفيـذية، البرنامج التلفزيوني مناهل، تمويـل بعثـات التجـارة والاستثمـار من القطاع الخاص للتعريف بالمنتوجات الاردنية، مؤسسة الشـرق الادنى، الخـدمات الاستشـارية للشـركات الصغيرة.

٤ ـ مـن هـم اصـحـاب المـكـاتـب والمشـرفون الـرسميون والخـاصون عـلى هذه النقـاط الواردة في البنـد الثالث اعلاه.

واقبلوا فائق احترامي

مقدمه النائب

د. احمد عويدي العبادي

معالي رئيس المجلس: ايها الزملاء هذا الاستجـواب والاستاذ احمـد عـويـدي مـدون ومعروض على المجلس للنـظر وتحديـد موعـد للمناقشة، الامر معروض على مجلسكم الكريم للنظر في هذا الاستجواب وتحديد موعد المناقشة حسب ما جاء في النص الداخلي، الاستاذ سليم الزعبي.

السيـد سليم الـزعبي: شكـراً سيـدي

الرئيس.

لسوء حظ هذا الاستجواب انه جاء في اخر الدورة واحكام النظام لا تتيح الفرصة لمناقشة هذا الاستجواب في هذه الدورة اذن هذا الاستجواب سيتأخر الى دورة قادمة، بشرط ان يؤكد النائب المحترم انه متمسك بالاستجواب فيما بعد، هذا الحل القانوني لهذه القضية.

معالي رئيس المجلس: استاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس يبدو ان مشاكلنا كلها دائما في قضية مدة الدورة التي يجب ان تحسم، قضية مدة الدورة التي كان المجلس تجتمع في مدته عام (٥٢) في مدة (ستة) اشهر على الاقل، فهذا الموضوع على كل مطروح عليكم لاحقاً، اما الان ان نقول تؤجل الى دورة قادمة قاصدين دوره عادية قد لا تكون هذه الحكومة موجودة.

انا اقترح طالما هناك طلب دورة استثنائية من الزملاء النواب ان تدرج مثل هذه الامور على جدول الاعمال الذي يطالب به السادة النواب حيث يكون هنالك استمرارية منطقية لمثل هذه الامور وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة المادة (٩٦) من النظام الداخلي:

يحدد المجلس موعد المناقشة بعد سماع اقوال الوزير بحيث لا يقل عن (ثمانية) ايام الا اذا رأى المجلس وجها للاستعجال ووافقه الوزير.

وملاحظ ان المجلس يرى وجها للاستعجال لان الدورة شارفت على الانتهاء، ولم يبقى من عمر الدورة ثمانية ايام، لكن الامر يحتاج الى موافقة الوزير الموجه اليه الاستجواب، فاذا جرى موافقة من الوزير، اولا موافقة من المجلس وثانيا موافقة من الوزير يمكن مناقشة هذا الاستجواب في الجلسة القادمة التي اعتقد انها الجلسة الاخيرة في الدورة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس.

انا اثني على ما قاله الزميل سليم الزعبي ونطلع من القضية، لان جدول الاعمال مكتظ، وجدول اعمال الدورة ايضا مكتظ، فارى ان يؤجل للدورة القادمة وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: يؤجل للدورة القادمة، هذا اقتراح وثني عليه، من يؤيد هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٣٧ من ٦٣

معالي رئيس المجلس: ٣٧ من ٦٣ اذن يؤجل للدورة القادمة، الاستجواب الثاني السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

استجواب رقم «٥» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي موجها الى معالي وزير المالية حول عدة نقاط.

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٢/٣/٢١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: توجيه استجواب الى معالي وزير المالية.

بعد التحية

فارجو توجيه الاستجواب التالي الى الوزير المذكور حول النقاط التالية:

١ ـ بيع اسهم المؤسسة الاردنية للاستثمار (صندوق التقاعد سابقا) ومخالفة القرار لنص الدستور الاردني والقانون والعرف الوطني والمصلحة الوطنية وخصوصاً حول بيع اسهم الحكومة في صحيفة الدستور لابن وزير الاعلام (وهو على رأس عمله كوزير) وابن اخيه وصهرهما.

٢ ـ تعيين امين عام وزارة المالية الحالي في منصبه.

٣ ـ عمليات التطفيش وحملات النقل والتقاعد التي اجراها الوزير خلال عام ١٩٩١ بحق عدد من رجالات المال والاعمال المؤهلين الناجحين في الوزارة/وزارة المالية.

٤ ـ عدم دقة وشمولية الاجابة على سؤالي رقم ٢٧ تاريخ ١٩٩٢/١/١٥ المتعلق بالسوق المالي.

٥ ـ الامتيازات الجمركية الممنوحة للعائدين من دول التعاون الخليجي ومدى تأثير ذلك على واردات خزينة الدولة والمواطنين غير المستفيدين.

٦ ـ ممارسات الشركات الخاصة التابعة لمعالي الوزير واسرته، بما يتجاوز القانون ويستغل منصبه لتحقيق امتيازات على حساب غيرها من الشركات الاخرى والمواطنين.

٧ ـ الممارسات المالية لاتحاد الجمعيات الخيرية واليانصيب الخيري.

واقبلوا فائق الاحترام

مقدمه النائب

د. احمد عويدي العبادي

معالي رئيس المجلس: الاستجواب الثاني نفس الطريقة؟ ايضا يؤجل للدورة القادمة ما دام التأجيل حصل معالي الوزير انتهى يعني، معالي وزير الشؤون البرلمانية.

معالي وزير الشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس.

لاحظنا في الاستجواب السابق

معالي رئيس المجلس: لا نناقش الان استاذ عاطف.

معالي وزير الشؤون البرلمانية: نقطة

شكلية فقط، ان موضوع الاستجواب تم في عهد حكومة سابقة، وليس في عهد الوزير الحالي.

معالي رئيس المجلس: اذا على الموضوع هذا استاذ عاطف، موضوع انتهى تأجيله لا يناقش.

السيد عبدالرحيم عكور: احنا وافقنا على الاستجواب الاول بتأجيله، وما دام معالي الوزير مستعد انا اقترح على الاخوان مجلس النواب ان يتم الاستجواب.

معالي رئيس المجلس: لا، اذا سمحتم معالي الوزير طلب ان يتحدث ولم يقل انه يريد بحثه الان، قرار اتخذ وارجو عدم البحث في الموضوع، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٥ - الاقتراحات برغبة:

١ - اقتراح برغبة رقم «٨٧» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد بشأن ترتيب التعيين في ديوان الخدمة المدنية.

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة

معالي الدكتور رئيس مجلس النواب المحترم.

يفاجأ المتقدمون بطلبات التوظيف الى ديوان الخدمة المدنية بان ترتيبهم يتراجع في كل عام الى الوراء ويبتعد عن فرصة التعيين، ومن هنا فقد بقي المتقدمون بطلبات العمل عدة سنوات دون ان يصلهم الدور.

واقترح ان يتعامل ديوان الخدمة المدنية مع كل سنة على حدة. وان يثبت ترتيب المتقدم. وان لا يعين المتقدم في سنة ما قبل ان يتم تعيين المتقدمين في السنة السابقة.

النائب الدكتور همام سعيد

١٩٩٢/٣/١٨

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية.

السيد الامين العام:

٢ - اقتراح برغبة رقم «٨٨» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ مقدم من سبعة عشر نائبا بشان التعويض على المتضررين نتيجة الاحوال الجوية بنسب معينة وتقديم القروض الميسرة للباقي.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

اقتراح برغبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فارجو احالة اقتراحي التالي برغبة الى المجلس الكريم املا ان يتبناه المجلس.

الاقتراح برغبة:

لقد قامت الحكومة مشكورة بكل اجهزتها المعنية بتقديم الخدمات وفتح الطرقات، كما اوعزت للمتضررين بضرورة التقدم للحكام الاداريين لحصر الاضرار، وقاموا بدورهم بالطلب الى مديريات الزراعة بالكشف الميداني

لبيان الحقيقة في ذلك، وكان لدى كل المواطنين ان خطوات عملية ستتبع اذ هذا هو مقتضى الحال.

لذلك ارجو ان تقدم الحكومة تعويضا مجانيا بنسبة معينة وبمبلغ معقول ومناسب، وان تقدم الباقي قروضاً ميسرة بدون ربا سواء في الاضرار التي لحقت بالمزروعات او الاشجار او مزارع الابقار والاغنام والدواجن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١ - همام سعيد
٢ - احمد الكفاوين
٣ - د. احمد عناب
٤ - فخري قعوار
٥ - عبدالسلام فريحات
٦ - كامل العمري
٧ - د. محمد ابوعليم
٨ - ذيب انيس
٩ - د. ماجد خليفة
١٠ - زياد ابومحفوظ
١١ - د. يوسف خصاونة
١٢ - عبدالعزيز جبر
١٣ - د. احمد الكوفحي
١٤ - د. حسني الشياب
١٥ - د. محمد الحاج
١٦ - سليم الزعبي
١٧ - د. علي الحوامدة

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية.

السيد الامين العام:

٦ - قرارات اللجان:

١ - قرارات اللجنة القانونية:

أ - قرار رقم «٢٧» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٣ والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩١، المعاد من مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية:

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٣، برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. همام سعيد، محمد فارس الطراونة، عبدالسلام فريحات، د. احمد الكوفحي، يوسف مبيضين، د. علي الفقير.

وتغيب بمعذرة كل من اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. قسيم عبيدات، د. ماجد خليفة، د. محمد ابوفارس، نايف الحديد.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩١، المعاد من مجلس الاعيان، وبعد دراسته قررت اللجنة الموافقة عليه كما اقره مجلس الاعيان.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة

على قرارها.

امين عام مجلس الامة — اللجنة القانونية

صالح الزعبي

مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩١ المعاد من مجلس الاعيان

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة ١٠ - مدة التدريب على المحاماة الشرعية سنتان.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤ - يلغى نص المادة (١٠) من القانون الاصلي ويتسعاض عنه بالنص التالي:

المادة ١٠ - مدة التدريب على المحامة الشرعية سنتان على ان للجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون الاذن للمحامي المتدرب المرافعة لدى المحاكم الشرعية البدائية بعد مرور سنة على تدربه.

قرار مجلس النواب

موافقة كما ورد في المشروع

قرار مجلس الاعيان

اولا: الموافقة على القانون مع اجراء بعض التعديلات التالية عليه:

أ - المادة (٤) من المشروع المعدلة للمادة (١٠) من القانون الاصلي قرر المجلس اعادة صياغتها على الشكل التالي:

المادة ١٠ -

(مدة التدريب على المحاماة الشرعية سنتان للحائز على الشهادة الجامعية الاولى في مواد الشريعة الاسلامية او كلية حقوق تدرس فيها الشريعة الاسلامية وسنة واحدة للحائز على الماجستير او دبلومين في الدراسات العليا في مواد. الشريعة الاسلامية او على درجة الدكتوراه في احدى المواد المذكورة. على ان للجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون الاذن للمحامي المتدرب بالمرافعة لدى المحاكم الشرعية البدائية بعد مرور نصف المدة المحددة لتدربه على ان يتم ذلك بتفويض خطي من استاذه وتحت اشرافه.

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما اقره مجلس الاعيان

معالي رئيس المجلس: اللجنة تنسب الموافقة؟

موافقة

السيد رئيس اللجنة:

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة ١٩ -

١ - كل من يعلن عن نفسه انه محام شرعي او يتعاطى مهنة المحاماة دون ان يكون مجازا بذلك يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا.

٢ - من كان مجازا وتأخر في دفع رسم الاجازة او الرسم السنوي لا يحق له ان يتعاطى مهنة المحاماة.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦ -

يلغى نص المادة (١٩) من القانون

الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ١٩ -

كل من يمارس مهنة المحاماة الشرعية او يقوم باي عمل من اعمالها، او يعلن انه محام شرعي دون ان يكون حاصلا على اجازة المحاماة الشرعية بمقتضى احكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد عن ثلاثمائة دينار وتضاعف هذه العقوبة على اساس حدها الاعلى في حالة التكرار.

قرار مجلس النواب

موافقة كما ورد في المشروع

قرار مجلس الاعيان

ب - المادة (٦) من المشروع المعدلة للمادة (١٩) من القانون الاصلي:

قرر المجلس اضافة العبارة التالية (او على اذن من اللجنة).

بعد عبارة (ان يكون حاصلا على اجازة المحاماة الشرعية) مباشرة.

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما اقره مجلس الاعيان

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: اذا سمحت سيدي الرئيس، او تعني التخيير بمعنى اما انه محام شرعي او انه ليس محاميا شرعيا ولكنه يتقدم للجنة بطلب فتأذن له، هل هي تملك هذه الصلاحية؟

لانه اذا قرأنا المادة:

كل من يمارس مهن المحاماة الشرعية او يقوم باي عمل من اعمالها، او يعلن انه محام شرعي دون ان يكون حاصلاً على اجازة المحاماة الشرعية.

اضافوا هنا (او) على اذن من اللجنة، يعني حاصل على هذه او هذه، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: هم حطوا عقوبة لمن يمارس المحاماة بدون حصول على اجازة او اذن، فيه المحاماة المكتملة بعد ان يصبح استاذ، وفيه يجاز او بعد (سنة) من التدريب بيجوز يترافع امام المحاكم البدائية، فهذا الذي لا يحصل على اجازة اللجنة التي تعطي الاذن بالمحاماة بعد مرور (سنة) يعتبر عمله غير مشروع، اذن هذا الواقع ما دام مأذون ولم، لم يكن مكتمل كمحامي شرعي هذا عمله مشروع، لانه يترافع مرافعة جزئية، لا ادري اذا كانت النقطة واضحة ام لا؟

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: انا اتمنى على الزميل رئيس اللجنة القانونية، ان هناك مادة خاصة لممارسة من كان متدربا وهي حكم خاص، اباحت له ان يمارس تحت اشراف استاذه، لم نعد بحساب للعودة اليها، نحن هنا نتكلم عن من يمارس مهنة المحاماة او يقوم بعمل من اعمالها، او يعلن بانه محام شرعي، دون ان

يكون حاصلا على اجازة المحاماة الشرعية هذا فقط وليس للممارسة في المحاكم، لان الممارس المتدرب افردت له مادة خاصة اتاحت له ذلك التدريب، ومع ذلك لا اعتراض لدي على مرور المادة ولكنها خطرة.

معالي رئيس المجلس: دكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي الرئيس.

يعني اعتقد ان لفظة (او) هي التي اثارت الاشكال، لان من كان حاصلاً دون ان يكون حاصلاً على اجازة المحاماة الشرعية او على اذن، هل يمكن ان يحصل على اذن دون ان يكون حاصلاً على اجازة.

معالي رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي النص يعني اذا قرأ متكامل اعتقد انه لا يثير التباس يعاد قراءته كالتالي:

كل من يمارس مهنة المحاماة الشرعية او يقوم باي عمل من اعمالها، او يعلن انه محام شرعي دون ان يكون حاصلاً على اجازة المحاماة الشرعية، (او) على اذن من اللجنة.

لانه الحصول على اجازة المحاماة الشرعية، محاماة كاملة، (او) على اذن من اللجنة بمقتضى احكام هذا القانون يعاقب بغرامة، الواقع حتى نخلصه من الغرامة قلنا يا بيكون حاصل على اجازة كاملة او لاجازة جزئي هي امام محاكم البداية.

اعتقد انه النص واضح، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: القصد فيها هي معاقبة الشخص اللي ما معه لا اذن ولا معه اجازة محاماة، الاذن هذا منظم في القانون بمواد اخرى، ما فيه مشكلة هذا يعاقب، لا احنا مش جايين نناقش الاذن هنا، الاذن في مواد اخرى يا سيدي، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

موافقة

«وافق المجلس الكريم على مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعين لسنة ١٩٩١ كما جاء من مجلس الاعيان).

معالي رئيس المجلس: السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

ب - قرار رقم «٢٨» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٣ والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء الامن العام لسنة ١٩٩٢.

معالي رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية:

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب

بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٣ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. همام سعيد، محمد فارس الطراونة، عبدالسلام فريحات، د. احمد الكوفحي، يوسف مبيضين، د. علي الفقير.

وتغيب بمعذرة السادة:

د. قسيم عبيدات، د. ماجد خليفة، د. محمد ابوفارس، نايف الحديد.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء الامن العام لسنة ١٩٩٢ وبعد دراسته مع الاسباب الموجبة له قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل التالي عليه:

المادة «٢» المعدلة للمادة «٨» من القانون الاصلي الفقرة «أ».

شطب عبارة (ستدفع او) الواردة فيها.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة «اللجنة القانونية»
صالح الزعبي

الاسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون صندوق شهداء الامن العام

١ - صدر القانون المعدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩١ في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٧٧٥) تاريخ ١٩٩١/٩/١ وبموجبه رفع قيمة الاعانة الفورية لورثة الشهيد من (٣٠٠) دينار الى (٥٠٠) دينار.

٢ - ونظرا لعدم وجود نص مماثل في قانون صندوق شهداء الامن العام رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ واسوة بالقوات المسلحة فقد وضع المشروع المرفق وذلك للمساواة بين شهداء المؤسسات.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس.

كان بودي يعني اتمنى على اللجنة ان ضمت قانون صندوق شهداء الامن العام وصندوق شهداء الدفاع المدني في قانون واحد، جهازين متشابهين وتابعين لوزارة واحدة.

السيد رئيس اللجنة:

مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء الامن العام لسنة ١٩٩٢

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق شهداء الامن العام لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

معالي رئيس المجلس: اللجنة تنسب الموافقة؟

موافقة

السيد رئيس اللجنة:

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة ٨ -

أ - يدفع لورثة الشهيد بما في ذلك المكلفين وبواسطة اللجنة اعانة فورية وفق النسبة التي تقررها اللجنة على ان لا تزيد هذه الاعانة على ثلاثمائة دينار ولمرة واحدة.

ب - يجوز في الاعياد القومية والدينية تقديم هدايا نقدية او عينية لعائلات الشهداء وفقا لقرارات اللجنة.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢ -

يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ - يدفع لورثة الشهيد اعانة فورية ولمرة واحدة فقط على ان لا يزيد مقدار هذه الاعانة على (٥٠٠) خمسمئة دينار ويناط باللجنة وفق التعليمات الادارية والمالية التي تحدد اسلوب دفع هذه الاعانة بما في ذلك تسمية افراد اسرة الشهيد الذين ستدفع او تسلم الاعانة اليهم.

ب - يجوز في الاعياد القومية والدينية تقديم هدايا نقدية او عينية لعائلات الشهداء وفقا لقرارات اللجنة.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٢ الفقرة «أ»

شطب عبارة (ستدفع او) الواردة فيها.

اعتقد ان السبب واضح حتى لحفظ حقوق الورثة فيما لو استلم اخرين عن القاصرين ليتمكنوا من الرجوع.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: انا افهم من روح القانون ان المقصود بالدفعة الاولى ليس جميع الورثة شرعاً، فهذه دفعة للمساعدة في عملية دفن الشهيد وفي عملية الانفاق على مأتمه ومساعدة عاجلة، والمقصود به اسرته المباشرة، وليس ورثته من اشقاء ووالدين او الى ذلك، هذا ليس ارث لتقاعده، ولذلك قالت المادة وضع التعليمات التي تحدد اسلوب دفع هذه الاعانة بما في ذلك تسمية افراد اسرة الشهيد اللذين ستدفع لهم.

بمعنى اخر انني لن ادفع لجميع الورثة الشرعيين، والا سيقتضي انفاق هذا المبلغ الانتظار عامين لحصر الارث، ومعرفة كل الورثة، وانصبتهم وحصصهم، والمقصود بها ان تدفع في ثاني او اول يوم من عملية الاستشهاد، هذا المنطق الذي ادى الى ان يقال ستدفع لهم، لانها ليست حقاً لهم جميعاً، فهي اعانة وليست ارثاً، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً الاستاذ ابوزنط.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس

عبارة مجلس النواب اوضح، واكثر استحقاقاً بحق عوائل الشهداء (ستدفع) تشعر

ان اللجنة القائمة على تنفيذ القانون ان تسعى للدفع دون مطالبة (او تسلم) تشعر بان اهل الشهيد راجعوا الصندوق ليستلموا.

اما كلمة المشروع، انا ارى ان العبارة الاولى انسب من العبارة الثانية، اكثر استحقاقاً لاسرة الشهيد، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الواقع المادة واضحة، في صدر المادة مشان الاستاذ عبدالرؤوف، بتقول المادة الواقع بكل وضوح:

ان يدفع لورثة الشهيد، في صدر (أ)، اذن الدفع لورثة الشهيد، وكررت في عجزها قالت (ستدفع او) الواقع بالعكس مشان تحقيق الغرض اللي اشير انه الاعانة تكون فورية، ولا يرد للذهن انه ستدفع لكل الورثة، انما يمكن ان تسلم لاي من تراهم اللجنة، التسليم بالعكس بيحقق الفورية، لكن الواقع صدر المادة بيقول: لكافة الورثة.

عاد شو بيسوه بعد الاستلام الفوري فيما بينهم، انه هذا الحق بيرجعوا على بعض فيه اولا هذا شأنهم، لكن الواقع الحذف كان من اجل التسهيل ومن حق حفظ الحقوق لهذه الورثة، اللي بقيول المادة بصدرها: لا، تدفع للورثة. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: انا ممن طالب بحفظ حقوق الورثة، لذلك قلنا تسلم لمن تراه اللجنة.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة اتفق مع اللجنة القانونية بالتعديل التي ادخلته على هذه المادة، ذلك كما ذكر رئيس اللجنة، ان الدفع هو لكل الورثة الاصل، لكن لمن يسلم؟ عن واحد، عن الشخص القادر، الدفع للورثة جميعاً والتسليم لشخص او اشخاص.

فعلا نص اللجنة القانونية نص سليم وارجو الموافقة عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

موافقة

التعديل بجمله؟

موافقة.

«التعديلات التي اجراها مجلس النواب الكريم على مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء الامن العام لسنة ١٩٩٢)

المادة (٢) المعدلة للمادة (٨) كما وردت في المشروع، الفقرة (أ) شطب عبارة (ستدفع او) الواردة فيها.

معالي رئيس المجلس: السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

ج - قرار رقم «٢٩» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٣ والمتضمن مشروع قانون تنظيم

الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠ المعاد من مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة القانونية.

السيد حسين مجلي - رئيس اللجنة القانونية:

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٣ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. همام سعيد، محمد فارس الطراونة، عبدالسلام فريحات، د. احمد الكوفحي، يوسف مبيضين، د. علي الفقير.

وتغيب بمعذرة كل من اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. قسيم عبيدات، د. ماجد خليفة، د. محمد ابوفارس، نايف الحديد.

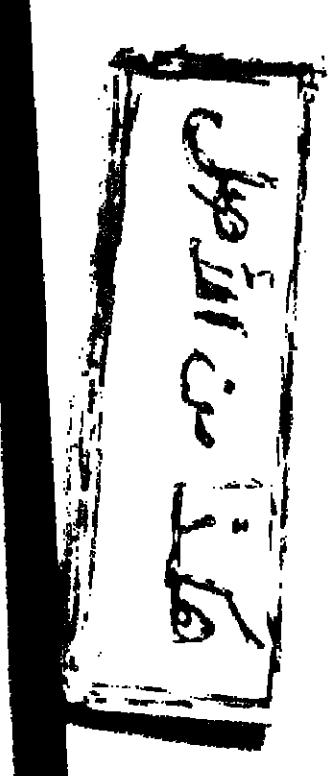
ونظرت اللجنة في مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠ المعاد من مجلس الاعيان.

وبعد دراسته قررت اللجنة الموافقة على جميع التعديلات التي اقرها مجلس الاعيان باستثناء المادة «٤» حيث اصرت اللجنة على قرار مجلس النواب.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة «اللجنة القانونية»

صالح الزعبي



مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠المعاد من مجلس الاعيان

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣ -

يقصد برأس المال الاجنبي المستثمر في اي مشروع لغايات تطبيق احكام هذا القانون.

أ - اي مبالغ بعملة اجنبية يحولها الشخص الاجنبي الى المملكة عن طريق احد البنوك المرخصة او الشركات المالية لاستخدامها في المشروع او التوسع فيه.

ب - الالات والمعدات ووسائل النقل المستوردة من الخارج واللازمة لاقامة اي مشروع او توسيعه او تطويره وتحدد قيمتها من قبل لجنة يعينها الوزير.

جـ - الارباح والفوائد التي تتحقق من اي مشروع اذا زيد بها رأسمال المشروع او اذا استثمرت في مشروع اخر، بشرط موافقة الوزير في الحالتين.

قرار مجلس النواب

المادة ٣ -

يقصد برأس المال المستثمر في اي مشروع لغايات تطبيق احكام هذا القانون الاصلي بمايلي:

أ - اي مبالغ بعملة قابلة للتحويل يحولها المستثمر الى المملكة عن طريق احد البنوك المرخصة او الشركات المالية المسجلة في المملكة لاستخدامها في المشروع او التوسيع فيه.

ب - الالات والمعدات ووسائل النقل

المستوردة من الخارج واللازمة لاقامة اي مشروع او توسيعه او تطويره وتحدد قيمتها من قبل لجنة فنية متخصصة يعينها الوزير.

جـ - الارباح التي تتحقق من اي مشروع اذا زيد بها رأسمال المشروع او اذا استثمرت في مشروع اخر.

د - الترخيص وبراءة الاختراع والعلامات والاسماء التجارية والمساعدات الفنية وحق الامتياز.

قرار مجلس الاعيان

المادة ٣ - الفقرة (د) الجديدة:

قرر المجلس اضافة العبارة التالية الى اخرها، وتقدم قيمة اي منها من قبل لجنة فنية متخصصة يعينها الوزير).

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما اقره مجلس الاعيان

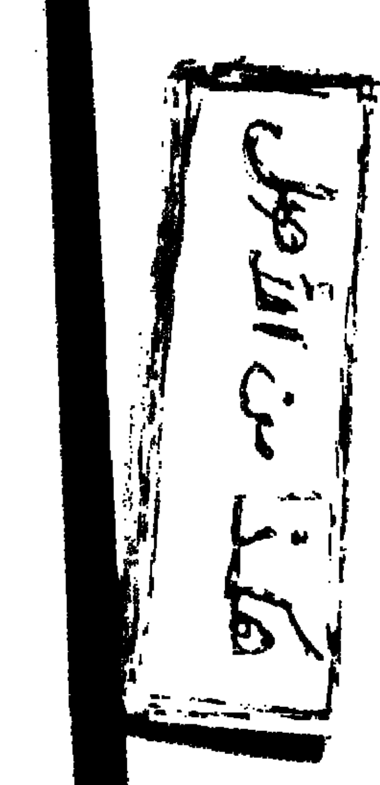
هذه الحقوق الغير مساوية، ارتأوا ان يحددوا الوسيلة لتقديرها، ونعتقد انه في مكانه التعديل.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟

موافقة

السيد رئيس اللجنة:

المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار اللجنة القانونية
المادة ٤ - يجوز لاي شخص اجنبي الاستثمار في المملكة بصورة فردية في اي مشروع في المجالات التالية، على ان لا يقل رأسماله او مقدار حصته او مساهمته فيه عن المبلغ الذي يحدد في النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون: ١ - الصناعة ٢ - السياحة ٣ - الصحة ٤ - الزراعة ٥ - مشاريع الاسكان والاعمار ضمن المناطق المنظمة داخل حدود البلديات. ب - يعامل المستثمر الاجنبي في اي من المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة معاملة المستثمر الاردني في ذلك المشروع.	المادة ٤ - أ - يجوز لاي مستثمر عربي الاستثمار في المملكة في اي مشروع في المجالات التالية على ان لايقل رأسماله او مقدار حصته او مساهمته فيه عن المبلغ الذي يحدد في النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون. ١ - الصناعة ٢ - السياحة ٣ - الصحة ٤ - الزراعة ٥ - مشاريع الاسكان والاعمار ب - يعامل المستثمر العربي في اي من المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة معاملة المستثمر الاردني في ذلك المشروع. جـ - لا يجوز للمستثمر غير العربي الاستثمار في اي المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة الا بناء على تنسيب الوزير وبقرار من مجلس الوزراء.	المادة ٤ - الفقرة (ب) من المشروع: ١ - قرر المجلس شطب كلمة الاجنبي فقط منها وجعلها فقرة (جـ). ٢ - الفقرة (جـ) الجديدة: قرر المجلس جعلها فقرة (ب) واعادة صياغتها على الشكل التالي: ب - يسمح للمستثمر غير العربي بالاستثمار في اي المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء يصدر بناء على تنسيب من الوزير.	الاصرار على قرار مجلس النواب



معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: انا اسأل سعادة الاخ رئيس اللجنة القانونية، لم اجد في المادة التي خرجت من مجلس النواب كلمة اجنبي من اولها الى اخرها.

معالي رئيس المجلس: استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الحقيقة اللجنة مجتمعة، تعتقد ان مجلس النواب حذف ما هو محذوف اصلاً، الامر غير وارد، الواقع يذكر المجلس الكريم انه تعبير الاجنبي حذفه المجلس اصلاً، لكن الواقع هم لم يناقشوا مشروع الحكومة، وهذا خطأ في حقيقة وقعوا فيه فهم حاذفين ما هو محذوف اصلاً، ومن هنا الواقع لسبب فني وموضوعي، ارتأت اللجنة القانونية الاصرار على قرار مجلس النواب كما ورد من مجلس النواب.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي الرئيس، قرار مجلس الاعيان انا بقرأ الان صفحة (٣)، مجلس الاعيان عدل في العامود الثالث، الفقرة في الصفحة (٤) من قرار مجلس النواب، بتقول صفحة (٤):

لا يجوز للمستثمر غير العربي، لا يجوز له، الاستثمار في اي من المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) الا بناء على تنسيب الوزير بقرار من مجلس الوزراء.

الان شو اللي عمله مجلس الاعيان عمل:

يسمح للمستثمر ان يستثمر بتنسيب من الوزير وبقرار من مجلس الوزراء.

مجلس الاعيان فقط وضع العبارة بصيغة الايجاب، فقط ولا يوجد اي تغيير اخر في هذه الفقرة، وهذا جرياً على اللي فعلتوه لسة الاسبوع اللي فات، كان مجلس الاعيان قد اجتمع في اليوم التالي لجلسنا، لما في قانون الصرافة، كان في مادة لا يجوز للصراف ان يمارس، قال مجلس النواب لا خليها يجوز، اذن الجماعة غيروها بهذا الشكل.

انا مش شايف انه الاصرار في هذه الفقرة رئيسي، الحقيقة الاساس هو نقل (ب) الى (جـ) هذا هو التغيير الرئيسي، (ب) لما تعملها (جـ) معنى ذلك الاحكام التي تضمنتها (جـ) الجديدة يسري على ما قبلها وبالتالي اعطاء التحسينات والتسهيلات والاعفاءات المنصوص عليها في القانون لكلا نوعي الاستثمار، فاذا كان هذا التعديل ما صار الحقيقة يفرد القانون محتواه، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الواقع اللي سواه مجلس الاعيان احنا شرحنا من حيث الشكل، فيما يتعلق بكلمة الاجنبي انه حذف ما هو محذوف، لكن فيما يتعلق بالموضوع مع الاحترام لما اجراه مجلس الاعيان، الحقيقة هو بشكل اخراج معين هو عاد الى المشروع، الذي عمله

مجلس النواب ما يلي:

الواقع مجلس النواب كل اللي سواه انه فرق في المستثمر، في موضوعين بتعلقوا في المستثمر:

مبدأ الاستثمار ومعاملة المستثمر بعد الترخيص بالاستثمار اللي عمله مجلس النواب عندما جاء انه ا لاجنبي والاجنبي مطلقاً تعني بالنسبة للمفهوم القانوني، كل من لا يحمل الجنسية الاردنية سواء كان عربياً او غير عربي.

«وهنا انصت الجميع لاذان صلاة الظهر»

السيد رئيس اللجنة: فاذن مجلس الاعيان لما قال شطب كلمة الاجنبي، هو شاطب ما هو مشطوب لانها اصلاً مشطوبة.

النقطة الاخرى الاهم الحقيقة، لما ادخل في الفقرة (جـ) اللي اشار اليها معالي وزير الصناعة ادخل الواقع غير العربي اي الاجنبي في المساواة بالمعاملة مع الاردني، عند الاستثمار في المجالات المذكورة في (أ) فهو وكأن مجلس الاعيان بحذف كلمة الاجنبي من المادة (ب) من مشروع الحكومة، واعتمادها في الفقرة (جـ) في تعديله حيث اصبحت يعامل المستثمر في اي معاملة المستثمر الاردني، حقيقة هو تبنى المشروع انه الاجنبي بيصير يعامل معاملة الاردني، وايضاً ليس كما قال معالي الوزير انه الواقع احنا كنا منسجمين تماما مع ما عملناه في قانون الصرافة، احنا قلنا ما هو في اصل الجواز ان نقول يجوز، وما هو اصل المنع ان نقول ممنوع.

فاحنا في توجه مجلس الكريم كان في هذا القانون، انه من الطبيعي ان الاردني والعربي ان يعاملوا معاملة واحدة، ام الاجنبي فالاصل المنع الا بقرار من مجلس الوزراء وتنسيب الوزير، وهذا ما اخذ به المجلس وحقيقة انه هذا القيد اللي كما تذكرون وكان مجلس النواب عمل الكثير، مع انه الواقع هو قيد ليس حتى قيد المطلوب، خاصة امام المرحلة القادمة اللي احنا عم نحياها، الاجنبي بده يستثمر على الاقل ان يأخذ قرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: للاسف انه فيه خطأ عم يكرره رئيس اللجنة، ردد في المداخلتين انه مجلس الاعيان حذف كلمة الاجنبي، الواقع ان الحذف اجراه مجلس النواب في باب التعريفات، التعريف اذا بترجع كانت اسمها الاستثمارات الاجنبية اصبح المستثمر العربي وغير العربي، تخفيفاً لكلمة الاجنبية، يعني تفادي كل القانون هذه الكلمة.

الان اذا امر المجلس الكريم ان ننظر في الصفحة (٣) الى العامود الثاني حتى المجلس قبل ان يأخذ قراره صراحة استوعب هذه المادة، الان في العامود الثاني في الفقرة (أ) بقيت كما هي لم تتغير فقرة (أ) وافق عليها مجلس الاعيان كما جاءت من النواب اللي بتقول:

يجوز لأي مستثمر عربي الاستثمار في المملكة.

وسمى انواع الاستثمارات، هذه (أ) ابقاها مجلس الاعيان كما هي.

فقرة (ب):

يعامل المستثمر العربي في اي من المشاريع المنصوص عليها معاملة المستثمر الاردني.

هذه ابقاها مجلس الاعيان كما كانت، ولكن غيرها وجعلها (جـ) الان نقلب الصفحة لنقرأ (جـ) وهي موضع هذا الجدال، فقط (جـ) انا كلامي الان محصور في (جـ) على الصفحة (٤) ماذا تقول:

لا يجوز للمستثمر غير العربي الاستثمار في اي المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) الا بناء على تنسيب الوزير وبقرار من مجلس الوزراء.

لا يجوز الا بهاتين الشرطين تنسيب وقرار، شو عدلها الاعيان؟

نرجع على الصفحة السابقة صفحة (٣) وللاسف ان الطباعة هي اللي بتخلي المجلس مش كثير يتابع فنية هذه، لو كانت (ب) طبعت على الصفحة التالية ما بين فرق على الاطلاق.

لا يجوز الاستثمار الا بتنسيب وموافقة.

فمجلس الاعيان مجلس الاعيان:

يسمح للمستثمر غير العربي بالاستثمار في اي المشاريع بقرار مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير.

اذن فقط اللغة الايجاب او النفي، ولكن الحقيقة وهذا اللي اجاب عليه الاخ حسين، حقيقة ان الاساس هو نقل (ب) لتصبح (جـ) يعني التسهيلات او الاعفاءات التي سيمنحها مجلس الوزراء لذلك المستثمر المخصص بدها تنسحب عن الاردني كما عن العربي كما عن الاجنبي هذا هو بيت القصيد في التعديل اللي اجراه مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: استاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة انا اعتقد ان نص مجلس النواب اكثر دقة وحرصاً من نص مجلس الاعيان، ذلك ان مجلس النواب يقول:

لا يجوز

في الاساس اي المنع كما تفضل سعادة رئيس اللجنة قبل قليل، بينما مجلس الاعيان يرى ان البدء في الاباحة والسماح الا اذا، باعتقادي ان نص مجلس النواب ادق واعمق وانا مع نصه وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

اولا: لم يرد في قرار مجلس النواب كلمة اجنبي، وهذا الذي يعني اود ان يكون واضحاً امام معالي الوزير، وبالتالي كان مجلس الاعيان تجاوز النص اللي اعتمده مجلس النواب.

ثانيا: حول انسجام المجلس مع قراراته، الاصل في الموضوع المباح اللي يجوز الاصل هذا ان يأتي في باب الايجاب، والذي لا يجوزه هو الاستثناء، فهذه الامور بالنسبة للمستثمر الاجنبي لا يجوز وبالتالي يجب ان تأتي في باب

السلب وهو لا يجوز والقيد.

اما نتكلم عنه في الصرافة فالاصل ان الاعمال هي التي يجب ان يقوم فيها، فالاصل فيها الجواز والمنع هو الاستثناء، هنا الاصل فيها المنع، والسماح هو الاستثناء، ذلك المجلس منسجم مع اللي حكاه معالي الوزير، حقيقة هو العودة الى القرار السابق اللي اصر المجلس عليه اصلا قيد مجلس الوزراء هذا، اتى في توجه الاقلية من المجلس، ما كان يروا هذا التوجه.

ولذلك مع الاصرار على قرار مجلس النواب وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: شكراً معالي الرئيس.

انا ارى ان بعض الاخوة يتخوف من كلمة استثمار اجنبي، ولكن الم يقرأ الاخوة ان الصحافة الاردنية ممتلئة يوميا بالاعلانات للهجرة الى كندا واستراليا لاستقطاب اصحاب المال والعقول للاستثمار هناك، وهل هذه الدول اغلقت ابواب الاستثمار امام المال؟ وهل هذه الدول متأخرة؟ ام متقدمة؟

اما اذا كانت الغاية اوالتخوف من وجود الاستثمار هي الهيمنة، فلا اعتقد ان للاستثمار هيمنة اذا كان في المجتمعات قادة، وقادة فكر ومخططين قادرين ان يرسموا مستقبل الوطن، ولهذا اجد ان التشديد على عدم السماح للمستثمر الاجنبي لا يشجع على تطور ونمو الاقتصاد الاردني، انا لا اشجع في بيع الوطن، وامل ان لا يفهمني كثير من الاخوة بذلك، ولكن اشجع الاستثمار المسهل والمراقب، ولماذا لم نسمح للمستثمر ما دام هناك فيه قرارات لمجلس الوزراء او تنسيب من الوزير.

اما اذا حريصين حرص اكثر من السلطة التنفيذية اعتقد انه هناك فيه اجحاف، كلمة لا يجوز هي اغلاق باب، اما كلمة يسمح هي تسهيل واعطاء فرصة وفيها نوع من المرونة.

فانا ارى ان مجلس الاعيان كان اصوب واسهل في تقديره لكلمة استثمار لغير عربي، وامل من الاخوة ان لايتخوفوا ولا يأخذ من العند من هو الاقوى ومن هو المرجع، فكلمة يسمح اخف على الذهن من سماع لا يجوز، وشكرا.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: حقيقة انا اللي بعرفه يعني مش قضية انه مين احرص ولكنا نتحاور كفريق واحد في هذا المجلس، نوابا وحكومة ونجتهد في المصلحة العامة، لكن المعروف انه اكثر بلاد العالم انفتاحاً ومنها كندا والولايات المتحدة وبريطانيا حرصاً على سيادتها، وهي المفروض ما تخاف على سيادتها، لانها بالغة من تأكيد السيادة والا تخاف منه، ومع ذلك فيه تنظيم للمستثمر الذي يستثمر في هذه البلاد، من باب اولى حرصاً منا على سيادتنا في مرحلة الانفتاح القادم ان نضع قيد ليس قيداً حتى، يعني لو كان الرأي لي لكان الامر خلاف ذلك.

الواقع القيد البسيط اللي وضع، انه احنا فرقنا وقلنا اللي بده يأتي يستثمر اهلا وسهلا بتنسيباً من الوزير وقرار مجلس الوزراء.

ولذلك انا شايف ان الموضوع من الوضوح الكافي، ولذلك التمس من المجلس الكريم التصويت عليه.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: هناك تثنية وعندي مسجل عدد كبير من الاخوان يريدون ان يتحدثوا، معالي ذوقان الهنداوي.

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس اية قانون او مشروع قانون عندما يبحث في السلطة التشريعية لابد من ان نرجع الى موجبات وحيثيات وضع هذا المشروع، مشروع القانون الذي امامنا، الغاية منه هو تشجيع الاستثمارات غير الاردنية، لانه الاستثمار الاردني موجود في قانون تشجيع الاستثمار، اذن هذه المادة التي نبحث فيها هي اهم مادة في القانون، لان المواد الاخرى كلها مواد اجرائية تنظيمية لكن هذه المادة هي التي تجسد الغرض الرئيسي من القانون في تشجيع الاستثمار غير الاردني، هذه المادة لو قرأناها وهناك فرق جوهري بين تعديل الاعيان ليس هو فرق شكلي خاصة في كلمة اجنبي، هو فرق جوهري يستحق بالفعل ان نمعن النظر به وان نقرر بشأنه ما نعتقد انه يحقق غرض القانون او مشروع القانون، اذا قرأنا هذه المادة نجد انها تسلسلت كما يلي:

سواء كان في مشروع القانون المقدم من الحكومة او في تعديل النواب، ثم نأتي الى تعديل الاعيان ولنأخذ قرار مجلس النواب، سلسل المستثمر بالشكل التالي (أ).

اولا: مجالات الاستثمار:

التي يجوز للمستثمر العربي ان يستثمر بها وهي كذا صناعة الى اخرى.

وهذه المادة ركزت على المستثمر العربي بانه يجوز له ان يستثمر في مجالات معينة.

جاءت (ب) وقالت على انه المستثمر العربي، اذا استثمر في هذه يعامل معاملة المستثمر الاردني.

ثم جاءت الفقرة (جـ) اللي هي اعطت الحق للمستثمر غير العربي بتنسيب من الوزير، سواء استعملنا كلمة لا يجوز او يجوز انا اعتقادي انه المعنى مش كثير بيفرق، والمهم انه بدأ بالنهاية تنسيب من الوزير وموافقة مجلس الوزراء لكن النقطة المهمة هي (ب) يعامل المستثمر العربي اللي الاعيان اقترحوا ان تكون (جـ) مش مهم ترقيمها ووجودها مكان وجودها في الفقرة لكن مجلس الاعيان ادخل تعديل مهم جداً، لما قال انه قرر المجلس شطب كلمة الاجنبي، وانا لا اعتقد بان مجلس الاعيان من ناحية شكلية الان مش من ناحية موضوعية الان، لا اعتقد انه اخطأ عندما شطب كلمة الاجنبي، مجلس الاعيان يوضع اما مشروع القانون الذي يأتي من الحكومة وقرار مجلس النواب هو في الترويسة قال:

الفقرة (ب) من مشروع القانون، فهو اقترح ان تحذف كلمة الاجنبي من مشروع القانون المادة كما وردت في مشروع القانون:

فمجلس النواب بده يحذف كلمة الاجنبي وقال يعامل المستثمر في اي من المشاريع المنصوص عليها كذا اذا وافق عليها مجلس الوزراء الى اخره معاملة المستثمر الاردني.

هذا هو بيت القصيد الذي يجب ان يكون موضوع التفكير، هل نوافق على انه المستثمر اذا كان مستثمراً عربياً هو بحكم المادة فقرة (أ) رأسا يأخذ الاستثمار، اذا كان مستثمر غير عربي يجب ان يأخذ موافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير، الان في كليهما مجلس الاعيان لما حذف كلمة الاجنبي من (ب) واخرها الى (جـ) قال في كليهما (أ) و (ب) المستثمر العربي اية مستثمر، سواء كان مستثمر عربي اذا مستثمر عربي بحكم فقرة (أ)، المستثمر الغير عربي بحكم فقرة اللي بدها تصير (ب) يعني بموافقة مجلس الوزراء والتنسيب، اذا اقر له الترخيص بالاستثمار، يرى مجلس الاعيان بان هذا المستثمر يجب ان يعامل معاملة المستثمر الاردني في اعطاءه التسهيلات فانا اعتقادي على انه اهمية الموضوع ليس يحق او لا يجوز، هذه بالنهاية بدها قرار مجلس الوزراء وتنسيب الوزير، هل الاهم هل نوافق على انه فيما لو اخذ الرخصة، هل يعامل هذا المستثمر معاملة المستثمر الاردني اي مستثمر؟

انا اعتقد انه القانون اذا رجعنا الى غايته والا لا يضبح فيه فائدة من كل القانون، القانون اذا رجعنا لغايته وهو الترخيص لتشجيع الاستثمار اعتقد ان تعديل الاعيان في محله، لانه اذا انت سمحت لنفس العربي ان يستثمر في مجالات معينة، انت لا تسمح لغير العربي ان يستثمر في هذه المجالات الا اذا اخذ موافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

اذن لكي نشجع الاستثمار وهذه فقرة (جـ) هي المهمة في كل الموضوع، لتشجيع الاستثمار اذا لم يحصل على امتيازات وعلى التسهيلات، شو الفائدة من كل اعطاء رخصة الاستثمار؟

واذا ما اعطي هذه التسهيلات اللي اتيحت للمستثمر الاردني عندئذ لا يشجع الاستثمار.

ان نتكلم عن فلسفة القانون، ثم عن فلسفة مشروع القانون، ثم نحاول ان نؤيد هذا القانون بتعديل بعض مواده، بشكل لا يحدث الغاية من وجود هذا مشروع القانون، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة اود ان ابين اختلافي مع معالي نائب رئيس الوزراء ومع معالي وزير الصناعة والتجارة فيما ذهبا اليه، والحقيقة ان اصرار الحكومة على فتح باب الاستثمار الاجنبي او غير العربي يوحي وكأن المستثمرين الاجانب يتزاحمون على ابوابنا وان مجلس النواب فقط هو الذي يعيق دخول هذه الاستثمارات الينا.

في الحقيقة وفي تقديري ان هذا المجلس ليس ضد دخول الاستثمار الاجنبي اذا لم يمس سيادتنا الوطنية، نحن لا نمانع في الاستثمار غير

العربي، لكن بصراحة نقول:

انما نخشى ان يدخل العدو الصهيوني الى بلدنا والى اسواقنا عبر مدخل قانوني، وهذا المدخل القانوني هو هذا القانون الذي نتحدث عنه، وهذا القانون سبق ان قلنا فيه هذا الكلام عندما اقر من هذا المجلس، وبالتالي اود ان اشير الى هذه النقطة وانا اؤكد عليها وان ابين هذا التخوف.

واشير في النهاية الى انني كنت اود ايضا ان اؤكد على ما قاله بعض الاخوة سبقوني الى قول، وبالتالي اختصر الكلام في تأييد قرار اللجنة القانونية وهو الاصرار على قرار مجلس النواب وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، اللجنة تنسب للمجلس الكريم الاصرار على قرار المجلس الاصل، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: ٢٩ من ٥٣

معالي رئيس المجلس: ٢٩ من ٥٣ وموافقة على قرار اللجنة.

السيد رئيس اللجنة:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٩

أ - يجب على اي شخص اجنبي يسمح له بالاستثمار في اي مشروع في المملكة وفق احكام هذا القانون ان يحول الى المملكة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة رأس ماله النقدي او قيمة حصته او مقدار مساهمته في المشروع وذلك قبل القيام بأي عمل في المملكة.

ب - اذا كان الشخص الاجنبي مساهما في شركة مساهمة عامة يحق للوزير ان يقسط قيمة التحويل وفق النظام الداخلي للشركة.

ج - على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يسمح للرعايا العرب شراء الاوراق المالية المدرجة لدى سوق عمان المالي باي عملة قابلة للتحويل او بالعملة الاردنية ويحق لهم بيع تلك الاوراق المالية وتحويل قيمتها عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة وذلك وفق تعليمات البنك المركزي.

قرار مجلس النواب

المادة ٦

أ - يجب على اي مستثمر في المملكة وفق احكام هذا القانون ان يحول الى المملكة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة رأس ماله النقدي او قيمة حصته او مقدار مساهمته في المشروع، او جزء منها وفق النظام الداخلي للشركة المساهمة او بموافقة الوزير في غير حالة الشركة المساهمة وذلك قبل القيام باي عمل في المملكة.

ب - مع مراعاة قانوني البنوك والشركات وتعليمات البنك المركزي وعلى الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يسمح

للرعايا العرب بشراء الاوراق المالية المدرجة لدى سوق عمان المالية باي عملة قابلة للتحويل او بالعملة الاردنية ويحق لهم بيع تلك الاوراق المالية وتحويل قيمتها عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة على ان لا تتجاوز الملكية غير الاردنية في اي شركة مساهمة عامة ٤٩٪ من اسهمها.

قرار مجلس الاعيان

المادة (٩) بالمشروع (٦) بعد اعادة الترقيم:

الفقرة (ب) قرر المجلس اضافة العبارة التوضيحية التالية لها بعد عبارة (شركة مالية مرخصة) الواردة فيها.

العبارة: (اذا جرى تحويل قيمتها اصلا بعملة قابلة للتحويل).

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تنسيب اللجنة؟

موافقة

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما اقره مجلس الاعيان

السيد رئيس اللجنة:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠ - يجوز تحويل او نقل الاسهم او الحصص في اي شركة في المملكة من شخص اردني لأي شخص اجنبي وفق احكام هذا القانون على ان يتم تحويل قيمة الاسهم او الحصص بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة الا اذا كان التحويل قد تم بين شخصين اجنبيين يقيمان خارج المملكة.

قرار مجلس النواب

المادة (٧) يجوز تحويل او نقل الاسهم او الحصص في اي شركة في المملكة من شخص اردني الى اي مستثمر وفق احكام هذا القانون على ان يتم تحويل قيمة الاسهم او الحصص بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة الا اذا كان التحويل قد تم بين مستثمرين يقيمان خارج المملكة.

قرار مجلس الاعيان

المادة (١٠) بالمشروع (٧) بعد اعادة الترقيم:

تصحيح عجز المادة الذي يبدأ من (الا اذا كان التحويل قد تم بين مستثمرين يقيمان خارج المملكة) لتصبح على الشكل التالي: (الا اذا كان نقل او تحويل الملكية قد تم بين مستثمرين يقيمان خارج المملكة).

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما اقره مجلس الاعيان

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: الاصل كان يتكلم عن تحويل الملكية، تعديل مجلس الاعيان انصرف الى نقل او تحويل، ما الفرق بين النقل والتحويل حتى قبلنا ذلك؟ يعني اصل المادة كان الا اذا كانت التحويل، شوفنا الا اذا كان النقل او تحويل، مع انه لغة غلط.

السيد رئيس اللجنة: توضيح

السيد عبدالرؤوف الروابدة: لا ما هو توضيح، قبل شوية اذا سمحتم، يدفع ويسلم شطبنا يدفع، ما الفرق بين النقل او التحويل؟ المشرع لا يلغو لما نضع كلمة جديدة، هو يهدف منها تعريفاً محدداً. ما الفرق بين النقل والتحويل؟

السيد رئيس اللجنة: حقيقة ما عندي جواب على تساؤل الاستاذ عبدالرؤوف لكن حقيقة خشينا انه يكون وجهة نظرهم انه فيه فارق لغوي فليكن وارد ما عملنا منها قضية ان نختلف عليها، لانه اذا المقصود التوضيح فليكن.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: شكراً سيدي الرئيس.

يا سيدي هنا يعني اللي نخشاه موجود في هذه المادة، احنا كلنا نخشى من المستثمر ان يسهم، ولكن احنا الان فسحنا المجال للمستثمر ان يهرب رأسماله، ومن ثم يتم البيع والشراء خارج الوطن بما فيه الاردني، حتى اذا الاردني رأى بيع حصة له من استثمار الى اجنبي، هنا نقر ان يتم ذلك خارج الوطن، وبالتالي ذهاب رأس المال، فما بالك اذا كان المستثمر مع مستثمر اجنبي؟

انا ارى انه على ان يتم ضمن، يعني القابل للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة في الاردن وليس خارج الاردن.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس واضح انه الان اما نوافق او تختلف مهمتنا والواقع ايضا ليست مهمتنا انه ندخل قوانين اخرى تعالج موضوع التحويل في هذا القانون، الخشية اللي بذهن الزميل حول تحويل النقد الاجنبي والملاك تنظمها قوانين اخرى وقوانين سليمة وفي مكانها ومعالجة في مكانها، ولا يعالجها قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية مش تحويل العملات الاجنبية اللي له قانون اخر، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي لا الفرق مش لغوي ابداً يعني كما قال الاخ رئيس اللجنة المادة هذه سيدي تتحدث عن انه يجوز للمستثمر غير الاردني ان يتعامل بالاوراق المالية الاردنية يشتريها ويبيعها، فهو يجوز له ان يشتريها بعملة اجنبية قابلة للتحويل، كما يحق له ان يشتريها بالعملة الاردنية، في الحالتين، ولكن حين يريد ان يحول اثمانها بعد بيعها الى الخارج فلا يحق له ذلك الا اذا كانت اصلا مشتراه بعملة اجنبية قابلة للتحويل، اما اذا اشتريت اصلا بعملة اردنية فلا يجوز له ان يصرف العملة الاردنية المحلية ويضخها الى الخارج على شكل عملة صعبة.

خليني اوضح مرة ثانية، يقول: مع مراعاة قانوني البنوك وتعليمات البنك المركزي.

السيد رئيس اللجنة: سيدي (سبعة).

معالي وزير الصناعة والتجارة: آسف.

السيد رئيس اللجنة: الواقع اذا بدكم نعيد قراءتها، الواقع بنرجع ونقول دكتور عبدالله للتوضيح مش لاختلاف الحكم، ما اختلفوا عن الاحكام.

معالي رئيس المجلس: موافقة على قرار اللجنة القانونية وهو اقرار ما جاء بالتعديل؟

موافقة.

السيد رئيس اللجنة:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١١ - يسمح بتحويل او اخراج اي رأسمال او أرباح او فوائد تعود لاي شخص اجنبي ناتجة عن مشروع سمح له بالاستثمار فيه او باقامته في المملكة بموجب هذا القانون الى خارجها.

قرار مجلس النواب

المادة ٨ - يسمح بتحويل او اخراج اي رأسمال او ارباح تعود لأي مستثمر بأي عملة ناتجة عن مشروع سمح له بالاستثمار فيه او باقامته في المملكة بموجب هذا القانون الى خارجها.

قرار مجلس الاعيان

المادة ١١ - بالمشروع (٨) بعد اعادة الترقيم.

قرر المجلس توضيح مفهومها عن طريق تقديم وتأخير عباراتها ازالة للبس بالمعنى على الشكل التالي:

(يسمح لأي مستثمر ان يحول الى الخارج وبأي عملة رأسماله وارباحه الناتجة عن مشروع سمح له بالاستثمار فيه او بانشائه في المملكة بموجب هذا القانون).

معالي رئيس المجلس: القانون بمجمله وتعديلاته؟

موافقة.

شكراً رئيس اللجنة القانونية، اذن نأخذ ربع ساعة استراحة للصلاة ونعود بعد ذلك لاستئناف الجلسة.

«رفعت الجلسة للصلاة»

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس: ونستأنف الجلسة، السيد مساعد الامين العام.

السيد مساعد الامين العام:

٢ - قرار اللجنة الادارية رقم «٩» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٥ والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر اللجنة الادارية.

السيد نادر الظهيرات - مقرر اللجنة الادارية: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

الجلسة الحالية للهيئة الادارية، الواقع انها عقدت قبل اتخاذ المجلس بقرارها الاخير على اعتبار ان تحول كل الشكاوي الى الحكومة، الشكاوي هنا محولة للوزراء المختصين، استبيح

الزملاء عذراً ان نتفق سوية ان تحول سلفاً الى الحكومة، واقترح ايضاً ما دام تحول للحكومة، لا داعي لقراءتها.

معالي رئيس المجلس: تفضل بنداً بنداً.

السيد المقرر: اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٥ برئاسة سعادة السيد داود قوجق رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة السيد نادر الظهيرات واصحاب السعادة السادة الاعضاء: كامل العمري، عبدالرحيم العكور، وتغيب بمعذرة سعادة السيد عبد الله الزريقات، وتغيب بدون معذرة سعادة السيد فيصل الجازي.

ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة والشكاوى المحالة اليها من رئاسة المجلس وقررت ما يلي:

١ - الاقتراح برغبة رقم (٢٩) تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٢، المقدم من معالي النائب السيد عبدالسلام فريحات بشأن استثناء اصحاب الاراضي الغيرة في لواء عجلون من قرار التنظيم الصادر عن معالي وزير الشؤون البلدية والذي بموجبه اعتبر اراضيهم مناطق تنظيمية ولا تجوز القسمة فيها باقل من عشرة دونمات.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: حقيقة النقطة هذه في منتهى الاهمية، وهذه المشكلة لا يعاني منها اهل عجلون فحسب بل ايضا تعاني منها كثير من مناطق المملكة واحداها المنطقة الانتخابية التي اتشرف بتمثيلها، خاصة في عمليات الافراز وعمليات حصر الارث وعمليات الوراثة، حقيقة مشكلة افراز الارض ومشكلة المساحة التي يتم فرزها والمساحة التي يتم تنظيمها، هي مشكلة مستعصية نتمنى على معالي وزير البلديات وهو رجل خبير في هذه الاعمال، وعنده القدرة على امكانية علاجها ان تتم معالجتها لانها ايضا انا شخصياً اعاني منها، وكل الناس الذين من حولي يعانون منها، نسأل الله ان تحل، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، تحول حسب قرار اللجنة، تفضل.

السيد المقرر:

٢ - الاقتراح برغبة رقم (٣٣) تاريخ ١٩٩٢/٣/١ مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين، بشأن ايصال مياه الشرب الى ثلاثة تجمعات سكنية هي البواب، كمنة، عكبر.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟

موافقة

السيد المقرر:

٣ - الاقتراح برغبة رقم (٣٤) تاريخ ١٩٩٢/٣/١، مقدم من سعادة النائب

السيد محمد الدردور بشأن صيانة الطريق البديل (التحويل) الواصلة بين مثلث الازرق والصفاوي.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟
موافقة.

السيد المقرر:

٤ - الاقتراح برغبة رقم (٣٥) تاريخ ١/٣/١٩٩٢، مقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور، بشأن مراقبة الشاحنات المحملة بالاغنام المستوردة والمارة عبر الاردن الى الدول العربية المجاورة.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالته للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟
موافقة

السيد المقرر:

٥ - الاقتراح برغبة رقم (٣٦) تاريخ ١/٣/١٩٩٢ مقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور بشأن التوقف عن تصدير الخضار خلال شهر رمضان المبارك.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

انتهى رمضان

معالي رئيس المجلس: الاستاذ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: ارى حفظ هذه الرغبة لانه انتهى دورها، لانها في حكم المنتهي تحصيل حاصل.

السيد المقرر: يا سيدي لرمضان مقبل.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: ارى ان الحكومة طبقت ذلك، وبالتالي لاداعي لتحويلها.

السيد المقرر:

٦ - الاقتراح برغبة رقم (٣٧) تاريخ ١/٣/١٩٩٢ مقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور، بشأن فتح مختبر للاسنان في مركز صحي الرمثا وفتح مركزين صحيين اخرين في مدينة الرمثا.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟
موافقة

السيد المقرر:

٧ - الاقتراح برغبة رقم (٣٨) تاريخ ١/٣/١٩٩٢، مقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين، بشأن انشاء كلية للتمريض في جامعة مؤتة.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: الدكتور الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة: بسم الله الرحمن الرحيم.

اعتقد ان طلب انشاء كلية للتمريض في جامعة مؤتة في هذا الظرف بالذات غير واقعي، لان كلية التمريض يجب ان تكون ملحقة بمستشفى يطبق فيه الممرضون والممرضات اعمالهم، هي ليست كلية نظرية مثلاً زي كلية العربي والاقتصاد وغيرها، هي كلية عملية تحتاج الى مستشفى ترتبط به، فهل يوجد المستشفى الذي يتحمل كلية تمريض بجانبه؟ الواقع مفيش في موقع مؤتة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عبدالله زريقات.

السيد عبدالله زريقات: شكراً معالي الرئيس.

بالنسبة لاقتراح الزميل حول انشاء كلية تمريض في جامعة مؤتة، اعتقد انه اقتراح تقدمت فيه بالدورة الماضية ونال الموافقة، واعتقد ان الحكومة تبنت الطلب وفي دراسة حول الموضوع.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مطير البستنجي.

السيد مطير البستنجي: لو سمحت ايضا ما ذكر الزميل الدكتور، سيقام مستشفى اويقام الان حالياً مستشفى الكرك الجديد بالقرب من مبنى الجامعة وفي تقديري ان هذا سيؤدي الى الغرض المطلوب كما ذكر الدكتور.

معالي رئيس المجلس: الشيخ ذيب انيس.

السيد ذيب انيس: شكراً معالي الرئيس.

هل هناك فيه أنظمة وزارة الصحة ما يمنع من التطبيق للمتدربين او الملتحقين في كلية التمريض في مستشفيات الحكومة القريبة من الجامعة؟

معالي رئيس المجلس: ما في ما يمنع، على كل حال تحول للتأكيد على ذلك.

السيد المقرر:

٨ - الاقتراح برغبة رقم (٣٩) تاريخ ١/٣/١٩٩٢ مقدم من معالي النائب السيد عبدالكريم الدغمي بشأن فتح وتعبيد الطريق الزراعي الواصل من حوض حمد في غريسا/الزرقاء وربطه مع الطريق المعبد الواصل الى حي ابوالظهور في قرية الزنية/ المفرق.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟
موافقة.

السيد المقرر:

٩ - الشكوى رقم (٢٠٧) تاريخ ٣٠/١/١٩٩٢ المقدم للمجلس من سكان قرية ام حماد عنهم الحاج محمد المناصير والتي تقع ضمن حدود المجلس القروي للطوال بخصوص افتقار قريتهم الى الخدمات الاساسية من كهرباء ومياه وطرق، يطالب سكان هذه القرية مساعدتهم والعمل على توفير تلك الخدمات.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: انا لن اتكلم عن مضمون هذه الشكوى، صحيح ان من حق كل مواطن ان يتقدم بشكوى الى مجلس النواب، ولكن المادة (١١٣) حددت ان يوقع مقدم او مقدموا الطلب هذا الطلب، حتى لا تصبح طريقه من طرق الدعاية لبعض الاشخاص في قرى بعينها ان يتكلموا باسم قراهم، من قال ان اهل هذه القرية يوافقون هذا الشخص؟

وليس شرطاً ان يكون هذا الموضوع، انا اعتقد لكل قرية مسؤول اما ان يكون مختارها، ممثلها، او رئيس مجلسها القروي، او رئيس مجلسها البلدي، هو صاحب الحق في الكلام باسمها، اما ان يصبح لمن حق اي شخص ان يقول فلان انا عن الفئة الفلانية من الشعب، النظام الداخلي سيدي الرئيس في المادة (١١٣) كان واضحاً، من يشتكي يوقع، فان تعددوا يوقع جميع المشتكين.

امل ان يطبق هذا على كل الشكاوى، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: استاذ رئيس اللجنة الادارية.

السيد داود قوجنق رئيس اللجنة الادارية: المادة (١١٢) اعطى الحق لكل اردني ان يرفع الى المجلس الشكوى فيما ينوبه من امور شخصية وان رفع البيانات فيها له صلة بالشؤون العامة.

فهنا له صلة بالشؤون العامة، ويجوز لاي مواطن ان يتقدم بتحسين قريته او غيره، لانه في الامور العامة، والشكاوي التي ترد عادة تكون يحمل عدة تواقيع، اسماء وعدة تواقيع، واحياناً اسم وتوقيع، وحتى لو كان اسماً واحداً، فحسب المادة (١١٢) يجوز ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ ابوزنط.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

ارجو من الرئاسة الجليلة اولا الحزم بالنسبة لبعض الاخوة الذين يقاطعون اخوانهم النواب اثناء الحديث، والمخاطبة عادة لمعالي الرئيس، فلا يليق بنا كنواب نمثل الشعب ان نتعامل بهذا الاسلوب، نقاطع بعضنا البعض اثناء الحديث، وهذه فجيعة لهذا الشعب.

ثانيا: الموضوع المطروح انه يشترط ان يتقدم بعض المواطنين بالشكوى خشية ان تكون دعاية انتخابية للنائب مثلا، النائب لسان حال الشعب سواء كان قدم المواطنون شكوى او لم يقدموا، فمن حق اي نائب ان يقدم عن الشعب الذي يمثله، ولو كان من محافظة العاصمة ان يقدم عن اخوانه في العقبة، في الرمثا، في الشريعة، في اي مكان، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اللجنة تنسب الموافقة بتحويله؟

موافقة.

استاذ ابوعصام

السيد عبدالرؤوف الروابدة: سيدي انا لم اتحدث بالموضوع الذي تكلم به الشيخ عبدالمنعم، ثم من للشيخ انني اعترض على حق النائب في ان يطلب ما يشاء؟

هذا فهم خاطيء لموضوع محدد تحدثت به، انا اتكلم عن مواطن، لو جاءنا طبيب وقال انا اتحدث نيابة عن الاطباء وهذه شكوى هل ادرسها؟

لو جاءني امام مسجد وقال انا اتكلم باسم الائمة، هل ادرسهاانها مطالب الائمة ام مطلب شخصي؟

النظام كان واضحاً، قال من حق كل انسان ان يقدم شكوى، ولكن يوقع المشتكون حتى نعرفهم وحتى يتحملوا مسؤولية شكواهم، فلا يصبح من حق اي فرد ان يترفع بالحديث باسم الشعب، اما النائب فحقه مطلق، لانه ممثل لكل الامة، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، القضية واضحة كما ذكر رئيس اللجنة، هناك اسم واضح ومجموعة تواقيع وعن منطقة محددة، ومن حقهم ان يقدموا ما قدموا، ولهذا نحول تنسيب اللجنة.

السيد المقرر:

١٠ - الشكوى رقم (٢٠٩) تاريخ ١٩٩٢/١/٣٠، المقدمة للمجلس من عدة تواقيع عنهم طه الشمالية، بشأن حوض عكبر رقم (١٨) التابع للشهابية/الكرك يطالب اهالي المنطقة بالعمل على ايصال الماء لهم من خزان مؤتة.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: اللجنة تنسيب الموافقة؟

موافقة

السيد المقرر:

١١ - الشكوى رقم (٢١٩) تاريخ ١٩٩٢/١/٣٠ المقدمة للمجلس من اهالي قرية جبة وام عمران/لواء جرش عنهم ابراهيم حسين ارشيد، بشأن مطالبهم باتمام وتعبيد طريق الرميض - ام عمران جبة.

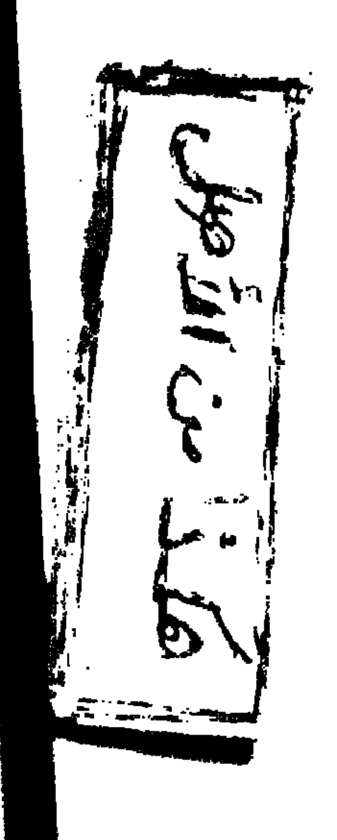
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر:

١٢ - الشكوى رقم (٢٤٨) تاريخ ١٩٩٢/٢/١٥، المقدم للمجلس من ابناء شهداء القوات المسلحة الاردنية عنهم نايف محمد قاسم بخصوص المشاكل التي يعانون منها مثل تدني الرواتب التقاعدية لاسر الشهداء، وادعاء ديوان الخدمة المدنية بان اولوية التعين لابناء الشهداء رغم انها غير موجودة، وايضا اسر الشهداء محرومة من الاسكان العسكري، يطالب ابناء اسر شهداء القوات المسلحة الاردنية بالاهتمام الفعلي بهم والعمل على اقرار يوم في السنة باسم «يوم الشهيد».



(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: الحقيقة مع احترامي لهذا المواطن الذي قدم هذه الشكوى، ارى في هذه الشكوى غمزاً في القوات المسلحة، كأنها تقلل من شأن الشهداء والاهتمام بهم، علماً ان في القوات المسلحة قوانين وانظمة ترعى ابناء الشهداء بشكل متميز، وباعتقادي ان الامر لا يحتاج الى مثل هذا العرض، لان الراتب التقاعدي لابناء الشهداء يكفي لحاجتهم وهم الاولوية في التعيين وكذلك ابناءهم يدرسون على حساب القوات المسلحة وفي كل الجامعات، وخارج الجامعة الاردنية على نفقة القوات المسلحة.

لذلك ارى ان هذه الشكوى فيها تجاوزا وباعتقادي ارى حفظ الشكوى وليس يعني تقدير الحكومة.

معالي رئيس المجلس: استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الواقع لا استطيع ان اقول بان جميع ابناء الشهداء يتمتعون بما قاله سماحة الشيخ، لكن يمكن ان عدد كبير منهم يتمتعون بهذا الحق، الا ان الذين وقعوا لاشك ان لديهم قضية معينة وخاصة فيما يتعلق باولوية التعيين، والاستفادة من الاسكان، وبالتالي حتى نحكم بهذا الحكم لا بد من وجود دراسة لدى قيادة القوات المسلحة ليكون الامر واضحاً، فالتحويل لا يضر بالمصلحة بل يساعد على ذلك وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة اثني على ما تفضل به سماحة الاخ الدكتور علي الفقير ويبدو ان خلفيتي وخلفيته العسكرية بمعرفة الاشياء هذه عن كتب وعن تجربة، تبين ان هذه الشكوى فيه غمز بالقوات المسلحة هذه الشكوى يا سيدي غير صحيحة، انا عندي طلاب في الجامعة من ابناء الشهداء، يجدون منتهى الاهتمام والرعاية، واعرف ايضا ان القيادة العامة للقوات المسلحة وجميع اجهزة القوات المسلحة تقدم للشهداء كل الامكانات وكل الرعاية وكل الحفاظ، وقد تكون هنالك بعض الحالات النادرة، والنادر لا يقاس عليه، واعرف ايضا ان ابواب القوات المسلحة مشرّعة لأي شكوى من اسر الشهداء وهنال ايضا مساعدات تقدم في الاعياد والمناسبات الوطنية والقومية لاسر الشهداءتأتيهم الى بيوتهم، وباعتقادي ان هذه الشكوى الى حد كبير لنقل انها اكثر من (٩٥ ـ ٩٨٪) غير صحيحة، وان كان هنالك حالات نادرة فان النادر لا يقاس عليه، وقد يكون تقصيراً من صاحب العلاقة انه لم يكلف نفسه مراجعة القوات المسلحة والقيادة فيما يعانيه من مشاكل وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: في الواقع اولوية التعيين، انا متأكد وكنت من وراء صدور قرار من مجلس الوزراء لاعطاء ابناء الشهداء وبناتهم الاولوية في التعيين، والقرار موجود في ديوان الخدمة المدنية، واذا كان هناك من مواطن ابن شهيد او بنت شهيد لم تراجع فربما يكون هذا تقصير الديوان في عدم متابعة هذه القضايا فيرجى من المواطنين (ابناء الشهداء) ان يراجعوا، ليعطوا اولوية التعيين وهذا القرار موجود في ديوان الخدمة المدنية، وباعتقادي ان كما قلت ارى حفظ الشكوى وليس تقديمها للحكومة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان اللي تحدثوا، الشكوى تتعلق بتدني رواتب ابناء الشهداء هذه قضية، تتعلق بالتعيين وتتعلق بالاسكان، الذي يتظلموا وقدموا الشكوى لابد ان لديهم شيء، يحقق في هذا ولسنا محكمة نقضي بان هذا صحيح وهذا غير صحيح، شكوى تقدم حسب الاصول وتحول للجهة المعنية، نرجو ان كان لدينا اي بينة تحسم هذا الكلام، بان الرواتب غير متدنية نقول نحرم هؤلاء ولا نقبل شكواهم، نرجو ان نلتزم بحدود ما هو مطروح.

تحول للحكومة؟
موافقة.

السيد المقرر:

١٣ ـ الشكوى رقم (٢٥٩) تاريخ ١٩٩٢/٣/٤، المقدمة للمجلس من المواطن فايز محمد الخرابشة، بخصوص التنقلات المجحفة التي اجراها رئيس بلدية عين الباشا بحق الموظفين من ضمنهم مقدم الشكوى الذي اتخذ المجلس قرار بتحويله من وظيفة رئيس ديوان الى مأمور حركة مع انه يوجد مأمور حركة، علماً بأنه حاصل على دبلوم الدراسات العليا من الجامعة الاردنية، يطالب المذكور بتشكيل لجنة للتحقيق بهذا الموضوع ووضع حد للتصرفات التي يمارسها رئيس البلدية بحق الموظفين والنابعة من حساسيات عشائرية.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟
موافقة.

السيد المقرر:

١٤ ـ الشكوى رقم (٢٦٢) تاريخ ١٩٩٢/٢/٥، المقدمة للمجلس من ملتزمي قلم الخضار والفواكه لبلدية الزرقاء لعام ١٩٩٢ عنهم محمد عبدالرحمن ابو عتيلة، بخصوص التزامهم قلم الخضار لهذا العام بمبلغ زيادة على العام الماضي بحوالي (٧٠) الف دينار ونتيجة للاضرار الناتجة عن سوء الاحوال الجوية التي سادت البلاد مؤخرا والتي اثرت على المزارعين ومزارعهم مما انعكس ذلك سلبيا على ملتزمي قلم الخضار. يطالب هؤلاء باعادة النظر في هذا الالتزام ومساعدتهم.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

انا حقيقة اريد ان اقرأ الوجه الاخر للعملة، هذا الرجل اذا تضرر يريد بدل اضرار، ترى لو ربح بالمقابل، هل يعطينا من ارباحه شيئاً؟

بالتأكيد لايعطينا، اذن لماذا نحولها؟

الله هيك اعطاه، الله هيك اخذ منه سلام على المرسلين، انا ارى حفظ الشكوى وعدم تحويلها للحكومة وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الشيخ ابو زنط.

السيد عبدالمنعم ابو زنط: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

في الحقيقة هؤلاء الاخوة الشاكين هم جزء من عملية الزراعة في هذا الوطن، فالاضرار التي لحقت بالمزارعين اصابهم منه الشيء الكثير، فمن حقهم كمواطنين ان ينظر في شكواهم نظرة تأملية عادلة، لاننا نعتبر المواطنين سواسية كأسنان المشط، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الشيخ ذيب انيس.

السيد ذيب انيس: شكراً معالي الرئيس.

هذه القضية تدخلت من اجل حلها محليا في محافظة الزرقاء، بين البلدية وبين الضامن، الحقيقة الضرر الذي لحق بهذا الضامن كبير جدا يعجز عن الوفاء به، الدفعة الاولى (٤٦) الف من مجموع الضمان ما يزيد على (٢٠٠) الف سنوياً، مستعد ان يسمح ب (٤٦) الف ولا يستمر بالموضوع لان الخسارة فوق (١٠٠) الف، فينطبق على هذا ما ينطبق على اخواننا المزارعين المتضررين وزيادة، واتمنى على الحكومة انصاف هذا الرجل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هناك قضية وشكوى وتحول؟

موافقة

السيد المقرر:

١٥ - الشكوى رقم (٢٧٢) تاريخ ١٩٩٢/٣/٥، المقدمة للمجلس من عدة تواقيع عنهم المهندس عبدالله العدينات، بخصوص مطالبهم برفع الظلم والتهديد بالسجن والاهانات والمضايقات التي يتعرضون لها من قبل محافظ الطفيلة.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر:

١٦ - الشكوى رقم (٢٨٠) تاريخ ١٩٩٢/٣/٥، المقدمة للمجلس من المواطنة نهاد علي مناع الزعبي، بخصوص موضوع فصلها من عملها، لقد تم تعيينها معلمة لدى مديرية تربية لواء الرمثا في مدرسة ام كلثوم الاساسية بتاريخ ١٩٩١/٨/١٨ بوظيفة قيمّة مختبر بتاريخ

١٩٩٢/٢/١٢ تم الغاء تعيينها بموجب كتاب مديرية التربية والتعليم للواء الرمثا لان تخصصها دبلوم هندسة كيماوية وليس مختبرات مدرسية. تطالب مقدمة الشكوى باعادة النظر بقضية فصلها والعمل على اعادتها لمركز عملها كونها المعيلة الوحيدة لعائلة مكونة من والد طاعن في السن وضرير واخت مريضة بمرض الشلل بحاجة الى تكاليف علاج دائمة.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: استاذ محمد دردور.

السيد محمد الدردور: هذه القضية تم حلها وانتهت، ولم يبق هناك اية مشكلة.

معالي رئيس المجلس: ويؤكد على ذلك الاستاذ سليم، تحفظ؟

موافقة

السيد المقرر:

١٧ - الشكوى رقم (٢٩٤) تاريخ ١٩٩٢/٣/٥ المقدمة للمجلس من عشيرة الخزاعلة بخصوص اراضيهم التي اقتطعها الحزام الامني الذي اقامته القوات المسلحة الاردنية عام ١٩٧٠ في منطقة الحويرة الشرقية من اراضي الرمثا. لقد ضم قسم من اراضيهم الى الاراضي السورية نتيجة لبناء هذا الحزام الامني يطالبون مساعدتهم لارجاع هذه الاراضي لاهلها ليتم حرثها وزراعتها.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: استاذ جمال الخريشا وزير الدولة.

معالي وزير الدولة: يا سيدي هذا الموضوع بحث من اكثر من (سنة) مع المعنيين، وكان هنالك توجه وموافقة من الجانب السوري، وحصل اتصال بين محافظ اربد ومحافظ درعا لحل هذا الموضوع، واعتقد ان الزميل النائب محمد دردور بالصورة عندة هذه التفاصيل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ محمد دردور.

السيد محمد دردور: كما تفضل معالي الوزير لقد تمت الاتصالات المطلوبة وكانت الموافقة من جهاتنا الاردنية بكافة اجهزتها لحل هذا الموضوع، لكن المسؤولين في سوريا اشترطوا ان يكون دخول العاملين في الزراعة، من آلات زراعية وعمال ان يكون دخولهم من الطريق الرسمي وهذا يكلفهم مبالغ كبيرة وطائلة بالاضافة الى ان المنتوجات الزراعية عندما يحاولوا اخراجها من الحدود السورية، تمنع السلطات السورية افراج الحبوب واي منتوجات اخرى من اراضيها، حسب قوانينهم وتعاملهم المتعارف عليه، تقدموا بطلب مؤخراً مرة اخرى قبل حوالي (ثلاثة) اسابيع او (اسبوعين) تقدموا بطلب لحل هذه المشكلة الحاجز الامني، لان هناك في فرق ما بين الحاجز الامني والسلك الشائك، فاذا وضع هذا السلك الشائك على الحاجز الامني تكون المشكلة حلت



بشكل نهائي ولا يبقى هناك موضوع، هذا هو حقيقة الحل الاخير والامثل والذي لا يبقى للمشكلة اية جذور، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: سيدي الرئيس فهمنا من كلام سعادة النائب ان المشكلة ما زالت قائمة، لذلك هناك مبرر لتحويل هذه الشكوى للحكومة لبحثها تفصيلاً.

معالي رئيس المجلس: اللجنة تنسب الموافقة؟

الموافقة.

السيد المقرر:

١٨ ـ الشكوى رقم (٢٨١) تاريخ ١٩٩٢/٣/٥، المقدمة للمجلس من المواطن حاكم عبدالله الخطيب، بخصوص طلب منح ترخيص، المذكور صاحب احدى اقدم شركات التخليص في الاردن، في عام ١٩٨٨ تقدم بطلب لتجديد ترخيص مزاولة الشركة لمهنة التخليص وتمت الموافقة عليها من قبل مدير الجمارك الا انها سرعان ما الغيت الموافقة دون ذكر الاسباب. وبعدها تقدم بعدة طلبات الى وزارة المالية الا انه يرفض طلبه في كل مرة دون سبب. عندها قدم المذكور شكواه الى رئاسة الوزراء حيث قامت بتكليف القانونيين والمستشارين الحقوقيين فيها وكانت ارائهم بانه صاحب حق مكتسب. يطلب المذكور بحث مشكلته وعرضها على القانونيين وبيان ان كان هناك اي سبب قانوني لعدم منحه ترخيص مزاولة الشركة لمهنة التخليص.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس الامة

صالح الزعبي «اللجنة الادارية لمجلس النواب»

معالي رئيس المجلس: موافقة؟

موافقة

وبهذا نأتي الى نهاية جدول اعمالنا، السيد مساعد الامين العام.

السيد مساعد الامين العام:

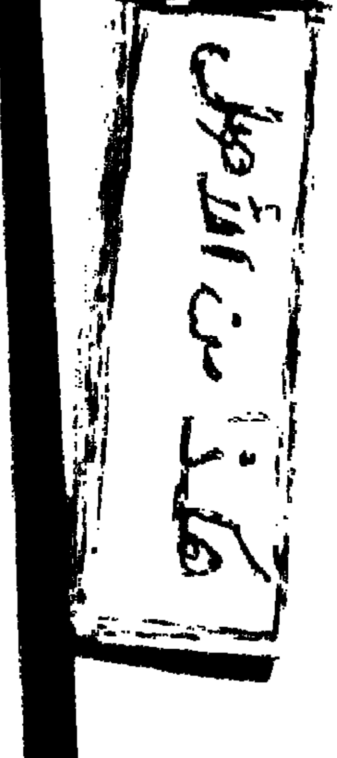
٧ ـ جلسة خاصة لاعضاء المجلس لتدارس بعض القضايا بناء على طلب مقدم من ثمانية عشر نائبا.

معالي رئيس المجلس: بقي من الجدول ما تم تأجيله وتحويله من جلسة الامس الى هذا اليوم، وهي الجلسة الخاصة بمجلس النواب، الامر الان جدول الاعمال انهيناه وبقي هذا البند وهو الجلسة الخاصة لمجلس النواب ويحضرها النواب جميعاً، الاستاذ همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

اقترح ان تكون الحكومة موجودة، لان



هذه القضية تخص الحكومة وتخص المجلس مجتمعين، وكذلك فعلا الصحافة والاعلام لانه قضية تهم يعني قطاع كبير من الناس.

معالي رئيس المجلس: هذا وجهة نظر، الجلسة تلي الطلب المقدم من عدد من الاخوة النواب، تلي بالامس، فقط لانعاش الذاكرة الاخ الامين العام يتلو كتاب او الطلب المقدم بهذا الشأن.

السيد مساعد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية واحتراما وبعد

فانه قد لاحظ في الاونة الاخيرة ان هناك هجوماً مخططاً على دور مجلس النواب، وبالتالي على دور السلطة التشريعية في ارساء قواعد الديمقراطية، وفي ادائها لواجباتها الدستورية. اخذ الهجوم اشكالا متعددة واستخدم وسائل وادوات يمكن معها تشويه دور المجلس، وتاليف الراي العام ضده، الامر الذي يشكل خطورة على الديمقراطية ويساعد في اتخاذ خطوات للتراجع على خيار الديمقراطي الذي ارتضيناه جميعاً، ومن الامثلة التحريضية على ذلك الهجوم الظالم على السلطة التشريعية ما ينشر في الصحافة ضد مجلس النواب والنواب، وما تمارسه اجهزة الاعلام من تعتيم متعمد على دور المجلس وادائه وما تمارسه بعض الاجهزة من تأليف المواطنين ضد النواب، لذلك فاننا نطلب من معاليكم الدعوة الى جلسة خاصة لمجلس النواب بالتدارس هذه القضايا وغيرها، لتصويب الاوضاع ونضع الامور في مكانها الصحيح.

واقبلوا فائق الاحترام.

١ ـ سليم الزعبي
٢ ـ فخري قعوار
٣ ـ عبدالسلام فريحات
٤ ـ بسام حدادين
٥ ـ عبدالرحيم عكور
٦ ـ عبدالكريم الدغمي
٧ ـ د. علي الحوامدة
٨ ـ د. حسني الشياب
٩ ـ د. محمد ابوعليم
١٠ ـ داود قوجق
١١ ـ د. همام سعيد
١٢ ـ د. محمد الحاج
١٣ ـ د. احمد الكوفحي
١٤ ـ ابراهيم خريسات
١٥ ـ عبدالعزيز جبر
١٦ ـ احمد الكفاوين
١٧ ـ عبدالمنعم ابوزنط
١٨ ـ د. احمد العويدي

معالي رئيس المجلس: هذا الطلب الذي قدم وسميت جلسة خاصة، وانا افهم من الجلسة الخاصة سيبحث ما ذكر بصراحة، ومالم يذكر في جلسة خاصة بالتقييم الذاتي للمجلس، فهمي لهذا الطلب هو يشمل ما ذكر من تهميش دور المجلس المتعمد كما ذكر، ومن التقييم الذاتي داخل المجلس، فالامر لكم بماذا تقدرون، تريدونها جلسة خاصة للنواب؟ ام جلسة كما ذكر بعض الاخوان ان تكون جلسة مفتوحة

للجميع؟

هذا امر متروك للاخوان اعضاء المجلس الكريم، استاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة من خلال بعض الكلمات والعبارات الواردة في طلب السادة النواب للمناقشة، نجد مثلا هجوم ضمن مخطط على دور المجلس، نجد استخدام ادوات الهجوم.

معالي رئيس المجلس: خلينا استاذ احمد بس الموضوع الاول، بعدين بندخل في محتواه.

الدكتور احمد العبادي: نتحدث في الصحافة والاعلام وبالتالي انا ارى ان تكون الجلسة مفتوحة واستمراراً بوجودي مجلسي الوزراء والنواب والصحافة والنظارة، لانها قضية هامة لا تتعلق بنا كمجلس فحسب، بل تتعلق كما قالت العريضة المقدمة بالديمقراطية والمسيرة العامة وهي ليست تقييم ذاتي للمجلس وانما هي تقييم بالهجوم الموجه نحو المجلس، الذي كما قلت العريضة تشارك فيه عدة اطراف، قد تكون احياناً احد الاطراف معينة بها الحكومة او النواب او الصحافة او ما الى ذلك، لذا ارى ان تبقى الجلسة كما هي استمراراً لجلستنا هذا الصباح وهذا الظهر كما كانت وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ ابوزنط عن الموضوع مباشرة.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: شكراً معالي الرئيس.

الواقع يفهم من جلسة خاصة، اي خاصة لبحث تلك الهموم والمفهوم والسموم المطروحة على المجلس الكريم، وليس من العدالة ان يغيب المتهم وينفرد المتهم، فلا بد حضور جميع الشركاء في القضية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس.

انا حقيقة فهمت من الدعوة وحتى لو لم افهم كذلك، انا اعتقد ان مقتضيات الدعوة ان تكون الجلسة مقتصره على هذا المجلس الكريم ليقيم تقييم ذاتي لادائه ما له وما عليه، لدراسة شؤون داخل اوضاعه وكيفية ادائه، وهذا امر ذاتي فيه وارجو ان يقتصر الموضوع على هذا، ولذلك التمس التصويت على هذا الموضوع، ان تكون الجلسة مقصورة على المجلس او لا، وطبعاً المجلس انا اعتقد المجلس والسلطة التنفيذية يعني طرف واحد في هذا الموضوع، وان كان يؤديه ان في السلطة التنفيذية عدد كبير من النواب بالطبيعي ان يكون حاضرين وهم وزراء، اعود لاقترح التصويت على ان تقتصر الجلسة على اعضاء مجلس النواب وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة من خلال المقدمة التي ذكرها

الاخوة النواب المقدمين لهذا الطلب، توحي بان هناك قضية تبحث تتعلق بطرفين، الحكومة من جهة والاعلام من جهة اخرى، فباعتقادي ما دام هناك ملاحظات للنواب على هذه القضية، فليس من المصلحة ان نغيب الحكومة ولا ان نغيب الصحافة، اذا جاء بحثنا في موضوع يخص اداء هذا المجلس فليكن ايضاً نقدنا لذاتنا علنياً، لاننا نريد ايضا من الحكومة ان تشعر ان المجلس ليس خارج دائرة النقد الذاتي، فاذا كنا ننقد ذاتنا، فنطالب الحكومة ان تنقد ذاتها، ونطالب الاعلام ايضا ان ينقد ذاته وباعتقادي هذه ظاهرة صحية وليس هناك ما يضر المجلس اذا قال اخطئت، او اننا قصرنا، او ان هناك نقص فينا كذا وكذا، لذلك لا ارى سرية في مثل هذه القضايا، بل تبقى معلنة لاننا في الواقع لنا هموم في هذه القضية، وارى ان الاعلام يعطي فنانة اكثر من مجلس النواب وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ليث.

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم.

بعدما ان تكلم سماحة الشيخ علي الفقير كنت اريد ان اتكلم نفس الكلام، وحتى الطلب كان طلباً ليس هدفه فقط التقويم، بل على العكس كان الطلب ابتداءا لحل مشكلة هذا المجلس مع السلطة التنفيذية والادوات التي لا اقول ادواته ولكن ادوات الصحافية او غير ذلك من اجهزة التي تريد ان تسجل موقفاً امام السلطة التنفيذية.

لذلك الكلام يجب ان يكون علنا، واذا كان هنالك تقييم ونقد ذاتي فانا مع ما تفضل به سماحة الشيخ، ان ننتقد ذاتنا علنا وعلى الحكومة ان تنقد ذاتها والكل ينتقد ذاته وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارى ان التوجه ان تكون الجلسة مفتوحة، وعلى هذا الاساس مع ان هناك وجهة نظر اخرى محترمة ايضاً وقناة اخرى، لكن ارى ان القرار لكم، فاذا كان تقديري صحيح ارى ان الاغلبية تريد ان تكون الجلسة مفتوحة، فليكن ذلك، لكن ارجو ان تنظم مع وجهة نظر اخرى ايضاً محترمة، والمجلس يستطيع ان يجتمع وحده وان يتخذ القرارات اللازمة وان يبلغ ويتخذ اجراء وليس مجرد العرض هو الذي مطلوب وانما اجراءات، لكن ما دام توجه المجلس بهذه الطريقة لا بأس بذلك، وارجو ان يكون الكلام مختصر ومحدد وان يكون هادف ويبين ما هو مطلوب، ونبتعد كل ابتعاد عن الاطناب في الشرح، لكن الحقائق هي المطلوبة.

السيد عيسى الريموني: شكراً معالي الرئيس.

اقترح على الزملاء ان لا نناقش في هذه الجلسة غير موضوع العريضة، لانه جلستنا ما فيها ما يستجد من اعمال الان، احنا جلستنا لنناقش موضوع واحد محدد ولا نتشعب في مواضيع اخرى، هذا اقتراحي.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ حسني.

الدكتور حسني الشياب: انا اؤيد اولا ما

تفضلت به بان تكون الجلسة مفتوحة، بان يكون الحديث منصبا على الموضوع الوارد في العريضة ولا يتجاوز ذلك، وهذا معنى جلسة خاصة، لذلك اؤيد هذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: نبدأ بالاخوة ونرجو ان يكون كما ذكر الاخوان في حدود الموضوع وباختصار وبنقاط محددة، الاسماء جاءتني من هذه الجهة، الاخوان، قسيم عبيدات، سليم الزعبي، عبدالرحيم العكور، قعوار، د. حسني الشياب، حمزة منصور، نادر الظهيرات، عبدالسلام فريحات، د. علي الفقير، من هذه الجهة ومن الجهة الاخرى، د. احمد العبادي، د. محمد الحاج، د. همام سعيد، فؤاد الخلفات، فخري قعوار، عبدالمنعم ابوزنط، ذيب انيس، استاذ ابراهيم الغبابشة، منصور مراد، عيسى الريموني، الدكتور احمد عناب، استاذ ليث شبيلات، عبدالكريم الدغمي، يعقوب قرش، في حد من الاخوان ما طلع اسمه؟ استاذ حسين مجلي.

الدكتور احمد العبادي تفضل.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم.

انا لن اطيل الكلام دقيقتين بدكم على راسي، يا سيدي حقيقة المطالع لوسائل الاعلام خاصة لنقل وسائل الاعلام الوطنية سواء كانت الرسمية او كثير من الخاصة ولا اقول جميعها بانهم ينشرون من الاخبار ويعتمون على الاخبار وعلى النشاطات التي يقوم بها مجلس النواب الكريم سواء داخل القبة او خارجها بما يجعلنا نستشف او نستنتج ان هنالك تهميش وتهشيم انا اعني الكلمتين، لدور مجلس النواب، قد تكون الغاية البعيدة سواء كانت المقصودة او غير المقصودة هي نزع ثقة الشعب بهذا المجلس وبالتالي نزع ثقة الشعب باختياره سواء ديمقراطي او مستوى المجلس الذي اختاره، وقد يكون لذلك ايضا نوع من انواع سد الابواب امام النواب في ان لا يراجعوا في القضايا الهامة العامة ونحن نرى ان عدم سماع صوت النواب واغلاق الابواب امامهم يؤدي الى كثير من المشاكل ومن اهمها مثلا:

مشكلة بعض الاضرابات التي تتم والتي ارى انها ستتم ايضا، واعتقد ان الابواب عندما تكون مفتوحة وعندما نكون قادرين او مستعدين لسماع النقد الذاتي، وان تكون التغطيات الاعلامية نزيهة وصادقة وغير ملونة او ملوثة لدور المجلس باعتقاد باننا سنخرج بالنتيجة الصحيحة، انا لا ادري من هو المسؤول عن هذه القضية فعندما نوجه اسئلة الى معالي وزير الاعلام، نجد في اجابته بان الامر من اجتهاد محرر النشرة وايضا بان الصحف لا احد يتدخل فيها، وانا عندي من المعلومات الدقيقة الوثيقة بان التعليمات تأتي من نفس معالي الوزير لمثل هذه القضية او تلك، ونحن عندما نراقب ماذا يتم من تغطية لاعمال مجلس النواب نجد ان الامور واضحة لان هنالك حقيقة مؤامرة اعلامية، لنقل كذلك على مجلس النواب وبالتالي على المواطنين الذين اختاروهم، وشكراً والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ قسيم عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: شكراً معالي الرئيس، فيما يتعلق باداء المجلس انا حقيقة لا اتهم جهة بعينها سواء كانت رسمية او اعلامية تحاول اعطاء صورة مشوهة كما يبدو هذا انطباعي، تحاول اعطاء صورة مشوهة عن اداء هذا المجلس، ما دمنا نؤمن بالرأي والرأي الاخر وقد ارتضينا ذلك لانفسنا، وسنناضل من اجل تعميق المسار الديمقراطي، فهذا يعني احترام الرأي والرأي الاخر، الا اذا كان الامر يتعلق بتجريح متعمد او اساءة شخصية لبعض الزملاء في هذا المجلس، فانا ضد طبعا هذه التصرفات ان حصلت او ستحصل، لكن تبقى هذه القضية قضية اجتهادية من وجهة نظري للصحافة وللاعلام خاصة مع وجود اتجاهات سياسية متعددة لهم الحق في ان ينتقدوا ما يشاؤون، وان يبدو وجهة نظرهم، وعلى المجلس بمختلف قياداته واتجاهاته ايضا ان يدافع عن نفسه سواء من خلال الصحافة او تحت قبة هذا البرلمان، حقيقة انا ارى ان اداء هذا المجلس خلال الفترة السابقة باعتقادي كان اداءا مميزا حقيقة، ونقل الزملاء ونقلنا جميعاً هموم المواطنين من مختلف الاتجاهات والتيارات تحت قبة هذا البرلمان وخارج هذه القبة، وموقف هذا المجلس كان ايضا مميزا من الاحداث التي مر بها سواء الاردن او وطننا العربي الكبير، فاعتقد ان هذه التجربة تجربة هذا المجلس هي تجربة رائدة خاصة عندما اقارن ممارسات مجلسنا الكريم مع احترامي للمجالس الاخرى، لكن حقيقة اجد ان ممارسات مجلسنا مميزة ولا يمكن مقارنتها مع المجالس النيابية في ارجاء الاقطار العربية الاخرى، وحتى عندما اقارن بعض ما يحصل داخل المجلس عندما اقارنه بما يحصل داخل المجالس النيابية في عرق البلدان الديمقراطية في العالم الغربي، اجد ايضا باننا ايضا مميزين، ممكن ان تحصل وهذه اجتهادات ايضاً، لكن حقيقة ارى ان مجلسنا ادى ويؤدي واجبه على خير ما يرام ونقل هموم واراء المواطنين جميعاً تحت قبة البرلمان وخارج هذه القبة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس، الموضوع سيدي الرئيس يرتبط بدور مجلس النواب واثر الصحافة والاعلام على ابراز او اغفال هذا الدور هكذا تقول المذكرة، اذاً سأتحدث في موضوعين الاول يتعلق بالصحافة والاعلام والاجهزة، والثاني يتعلق باداء مجلس النواب، فيما يتعلق بالصحافة سيدي الرئيس وحسب حكم الدستور المادة (١٥) وقبلها المادة (١٤) تقول المادة (١٥) الصحافة والطباعة والحقيقة معنى حريتان ان للصحافة ان تبرز وجهات النظر المتباينة لكنني لاحظت في الاونة الاخيرة وخاصة بعد ما سمي بالمسيرة السلمية ان الصحافة لم تبرز الرأي الاخر في موضوعين المسيرة السلمية وكانت دائما تبرز الرأي الذي يؤيد المسيرة السلمية، بل اكثر من ذلك فقد قامت الصحافة بابراز، بل ان احدى الصحف الكبيرة كانت افتتاحيتها الرئيسية تنصب على ان من يعارض مؤتمر السلام يعارض الوطن وهو ضد الوطن وليس صاحب رأي، هكذا كانت الحالة الصحافية الى درجة ان ادخلت الارهاب

او الرعب في قلوب المعارضين لهذا الموضوع والمعارضة في مثل هذه القضية مطلوبة ولا يجوز ان تمر الامور دون ان يكون هناك رأي اخر في هذه القضية، ايضا وصل الامر اضرب امثلة ان قام احد الصحفيين الكتاب بالمطالبة بحل مجلس النواب وهو موظف كبير في السلطة التنفيذية، اذاً هذا الامر يجعلنا نقول ان الصحافة هنا ليست حرة هي صحافة الحكومات المتعاقبة اية حكومة سواء كانت حكومة يمين او يسار.. الخ، صحافة اية حكومة لذلك الصحافة لم تستفد من المادة (١٥) من الدستور ولم تكن صحافة حرة، ايضا يلاحظ ان الصحافة يقوم عليها الاقطاع الصحفي والاحتكار الشللي، هي صحافة الاقطاع وصحافة الاحتكار الشللي، وهذه قضية قديمة حديثة متجددة واعتقد انها لا تزال سارية، يفك اسر الصحافة من الاحتكار والاقطاع الترخيص اصدارات صحفية جديدة، ان نرخص للصحافة لا ننتظر قانون مطبوعات حتى يقر هذه قضية، القضية الاخرى قضية الاعلام واقصد بالاعلام التلفزيون والاذاعة، يلاحظ ايضا ان التلفزيون على وجه الخصوص يغفل ايضا الرأي الاخر ويحاول دائما شأنه شأن الصحافة ان يهمش دور مجلس النواب واداء مجلس النواب الذي اقول دائما انه اداءا متميزاً، هنالك ايضا بعض الاجهزة الحكومية تحاول ان تقلب المواطنين على النواب، حيث ما يراجع نائب في قضية عامة يستخف بمراجعته اذا كانت قضية عامة ويقال للمراجع من اجله وخاصة في قضايا الحريات ان النائب فولان ينفعك النائب فولان او علان، وهذه قضية تكررت مع اكثر من زميل، هذه الامور بشكل او باخر تؤدي الى تهميش دور النواب والى المس بهيبة مجلس النواب والسلطة التشريعية ولا اعتقد ان الحكومة ترتضي ذلك، اما عن اداء المجلس وهذه مناسبة سأتحدث باختصار عن اداء هذا المجلس، الاداء الذي قام به المجلس في قضايا التشريع كان اداءا متميزا ولعلني لا اضيف جديداً لما اثاره معالي الرئيس في الندوة التلفزيونية حول هذه القضية وبالارقام.

حقيقي كان اداء متميز وجميع الزملاء كانوا يناقشون القضايا بموضوعية مطلقة، وكانوا يقدمون العمل في مجلس النواب على اية اعمال خاصة، فكان اداء متميزا ولا يجوز الا ان نشيد بهذا الاداء، لا ان يجحف هذا المجلس بادائه في القضايا التشريعية، ايضا في قضايا الرقابة مارس مجلس النواب دورا جيدا ولا اقول متميزاً لانني الاحظ ان هناك كثير من الاسئلة لا يجوز ان تسأل وبعض الاستجوابات يمكن التخفيف منها حتى نناقش قضايا جادة جداً، هذا نقد ذاتي للامانة، نقد ذاتي لدور مجلس النواب، لكنه في مجمل الاحوال كان اداءاً جيداً في قضايا الرقابة وتبني قضايا المواطنين ورفع الظلم عنهم اذاً اداء المجلس اداء ممتاز في قضايا التشريع وهو اداء جيد في قضايا الرقابة نأمل أن لا تقوم الصحافة او الاعلام في دور تهميشي لدور مجلس النواب، ونحن سنبقى دائما نطالب بحرية الصحافة، ونبقى دائما مع حرية الصحافة لان الصحافة نعتبرها السلطة الرابعة، لكننا عندما تعرضنا للصحافة والاعلام تعرضنا من باب النقد والنقد الموضوعي ماله تحديد وبقصد ان نتيح الفرصة للصحافة لان تكون اكثر حرية واكثر جرئة، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ العكور.

السيد عبدالرحيم العكور: شكرا معالي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

من منطلق الحرص الحقيقة على استمرارية تجربة هذا المجلس والحب بنفس الوقت للتصويب مسار هدا المجلس كانت هذه الجلسة في هذا اليوم من ايام شهر رمضان، ونحن يا معالي الرئيس او انا على الاقل اشكك حقيقة في نوايا بعض نقاد مسيرة المجلس، خاصة انهم لم ينطلقوا من خلفية، متى جاء هذا المجلس؟ وفي اعقاب اي مرحلة مر بها وطننا العربي بشكل عام، وقطرنا الاردني بشكل خاص، هذه المرحلة التي اغتيلت فيها كرامة الانسان العربي وتغولت فيها السلطة التنفيذية بحيث اصبحت صوت مسلطاً فوق رقاب المواطنين، فما يريده اصحاب السلطة كان وملا يريده لا يكون حتى ولو عبادة الله عزو وجل، وهذا يتناقض مع قيمنا الاسلامية وكرامة الانسان فيها، كنا نتمنى على اعلامنا المقروء والمسموع والمكتوب، ان ينقد بمنتهى الموضوعية فيذكر ما للمجلس من عيوب بغية تصحيحها وما للمجلس من حسنات بغية الاكثار منها فانا لا ابريء المجلس من عيوب فمعظمنا جاء حديث تجربة بهذا الميدان، ولا بد ان يقع في الخطأ، كان المفروض في الصحافة ابراز دور هذا المجلس من خلال الاطار المسموح له به ان يتحرك دستورياً، فالمجلس له وضع دستوري ليس هو السلطة التنفيذية وبالتالي كانت الصحافة تظلم هذا المجلس بان تضعه في اطار المنفذ اكثر منه مشرع ومراقب، ومن هنا كان اتهامنا للحكومة او الحكومات المتعاقبة من منطلق انها على الاقل لن تحاول ترشيد الهجوم على المجلس، والتخفيف من محاولة تجريح دور هذا المجلس في حياة بلدنا، ولذلك اقول ان من ينتقد هذا المجلس هو واحد من اثنين، اما راغباً في المحافظة على التجربة وتصويبها وهذا نرحب بقلمه ونرحب برأيه واما منتفع من مرحلة مضت تنفخ فيها كرشه وامتليء جيبه فجاء المجلس يراقب الكروش المنتفخة، ويحاسبها وبالتالي هو لا يريد ان يقع تحت سيطرة المجلس فيهاجم المجلس من هذا المنطلق، ولا اعتقد ان شخصاً هاجم المجلس الا واحدا من اثنين في هذه المرحلة، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، دكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة هذه الملاحظة التي اثارتها العريضة التي وقعها الاخوة النواب، يلاحظها الشعب كذلك، في كثير من المواقع يحتج المواطنون ويقولون ما للاجهزة الحكومية او احياناً الاجهزة الاعلامية وماذا يريدون من النواب؟

يسألون كثيراً عن هذا الموضوع، الحقيقة



القضية اخذت ابعادا كثيرة وانا اريد فقط ان اذكر نقاط وعناوين سريعة لانني لا اريد ان اشرح واتوسع في الموضوع من الناحية الاعلامية مثلا: نرى مقالات بعض الصحفيين والكتاب المنصبة على لا اقول النقد للمجلس وانما محاولة واضحة لتهميش دور المجلس والهجوم عليه فليتغير النواب مثلا، فليغير النواب هذا عنوان لاحدى المقالات الهجوم واضح، الاستبيان المزعوم التي اجرته الرأي وقضية الاستبيان اعتقد انه قضية التزوير في الاستبيانات سهلة جدا، عدم تغطية جلسات المجلس سواء كان جلسات او نشاطات النواب في مناطقهم بينما نشاطات اي موظف بسيط من الحكومة يغطى تغطية كاملة من الاجهزة الاعلامية، عدم السماح للرأي الاخر المخالف لتوجه الحكومة وبخاصة في القضايا السياسية، مسلسلات تلفزيونية تتهكم على النواب والكل شاهد هذه المسلسلات الدغري، واهلا.. الخ، على مستوى الحكومة نلاحظ تباطيء الحكومة في تطبيق قرارات مجلس النواب وشاكرين لهم، اسرع قرار طبقه فلس الريف لانه فيه جباية من المواطنين، قضية الاسعار يفاجيء النواب مثلما يفاجيء المواطنون بالاسعار بمبرر احياناً وبدون مبرر، عدم تعاون وتجاوب بعض الاجهزة مع النواب في حل مشكلات المواطنين.

للعلم جامعة اليرموك فيها قرار داخلي بعدم السماح لأي نائب من النواب الثمانين بالمشاركة باي نشاط ثقافي داخل حرم الجامعة، بعض الحكام الاداريين ينظرون لمطالب النواب لمناطقهم وكانها منافسة لهم ولعملهم بعض الاجهزة الحكومية تقوم بمهاجمة النواب باسمائهم بل والتعرض لهم بالسب والشتم احياناً والسب على الديمقراطية التي جاءت بهذا المجلس وهذه ليست مرة دائما كثيراً والمطلوب.

اولا: من رئاسة المجلس الجليلة متابعة قرارات المجلس بجدية وملاحقتها عند الحكومة لتنفيذها ورصد كل ما يكتب ضد المجلس والرد عليه والاتصال بالمعنيين.

ثانيا: المطلوب من السادة النواب الدقة والموضوعية والتوثيق في النقد والمعلومات التي يطرحها الزميل النائب، التعامل الافقي مع المؤسسات وليس الفوقي فنحن نعتقد اننا اجهزة مكملة لبعضها وسلطات كلها تسير في خط افقي، ثم ان ينصب النقد على الممارسات الخاطئة على الاشخاص او تدخل القضايا الشخصية والتصفيات فنحن نربيء بزملائنا ان ينزلوا هذا، المطلوب من الحكومة، زيادة التعاون مع النواب، واحترام قرارات المجلس ووجهات نظر النواب الموضوعية، ثم اصدار تعميم على الاجهزة المختصة سواء كانت اية اجهزة، اصدار تعميم بمنع التعرض او الهجوم او السب او استخدام اي عبارات على النواب، او التقليل من شانه او محاولة تهميشه لان مجلس النواب لاشك هو سلطة من شأنها محاسبة الاجهزة ولا يجوز ان يكون في يوم من الايام او اي نظام لا يمكن ان يكون موقع لا اقول اتهام وانما موضع سخرية واستهزاء كما هو حاصل، وشكراً والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: استاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة لا اريد اعادة ما قاله بعض من الزملاء الاعزاء ولذلك اكتفي بالايجاز التالي:

اذا قلنا ان على الصحافة ان لا تنتقد مجلس النواب فان علينا ان نقول الى جانب هذا ان على الصحافة ان تكف عن نقد الحكومة ايضا، وان على الصحفيين ان يسكتوا، وان لا يقولوا شيئا، وبذلك تفقد الصحافة قدرتها على المراقبة وسلطتها في التوجيه، وعليه فاننا لا يُعقل ان نكون ضد ما تقوله الصحافة، او ضد دورها، بل على العكس من ذلك، نحن نريد للصحافة مزيدا من الحرية ومزيداً من الانفتاح كي تكون قادرة على ممارسة دورها.. لكننا نأمل ان تضع الصحافة في اعتبارها هيبة المجلس وصورة الديمقراطية، بحيث لا تتسبب في احباط شعبنا وفي الايحاء اليه بان السلطة التشريعية اصبحت معيقاً ومعطلا، الامر الذي قد يجعل هناك اتجاهاً الى العزوف عن الديمقراطية جملة وتفصيلاً.

والى جانب هذا، فان الاجهزة الاعلامية معذورة في ضيق وقتها وفي المدة المخصصة لكلمات الزملاء اعضاء المجلس.. لكننا نأخذ على مؤسسة الاذاعة والتلفزيون تحديدا انحيازها في ابراز المواقف المؤيدة للسياسة الحكومية وتجاهل المواقف المعارضة او محاولة اظهارها باقل من حجمها.

انا لا اقول كما ورد في الطلب الذي وقعت عليه، ان هناك مخططاً مدبراً او ما شابه ذلك، لكنني اقول ان هناك مسعى صريحاً للوقوف الى جانب الحكومة، واعتبار المجلس عدواً لدوداً لها.. هذا ما اردت التنبيه اليه..

ولتسمحوا لي ان اتساءل في نهاية كلمتي: ما هي جدوى ما نقوله هنا؟ وما هي جدوى ما قلتموه في مناقشة الاسعار والبطالة وخدمة العلم؟ الا ترون معي ان كل كلامنا يتطاير تحت فضاء هذه القبة، وان الحكومة تغذ من سيرها في الاتجاه الذي ترضاه ويروق لها؟

ارجو ان الفت الانتباه الى ان عدم اهتمام الحكومة بما يقال في المجلس، وعدم ترجمة توجهاته الى قرارات والى اجراءات عملية، السبب رقم واحد في مكانه قلة الهيبة التي احتلها المجلس..

للاسف اقول، ان هذا المجلس هو المسؤول عن كل ما يحدث.. فاذا كانت الحكومة هي التي تقف وراء قلة هيبة المجلس، فلماذا لا يكون الموقف منها حاسماً، على قاعدة طرح الثقة؟

للاسف مرة ثانية اقول، ان المجلس هو المسؤول، والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

لقد جاء هذا المجلس بعد عشرين سنة من اخر انتخابات نيابية، وكان الشعب ينتظر الانتخابات البرلمانية على احر من الجمر،

ليتنفس انسام الحرية، وليمارس المواطن حقوقه الانسانية المشروعة، وكان في المجلس في اول سنتين فاعلاً مؤثراً في الاحداث الداخلية والخارجية، وقد عمل على ارجاع الكثير من الحقوق الى اهلها، وفتح ملفات الفساد الاداري والمالي واصدر قرارات كثيرة مهمة لصيانة الحريات، وعمل على اعادة الكثير من المفصولين السياسيين. وقلل من الاجراءات الامنية المقيدة لحرية المواطنين.

ولكن هذا المجلس عانى منذ اكثر من عام من عملية تنازع السلطات فتحركت اذرع السلطة التنفيذية ومراكز القرار فيها ولا سيما في المؤسسات الامنية والاعلامية، فشنت حملة مكثفة على المجلس وادائه وقراراته، وتعرض النائب لممارسات قمعية داخل المجلس وخارجه، ومنها الممارسات التي لاحظناها في جلسة الثقة حيث رأينا كيف يوجه السباب والشتم الى النائب تحت القبة، ولم نسمع ان هنالك تحقيقا جرى ولم نسمع ان مسؤولية وجهت لهؤلاء المعروفين باوصافهم واشخاصهم، كذلك خارج هذا المجلس ما يوجه من الطعن وما يوجه من التعبئة والتحريض وتهميش هذا المجلس، ودور هذا المجلن، امر ملحوظ كذلك الى جانب التعتيم الاعلامي على نشاط المجلس واحياناً لا يجري التعتيم وانما يجري التضليل المتعمد للرأي العام لتشويه صورة المجلس عند الشعب، وكأن هؤلاء اللذين يشوهون صورة المجلس يقولون ان على هذا الشعب ان ينبذ هذه التجربة، فاذا كان كما يقال بان (٤٠٪) قد انتخبوا مجلس نواب في الدورة الماضية فلعلهم يريدون ان ينتخب (١٠٪) فقط من هذا الشعب مجلس في المرة القادمة؟ فانا اعتبر بان هذه الاجراءات هي مؤامرة على هذه التجربة وبالتالي ولا بد من الوقوف منها بحزم، معالي الرئيس ان هنالك في الاجواء العالمية ايضا توجهات خطيرة تغذي مثل هذا الاتجاه نحو هذا المجلس، فهذا المجلس الذي وقفت المعارضة فيه امام الحلول الاستسلامية وعارضت هذه التوجهات وكذلك هذا المجلس الذي جاء ينادي ايضا قسم كبير من نوابه بتطبيق الشريعة الاسلامية وما ادى مثل هذا النداء من توجيه اصابع الاتهام من الخارج سواء من النظام العالمي الجديد من سلطات غربية من بعض الدول العربية التي لا يروق لها ان يكون في الاردن مجلس تشريعي مؤثر فاعل يؤثر على الوسط الغربي المجاور لذلك مثل هذه الامور كلها اسهمت ووجدت لها من ينفذها هنا في داخل الاردن ايضا هنالك امور كان على الحكومة ان تسارع الى تنفيذها، فنحن مثلاً طالبنا بالغاء الاحكام العرفية، وقلنا للناس من اول يوم هذا المجلس جاء للقضاء على الاحكام العرفية وانهائها وملء الفراغ التشريعي الناشيء عن الغاء الاحكام العرفية وقد مليء الفراغ التشريعي الناشيء عن الغاء الاحكام العرفية ولكننا ما نزال نرى الاحكام العرفية سيفا مسلطا على رقاب هذا الشعب، متى ستلغى الاحكام العرفية؟ لذلك انني اتقدم بمجموعة من الاقتراحات ارجو من اخواني التثنية عليها والتصويت عليها بعد ذلك، وهذه الاقتراحات:

اولا: الالغاء الفوري للاحكام العرفية

بعد صدور جميع القوانين المطلوبة لملء الفراغ التشريعي.

ثانيا: اطلاق صراح جميع المعتقلين السياسيين حالا، وعدم اعتقال المواطنين الا ضمن مدة معلومة يعرف المواطن متى يعتقل، او ما هي المدة التي يعتقل فيها، ومتى يطلق سراحه فيها، اما ان يبقى المواطن يؤخذ ويغيب شهورا دون ان يرجع الى بيته ولا سلطان على من يعتقل هؤلاء المواطنين فانا اتصور ان هذا ايضا يؤدي الى التشهير بالمجلس، لانه يقال في بعض الردهات نحن نعتقلكم وليخرجكم مجلس النواب فمجلس النواب لا يستطيع ان يتصرف ولا يستطيع ان يحمي حقوقكم ولا يحمي حرياتكم لذلك نريد فعلاً ان يكون هذا المجلس قادراً على حماية حريات المواطنين، وايضا اقترح ان تلتزم الحكومة بمحاسبة الاجهزة التنفيذية التابعة لها التي تنتهك حرمة هذا المجلس وكذلك اقترح فتح المجال لاصدار الصحف، فكفى ان يقال فلان يصدر صحيفة وفلان محظور عليه ان يصدر صحيفة حتى يمكن ان يعبر الشعب عما يريد بحرية ومسؤولية، وايضا اقترح تسليط الاضواء على انجازات ا لمجلس في المجالات التشريعية والرقابية واذا لم تبادر الصحف الى تسليط الاضواء على انجازات المجلس، وان تنظر في ملفات المجلس، وانجازات المجلس التشريعية والرقابية، فانني اقترح على هذا المجلس ان تكون له نشرة يوزعها على الشعب يبين هذا المجلس الانجازات التي يقوم بها ويؤديها وشكراً.

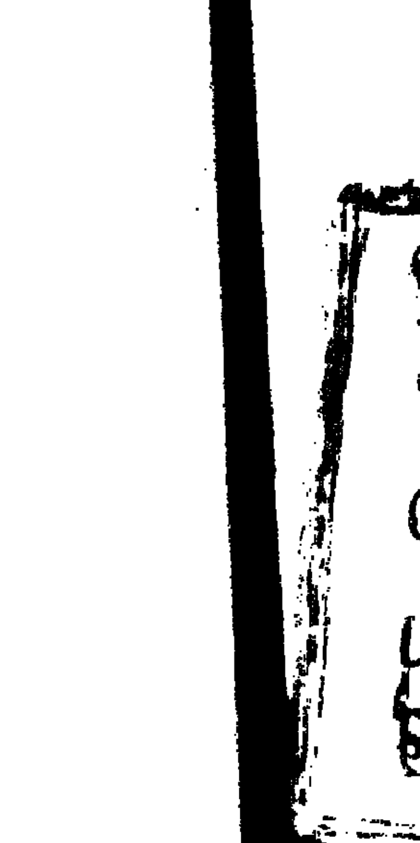
اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: شكراً معالي الرئيس، الواقع لن اكرر ما قاله بعض الزملاء لكنني سأتحدث في نقطتين وباختصار من ناحية الاعلام وعلاقته بمجلس النواب ومن ناحية اخرى انجازات المجلس، ونحن نناقش الاعلام ارجو ان اؤكد ان ليس المقصود بنقاشنا هذا ان نشن حربا على الصحافة، ولا على اجهزة الاعلام ليس المقصود ان يكون المجلس اداة تقييد حرية الصحافة بل نحن مع حريتها وحملنا لواء الدعوة هذا منذ اليوم الاول لانتخابنا وقبل ذلك هذا من ناحية، من ناحية اخرى نحن ندرك ان هناك اقلام شريفة كثيرة في صحافتنا لها مواقف مشرفة في كل القضايا الوطنية بما فيها قضية الديمقراطية، لهذه الاقلام منا كل التحية والتقدير، الصحافة في كل انحاء الارض هي اداة ومهماز للدعوة للديمقراطية ليس المقصود من الحديث هنا اذاً ان نعيق دور الصحافة كاداة لتعميق الديمقراطية، لكننا فقط نلاحظ ما يشبه التحريض بدأت الصحافة تشنه على هذا المجلس بعض الاقلام واقول الاقلام المشبوهة تشن نوعاً من التحريض المقصود والهجوم غير البناء على هذا المجلس ان المستغرب من هذا الهجوم امران، الامر الاول ان يهاجم المجلس كمجلس المجلس يجب ان يعرف هؤلاء والغيورين على الديمقراطية وعلى الدستور ان المجلس ليس شخصا طبيعيا، المجلس سلطة تشريعية مقررة في الدستور من باب احترام الدستور لا يجوز ان تنفذ بعض الاقلام المشبوهة

باهجوم بمعنى اخر على ما قرره الدستور هذا امر مستغرب رقم واحد، الامر المستغرب ايضا ان تهاجم الصحافة المجلس بلا تمييز، بمعنى انها لم تتناول مواقف نواب مثلا او كتل نيابية بالتحليل، هناك اختلاف في المواقف والرأي في المجلس مما يدلل على عدم شبهة في مقاصدهم انها تهاجم المجلس دون بلا تمييز، لم تتناول موقف نائب وتناقشه مع ان البعض قد فعل ذلك وهذا شيء محمود نتمنى ان يستمر من اصحاب الاقلام الشريفة هذه، لم تتناول اذن هذه الهجمة مواقف بعض الكتل او بعض النواب نرحب بمثل هذه المواقف، نرحب بمثل هذا الحوار، لكنها وبهدف التضليل تهاجم المجلس كمجلس بلا تمييز.

ونحن نعرف ان كل المواقف ليست واحدة في هذا المجلس، ازاء قضايا كبيرة هناك مواقف مختلفة، هناك اراء مختلفة التوجه الموضوعي بالصحافة هي ان تسهم في اغناء الحوار بين هذه المواقف وليس ان تهاجم المجلس بلا تمييز كما يحدث بالفترة الاخيرة، هذا من ناحية، من ناحية اخرى كيف يجوز مثل هذا الهجوم ونحن نعلم ان الصحافة بسبب تاريخ علاقتها بالحكم بالسلطة التنفيذية وبسبب طبيعة ملكيتها التي تكونت اثناء هذا التاريخ وبالسبب العقلية التي نتجت عن هذا الارتباط بالسلطة التنفيذية نعرف ان مثل هذه الصحافة احياناً هي بؤر للارتباط بموقف السلطة التنفيذية الا مرة مهما كان هذا الموقف واحياناً لارضاء هذه السلطة التنفيذية قد تنفذ للهجوم على الديمقراطية من خلال الهجوم على المجلس، اما الاعلام الرسمي واقصد الاذاعة والتلفزيون مرة اخرى الا يجدر بنا ان نتبين ما المقصود برسمي، هل المقصود برسمي ان يكون اجهزة الدولة الاعلامية الرسمية تأتمر فقط او حكراً على شق واحد في السلطة وهو السلطة التنفيذية، الا يشمل مفهوم رسمي السلطة كلها في الدولة بشقهاا لتنفيذي والتشريعي والقضائي من الواضح ان يكون الجهاز جهاز السلطة الرسمي جهاز الاعلام ان يكون جهاز سلطة رسمي انه معنى بالسلطة الدولة بكل اجنحتها، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، ولكن بالرغم من ذلك نرى ان اجهزة اعلامنا تقصر كل نشاطها على السلطة التنفيذية كانما السلطة التشريعية ليست جزءا من السلطة في الدولة، نرى تحيز اجهزة اعلامنا الى السلطة التنفيذية نراها تغطي انباء حركة بسيطة ليس لوزير احيانا بل لامين عام وزارة في موضوع لا يستحق بينما تهمل اخبار مجلس النواب واعضاء مجلس النواب مهما كانت المواضيع الهامة احيانا التي يطرقونها، واكثر من ذلك نراها ما تعتقد انه يختلف مع السلطة التنفيذية من طرح لدى النواب نراها تهمله وتغض الطرف عنه، انني اعتقد بصراحة وعلينا ان نكون جريئين في حوارنا الوطني ان هذا لا يفيد مستقبل البلد اجهزة اعلامنا الرسمية عليها ان تكون بخدمة السلطة الشرعية في الدولة، ومنها السلطة التشريعية، ان عليها ان تعكس الرأي والرأي المعارض هذا (أـ ب) الديمقراطية وللرأي المعارض نفس مقدار الحق في الرأي المؤيد ان يظهر من خلال اجهزة الاعلام هذا ما لا نراه، اذكر حادثة بسيطة حدثت معي اتصل بي احد الاخوة المسؤولين عن برنامج فكرة سياسي وقال: ارجوك ان تشترك بندوة



موضوعها كذا قلت لعلك غلطان في النمرة، انت تعرف رأي ولن يقوله التلفزيون ولن يسمح بنشره، قال لي: اضمن لك ان الندوة ستسجل وسيسمح بنشره، قلت له: ان قبلت فاقبل على شرط واحد، وهو ان بنشر كل ما اقول في هذه الندوة بدون تحريف، قال: لك ذلك، قلت له: اتفقنا متى الموعد، قال لي: غدا في الساعة كذا، قبل الموعد بساعتين اتصل بي ليعتذر عن اجراء الندوة، اما من حيث انجاز المجلس فواضح ان المجلس الذي اتى في ظروف نعرف كلنا تعقيدها وصعوبتها، سواء الظروف الخارجية او الظروف الداخلية في البلد واشير الى الظروف الخارجية وزلزال الخليج بشكل خاص، ان هذا المجلس انما كان تحول هام في تاريخنا الوطني حافظ على وحدتنا الوطنية وعمقها وكرسها ومنعنا من الانهيار، حيث انهار اخرون كثر من حولنا، واضح صعوبة المسائل الداخلية التي اتى في اطارها مجلسنا من مديونية وغيرها وكل القضايا التي نعرفها، ومنذ البداية طرح كل القضايا الصحيحة التي يجب طرحها فانجازاته كثيرة اترك للمجلس ان يرى طريقة لابرازها وبلورتها واعلام الناس عنها ومن هنا ان اؤيد الدكتور همام سعيد بان تصدر نشرة تبين نشاطات وانجازات المجلس، لكنني مع ذلك وبالموضوعية ذاتها ارى اننا نعاني من بعض الثغرات والسلبيات الثغرة الاولى اشار اليها زميلي فخري قعوار، وهي اننا اسهمنا نحن بتهاوننا ازاء انفسنا كسلطة تشريعية ساهمنا بان نحتل هذه المكانة التي تحاول الصحافة التطاول علينا من خلالها، لم نحافظ اطلاقاً على موقف ثابت قوي واحد ازاء الاستهتار الذي حل بهذا المجلس، لم نحافظ على ذلك، هذه نقطة الضعف الاولى الكبرى، ولها اسباب ليس ربما هنا مجال بحثها ولدى تعليل لها لهذه الاسباب، بعضنا يعرفها وان كان لا يجريء ان ينطق بها، وهي ربما سرعة التسابق على الموقع الوزاري، اما السلبيات الاخرى فهو نقص بالتنسيق بين الكتل ارى ان هناك نقص كبيرا بالتنسيق بين الكتل، وان تم وغيره لهذه الثغرة في السنة الاخيرة ربما وهناك محاولة لتلافيها، ارى نقص اخر وهنا انهى معالي الرئيس وهي اننا نقص المتابعة من قبلنا كثيرا من المناقشات العامة لموضوع او مواضيع مختلفة، او حتى الاستجوابات لم نتابعها بحيث تصدر او نستخلص من خلالها توجهات تكون موضوع قرارات نطلب الى الحكومة تنفيذها مما يبقي كثيرا من كلامنا هباء تحت قبة المجلس كما قيل، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: ارجو مراعاة الوقت من الاخوة المتحدثين، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

ابتداء لا ادعي العصمة للنواب ولا لاحد من خلق الله بعد وفاة نبي الله عليه الصلاة والسلام ولا ادعي ان النائب فوق النقد ونحن امة (شكراً لمن اهدى الي عيوبي) شريطة ان يكون النقد موضوعيا يستهدف تحقيق المصلحة العامة، ملتزما بقول الله عز وجل (و لاتقف ما ليس لك به علم) وكل متابع لما يكتب ويقال ويمارس يدرك ان هنالك استهدافاً لمجلس

النواب، ويمكن القول ان هذا الاستهداف بدأ مع النهاية المؤسفة التي انتهت اليها حرب الخليج، وهذا يوحي ان هنالك توجيهات او ايحاءات لجهات ومؤسسات لتنال من السلطة التشريعية، التي كانت وما زالت وجهاً مشرقاً للاردن، ونموذجاً يحتذى وعامل استقرار وضمانة من ضمانات الوحدة الوطنية.

ان كل محاولة للتشهير بمجلس النواب او الانتقاص من فعاليته او التشويه لادائه او التضخيم للهنات التي تصدر عن بعض اعضائه، او التشكيك بهم، ومحاولة لتحميلهم مسؤولية قصور السلطات الاخرى انما يصب في خدمة اهداف اعداء هذا البلد والنيل من صموده.

لقد سبق لهذا المجلس الكريم من خلال لجانه او اعضائه ان لفت نظر الحكومة الى خطورة هذا النهج وطالبها بوضع حد لهذه الممارسات.

والمؤسف ان كثيرا من ذلك لم يحصل حتى تاريخه ومن هنا وبعد تأكيدي على مقترحات سعادة النائب همام سعيد اطالب بما يلي:

١ - اتاحة الفرصة الكافية لهذا المجلس لابراز منجزاته عبر وسائل الاعلام وهي لا تقل بحال من الاحوال عن انجازات السلطة التنفيذية.

٢ - مطالبة الجهات التي تمارس توجيهات وايحاءات للكف عن هذه الممارسات.

٣ - محاسبة كل موظف يمارس تجريحاً وتهديداً وتشكيكاً بالنواب.

٤ - وضع حد فوري للاحكام العرفية التي تشكل مظلة للذين يمارسون ممارسات لا يفهم منها، الا ان هنالك تدابير لاجهاض الديموقراطية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ نادر ظهيرات.

السيد نادر ظهيرات: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

١ - انني احترم زملائي النواب الذين وقعوا على الاقتراح او على العريضة واقدر حرصهم الشديد على مجلس النواب وسمعته وانني اعارض معارضة شديدة لكل من يحاول النيل، ولكن قبل مناقشة الهجمة الكبيرة على المجلس واعضائه، اسمحوا لي معالي الرئيس ان ننظر للامور من زاوية اخرى قبل هذه المناقشة وهي انه يتوجب علينا جميعا تقييم مسيرتنا الديمقراطية والتي هي مكان احترام وتقدير للكثير من المواطنين، ونجاحها امل مرتقب للكثير من الشعوب المجاورة يجب علينا ان نعرف اماكن الخطأ التي وقع فيها المجلس والتي نفذت منها الصحافة وبعض الاقلام وبعض المنتقدين لمسيرة المجلس وان نتجاوزها والتراجع عن الخطأ فضيلة، وان نعرف الايجابيات ومواقع الصحة وان نزيد منها ونغذيها.

٢ - اننا نمارس حياة ديمقراطية، الحرية فيها

مكفولة للجميع ويجب ان الا نصاب بخيبة امل اذا ما انتقد كاتب ما مسيرة المجلس، فلكل مسار ايجابيته وسلبياته، فان كان هناك سلبيات للمجلس ونوابه او اخطاء ناتجة عن حسن نية فيجب ان نستفيد من هذه الافكار بحيث نتدارسها بيننا بكل عناية، فاذا ثبت خطأنا تراجعنا عنه والرجوع عن الخطأ فضيلة ويجب ان لا تضيق صدورنا باي انتقاد ولنأخذ جانب حسن النية من هؤلاء الكتاب وان هدفهم واجتهادهم المحافظة على المسيرة الديمقراطية ولكل مجتهد نصيب وان كان هناك تجن على المسيرة الديمقراطية ونواب الامة، فشعبنا من الذكاء بحيث يستطيع ان يحكم من هو المخطيء. والسلام.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ عبدالسلام فريحات؟ مش موجود استاذ عبدالسلام، الاستاذ فؤاد الخلفات.

السيد فؤاد الخلفات: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس، في الدستور كما نعلم ان مهمة النائب تتعلق بالتشريع وتتعلق بالرقابة، اما فيما يتعلق بقضية التشريع فاول ثغرة كبيرة تتعلق بهذا التشريع، ان التشريع عندنا مرتبط بالحكم وهذه ثغرة كبيرة تفقد التشريع استقلاليته، بالاضافة الى اننا كنواب وغير نواب لم نتعرض الى الكم والكيف في التشريع، ولذلك نتخبط بهذه القضية وكان الاولى في هذا الباب ان ينهض الجميع، النواب يعالجوا قضية استقلالية التشريع من خلال النظر الى المواد الدستورية وكذلك ان ينظر الاعلام او المراقبون من غير النواب الى قضية او دعم هذه القضية والنظر الى الكم والكيف التشريعي وتقييمه على اعتبار انهم يملكون النظرة الشاملة الى القضايا التشريعية والى اولويات هذا البلد، اما بقضية الرقابة فالنائب يفتقر الى الية الرقابة، يعني لا تجد الية محددة او اطار عام يعرف من خلاله قضية الرقابة او (المكنزم) التي يقوم بها النائب في قضية الرقابة اما بالنسبة للصحافة فلا تعرف او عندما تطرح موضوع الرقابة تطرحه بطريقة غير منهجية، ولذلك تقع صحفنا دائما في قضايا التشهير عندما تريد ان تتكلم عن الرقابة، الامر الثالث غير المنظور الخدمات التي يقدم بها النائب بالنسبة للخدمات النائب هي اكبر من طاقته ويتعارض هذا مع مفهوم الرقابة اما بالنسبة لغير النواب فلا يعلمون حجم الخدمات التي تقع على عاتق النائب هذا الامر الاول، الامر الثاني المجلس النيابي هو حجر الاساس في هذه المرحلة، وحجر الاساس للمراحل التي تليه، يعني المرحلة تبدأ بمجلس نيابي، ثم الديمقراطية، بعد الديمقراطية التعددية السياسية، وبعد التعددية السياسية، قانون الاحزاب وبعد قانون الاحزاب يأتي قانون الانتخاب وقانون الانتخاب يعود مرة ثانية فيعطينا مجلس نيابي نزيه، الاعلام يتكلم مرة عن الديمقراطية، ويظن انه يتكلم عن مجلس النواب، واحياناً يتكلم عن قانون الاحزاب، ويظن انه يتكلم عن الديمقراطية، واحيانا يتحدث عن التعددية السياسية وهو يظن انه يتكلم عن قانون الانتخاب، يعني هو لا يدري عن اي مرحلة يكتب ولا يدري، هل

انضجت المرحلة التي سبقتها؟ ام لا فكان الاولى ان ندكن على حجر الاساس المجلس النيابي ونستكمل اعرافه ونعدد بمهماته الدستورية ثم نتكلم عن الديمقراطية ونعطيها الخصوصية الخاصة بنا وادبياتها، ثم نتكلم عن التعددية ثم قانون الاحزاب ثم قانون انتخاب، لكن في هناك تخبط في هذه المراحل ولذلك لا تعرف اين يستقر الحال في الطروحات او كيف يمكن ان تعالج القضايا حتى تستطيع ان تفصلها عن بعضها البعض، ولذلك انا اقترح بعد هذه الازمة الفكرية الثقافية الاعلامية الموجودة عندنا كلنا اقترح بسبب غياب المفاهيم الواضحة وتوفر مصطلحات الخطاب بهذه المرحلة كان لابد ان تقوم هناك دراسة لوضع خطاب واضح يحدد هذه المرحلة ولذلك اقترح ان تقوم لجنة من النواب او من الاعلاميين او اي لجنة ترتأونها مناسبة وضع دراسة تشتمل على:

اولا: فصول هكذا الدراسة تقوم بفصول الفصل الاول: الهوية الاردنية والبعد الجغرافي والمكان فيها، الخصوصية الاردنية وعلاقة الدائرة الوطنية بالدائرة القومية اي العربية، ثم الاردن ودوره الاقليمي على زيود البعد الدولي ثم نتكلم عن الخطوط العريضة لعمل مجلس النواب من خلال الدستور والنظام الداخلي والاعراف البرلمانية، ثم نتكلم عن مفهوم الديمقراطية والتعددية السياسية من حيث الخصوصية الاردنية، ثم نتكلم عن الاعلام والدور المطلوب في هذه المرحلة كواحد من اهم الوسائل التثقيفية والارشادية، وهنا لابد الاشارة الى ان اشير الى معالي الاخ الزميل وزير الاعلام بان الاعلام لو ارجعته الى الثوابت والمرتكزات التي يقوم عليها هناك انحراف عن هذه المرتكزات والثوابت وفصل يتكلم عن الوجهة الفكرية السياسية التي ننطلق منها وخاصة الثوابت والمنطلقات وهذا مهم جدا في التعامل مع القضايا السياسية والازمات، ثم اخيرا نتكلم عن الاستراتيجية والسياسات لمؤسسات الدولة، اذا وضعنا هذه الدراسة، نكون قد وضعنا مبدأ للمقايسة والانطلاق، نعرف ماذا نتكلم، والمصطلح الذي نطرحه والمفاتيح التي نستعملها لمعايشة المرحلة، حتى نلتئم جميعا وننطلق الى مرحلة افضل وشكراً.

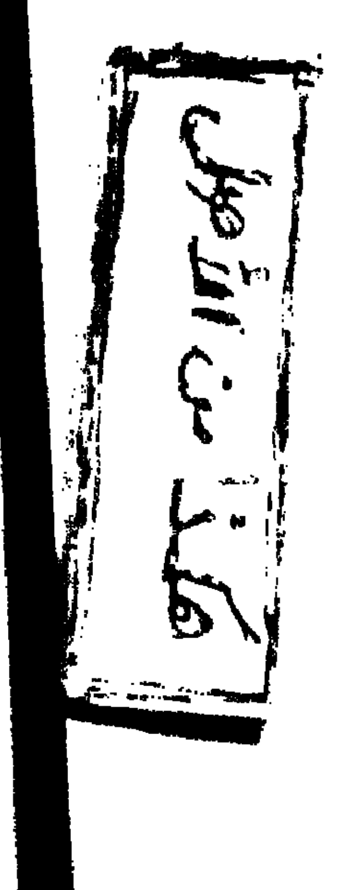
معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: بسم الله الرحمن الرحيم.

ابدأ اولا بنقد الذات قبل ان ننقد غيرنا فابين واقع هذا المجلس واقول عبارة (ما ولد مولود بغيض كولادة هذا المجلس وباعتقادي ان هذا المجلس لم يكن مريحا اما باشخاصه او بتياراته الفكرية، مما جعل ذلك ينعكس سلبيا على طبيعة النظرة للاجهزة الاخرى والسلطات الاخرى الى هذا المجلس.

ولولا ان التجربة الديمقراطية ووجود انتخابات ضرورة املتها كثير من الظروف والاوضاع لكان من الممكن ان يقال وبكل صراحة عشنا بدونه عشرين عاماً فلنعش عشرين اخرى بدونه.

ولذلك لم يكن هذا المجلس يعمل في جو مريح، وزاد الطين بلة، ان هناك تحديدات دستورية وفي النظام الداخلي ايضاً تجعل اداء



المجلس بطيئاً اشبه بزحف السلحفاة، وكما اشار احد الزملاء الى ان المجلس لا يشرع الا من خلال ما تريده السلطة التنفيذية ان يشرع.

واذا كان هناك من بند يسمح لعشرة من النواب ان يتقدموا بتشريع او باقتراح بقانون فانه يأخذ مساراً قد تنتهي الدورات قبل ان يأخذ طريقة الى التنفيذ والحيز العملي.

فاذن هو يشرع من وراء الحكومة لا من خلال اسبقيته لها وقدرته على تخطيها وتحديد اوضاعها، هناك تحديدات ايضاً على قضية المراحل الدستورية للتشريع والقانون وهذه التي ايضا تأتي بسيل من المعاكسات لرغبة المجلس مما يجعل هذه القضية صعبة وصعبة للغاية.

ايضاً نحن قد ساهمنا بطريقة ما، اما بقصد او بغير قصد، في فتح ثغرات في جدار تحصيننا وحصانتنا مما جعل الشانئين المبغضين الغير المرتاحين ينفذون من خلال هذه الثغرات لتسديد سهامهم الى هذا المجلس اما كأشخاص واما كمجلس كامل، او حتى الى التجربة الديمقراطية ككل. غياب الاعضاء، عدم اكتمال النصاب، عدم الجدية احياناً في طرح القضايا ومتابعتها، كل هذه القضايا لست بصدد حصرها وتحديدها في مثل هذا اللقاء المحدود والوقت المحدد.

وايضاً هناك تحديدات اخرى يجدها هذا المجلس من خلال ممارسات الاعضاء انفسهم، وباعتقادي ان هذا المجلس الكريم كان ينبغي ان يدرك طبيعة البيئة التي وجد فيها. وكان ينبغي ان يركز على اعمال بعينها حتى يوجد لنفسه صورة تدعو الناس الى احترامه على اقل تقدير او تسد الطريق على من يحاول الاساءة اليه بانتهاز الفرص واستغلال مثل هذه الهنات التي تصدر بين فترة واخرى.

هذا المجلس ليس عصياً على النقد ولا ينبغي ان تكون له حصانة تسلط جواً ارهابياً على طرف ما ان ينتقده او يوجه سهام النقد اليه، و كل ما نرجوه في هذا المقام هو ان يكون هذا النقد بناء وان يكون فعلاً تصويباً لخطأ لا ان نهدم ما بنيناه بحجة هذا الخطأ، فلا ينبغي ان نهدم عمارة من اجل حصاة صغيرة.

ايضاً لا بد ان نذكر الاطراف الاخرى التي لها علاقة بهذا المجلس سلباً او ايجاباً، هناك اطراف متعددة ومعنية بتهميش دور المجلس وتشويه صورته، ولست بصدد بيان من هذه الجهات لكنها ايضاً قد تكون من فئة المواطنين من كان لهم امل ان يكونوا في هذا المجلس، او من يأملون ان يكونوا في المجلس القادم، او من لا يروق له ان يكون فلان في هذا المجلس، ولذلك يريد ان يهاجم المجلس من خلال هذا الفلان الذي لا يروق له وجوده في مثل هذا المركز او هذا المكان.

فهناك جهات متعددة مغرضة تقصد الاساءة الى هذا المجلس، وغاب عنهم انهم بذلك لا يحققون مصلحة فرد، او انهم يؤذون فرد بعينه، بمقدار ما يقضون على تجربة رائدة وفريدة من نوعها في هذه المنطقة وفي هذا الزمن النكد.

دور هذا المجلس دور خطير ومهم جداً ولست بصدد ذكر ايجابياته لانها كثرة والكثرة لا تعد، وانما ذكرنا السلبيات لانها قليلة، والقليل

يذكر لا لاننا نريد التشويش والتشهير، انما قصدنا فقط ان نبين للاطراف الاخرى اننا لسنا عصيين على الانتقاد فنحن ننقد ذاتنا بذاتنا ونقبل نقد الاخرين، ولكن ارجو من الاخرين ايضا ان يأخذوا باعتباراتهم، اننا لسنا في حلبة صراع معهم، ولسنا في ميدان تنافس في سبيل احقاق انفسنا اوتقديم ذواتنا على غيرنا، انما نحن متكاملوا الاداء في خدمة هذا الوطن وخدمة هذا المواطن.

ولذلك لنا املنا عندهم وعليهم ان لا ينظروا الى هذا المجلس على انه جاء من كوكب اخر او انه جاء بصفة مستعمر او جاء بصفة محتل، هذا المجلس افراز شعبنا ويجب ان نحترم شعبنا لانه افرز هذا المجلس. وبمقدار ما نحترم شعبنا وامتنا يجب ان يحترم هذا المجلس، ويجب ان يقدر ومن جميع الجهات، من السلطة التنفيذية، ومن السلطة الرابعة التي يسمونها وهي الصحافة والاعلام، وكذلك ايضاً من الاناس الذين يفكرون ان يكونوا البدلاء عن هذا المجلس، ايضاً نريد ان نقول لهم ان الطعن في هذا المجلس في النهاية طعن في الشعب والامة والوطن.

في الواقع الاعلام وان كان فعلاً كما يقال اعلام حر، واعني بالاعلام هنا شقيه الرسمي والشعبي، الرسمي الذي تتكفله الدولة، وانا ارى الاعلام لا اقول مقصراً بل انه متآمر على هذا المجلس، واقولها وعندي الادلة. ان فنانة تمجد وتحظى بدعم المؤسسة التلفزيونية والاذاعية من الاهتمام اكثر مما تستحقه هذه السلطة الهامة في هذا البلد. ولذلك يقدم برامج لاشخاص باعيانهم ربما يمجها المواطن ويستثقلها ومع ذلك تكرر على مسامعه بحجة اننا نريد ان نثقف مع ان مؤسستنا لا تبث برامج تثقيفية انما تبث برامج ترفيهية، ولسنا في زمن الترفيه واننا بحاجة الى تثقيف.

ولذلك ارى الاعلام الرسمي متآمراً على هذا المجلس ومقصراً في اداء واجبه نحو هذه السلطة المهمة. اما الصحافة فلا اقول عنها الا ما يمكن ان ينطبق عليهم مما يكون في طابور تدريب المشاة، الى اليمين در والى اليسار در. وباعتقادي ان الاجهزة الاعلامية الرسمية تعول على هذه العقلية كل التعويل بحيث لا تضطر ان ترسل كتاباً الى صحيفة ان تنشر او لا تنشر فهي مكتفية بذكائهم وتابعيتهم، بحيث لا ينشرون الا ما يستقرؤونه باطناً انه يجب ان لا ينشر ولا ينشرون الا ما يجب ان ينشر.

ولذلك ارى الاعلام غير الرسمي مدجناً ايضاً بهذا المنطق، ولذلك رأينا صحافة تهاجم هذا المجلس ظلماً، وان كانت قد قالت بعض الحق، فان كلمة حق يراد بها باطل لا تحترم ولو كانت حقاً لاننا نريد مرادهم منها، فانها اذا اريد بها الاصلاح فانعم بها والا فانها مردودة على صاحبها لانه اراد بها سوءا ولم يرد بها خيراً.

ولا اريد ان اتحدث بتوسع في هذه القضايا لكن احببت فقط ان ابين ان هناك محاولة لتشويه صورة هذا المجلس وعلى هذا المجلس ان يعمل على خطين متوازيين، خط اعلامي قائم ذاتي نابع من هذا المجلس حتى نبين للناس من نحن، والخط الاخر هو ان نتلافى النقائص بحيث نكثف اعمالنا مستقبلاً بحيث نبرز هذا

المجلس بصورة تليق به، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عبدالله زريقات، وارجو ان اذكر اخواني انه حوالي (١٠ ـ ١٢) متحدثين بالاضافة الى انه قد يكون للاخوة في الحكومة حديث، نرجو الالتزام بما اتفق عليه بدقيقتين، تفضل استاذ عبدالله.

السيد عبدالله الزريقات: شكراً معالي الرئيس.

حضرات الزملاء الكرام.

يجب ان لا نخاف من النقد فنحن جزءا من هذا الشعب بخيره وشره، انا اعتبر الهجمة على مجلس النواب ظاهرة صحية. لا احد ينكر ولا الصحافة تنكر حجم المسؤوليات التي يتحملها المجلس في مثل الظروف التي جاء بها مجلسنا، مبيناً ان مسيرة المجلس لم تكن سهلة، كما ان الانجازات لم تكن في حدود اقل من الامنيات.

معالي الرئيس.

الزملاء الكرام.

ان التجربة جديدة واي تجربة جديدة لابد لها من اخطاء وما دمنا نؤكد على المسيرة الديمقراطية ونقودها فعلينا ان نقبل النقد، وقد تركت تصرفات بعضنا المجال الواسع لتوجيه اللوم والنقد لمسيرة المجلس. كما ان سعي المجلس لايقاف الكثير من اسباب المعاناة التي يعيشها المواطنون كانت غير موفقة بدليل ان جيوب الفقر تزداد والبطالة تتفاقم والاسعار في ازدياد وعليه فليس امامنا غير ان ننحني لكل نقد بناء اما النقد المقصود به التجريح والاساءة فهو مرفوض وهناك مسألة بالغة الاهمية تتعلق بفئات كثيرة راعها واضر بمصالحها وجدد المجلس والنهج الديمقراطي وهذه حقيقة موجودة. فبانجازاتنا وبالتخفيف من معاناة ابناء شعبنا تتغير الصورة التي اهتزت وقد اهتزت فعلاً. لا انكر ان هناك محاولات لتحجيم دور المجلس والطريق الوحيد امامنا لاعادة الثقة بمجلسنا هي قدرة المجلس على ايجاد الحلول للكثير من هموم ابناء شعبنا ومن خلال بناء جسور الثقة مع السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لا باعتبارها السلطة التنفيذية عدو المجلس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ ابوزنط، دقيقتين شيخ ابو زنط.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: بسم الله الرحمن الرحيم.

لي تفطن ان تقول دقيقتين، التقتير هنا واسراف هناك، اعدلوا هو اقرب للتقوى.

معالي رئيس المجلس: على كل حال محسوبة عليك، محسوبة عليك.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: شكراً معالي الرئيس حيث لانك كنت السبب في ثواب لي في هذا اليوم.

اولا: كم حاول المجلس الكريم، الحفاظ على وحدة الامة وتعميق جذور الوحدة الوطنية.

وكم حاول المجلس الكريم الذي انجبته ارادة الشعب الحر الابي بعد ان عانى وعانى من

الام غياب الحرية، الى ان تمت ولادة كريمة للمجلس من رحم الحرية والشورى.

لكن مع شديد الاسف فوجيء المجلس وفوجيء الشعب الذي انجب ذلك المجلس. فوجئنا بتعتيم اعلامي مدروس بعمق، ومخطط لـه في ليل مظلم بهيم، كيف لا؟ وكانت الصحافة ايام الحرب تعتبر امريكا والحلفاء كالناشز المطلقة اما الان فاصبحت امريكا السيدة المدللة.

تعتيم اعلامي من خلال التلفاز والاذاعة والصحافة حتى اصبح الشعب يتساءل اين النواب؟ واين صوت النواب للمطالبة بحقوق الشعب؟ وابرز في المقابل صوت الوزراء كلمة كلمة ولم يدري الشعب ان حصاراً قد ضرب على نوابه باسم امن البلد ومصلحة البلد، ومعنى ذلك ان اكثر المرشحين للاعتقال هم النواب بعد ان اعتقلت اصواتهم المدوية الصارخة بحقوق الشعب.

ولست ادري: انسيت ام تناست اجهزة الاعلام ان التعتيم الاعلامي يساوي تعطيل الرئة اليمنى للشعب من التنفس، ام ان اجهزة الاعلام اصبحت جهاز اوكسجين للحكومة، واكسيد الكربون للشعب ونوابه؟ اننا نرحب بالنقد البناء وليس بالنقد الهدام الذي يهدم القيم والمباديء ولست ادري لماذا اجهزة الاعلام التلفاز والاذاعة والصحافة تبرز اخبار الرياضة بالتفصيل وتبرز اخبار الموضة لفصول السنة الاربعة بالتفصيل وتبرز اخبار التعازي والوفيات بالتفصيل، لكن فعاليات المجلس لم تحظ بعشر ما حظيت بها التعازي والوفيات فكيف بوجه متسع بسخاء حاتمي لتغطية اخبار الحفلات الراقصة واخبار الرياضة.

١ - لذلك اطالب الحكومة بزجر اجهزتها وبخاصة اولئك المتسلقين القائلين للمعتقلين السياسيين: ان هذه الزنازين جاهزة لنوابكم فور حل المجلس، ونسي هذا النفر الذي يتغذى على دماء الشعب كما تتغذى دودة العلق اننا نعتبر تلك الزنازين عرين الاسود للاحرار، وكنا ندخلها ونحن نردد قول الله عز وجل: فاوو الى الكهف ينشر لكم ربكم من رحمته ويهيء لكم من امركم مرفقا.

٢ - اطالب الحكومة بالعدالة فيما ينشر من خلال اجهزة الاعلام دون تحيز.

٣ - اطالب الحكومة بنشر كل ما يحدث تحت قبة المجلس باستثناء ما تشطبه رئاسة المجلس ان كان مخالفا للنظام الداخلي وبذلك تصدق الحكومة في التفاعل مع المجلس ومن ثم يكون كلا المجلسين النيابي والتنفيذي صادقين في التفاعل مع الشعب الكريم.

٤ - اما ايجابيات المجلس فمعلومة فقد ذكرها اخوة اخرون لكن السلبيات للمجلس فهي ما يلي:

أ - لم يراع في سلم الاولويات الاهم قبل المهم.

ب - لم يحاسب المجلس الحكومة على تقصيرها اولا باول فيما يتعلق بقرارات المجلس التي تمثل حقوق الشعب.

جـ - لم يتخذ المجلس الاجراء الحاسم سواء كان مع الحكومة او اجهزة الاعلام.

ومن ذلك الاجراء الحاسم مع الحكومة المماطلة معها: اما ان تلتزم بسقف زماني لتنفيذ قرارات المجلس واما ان تطرح للثقة. اما حسم الامور مع اجهزة الاعلام فلم تتخذ رئاسة المجلس اجراء قانونيا لاحالة المعتدين المتجنين على القضاء. وبذلك تفطم اجهزة الاعلام عن تلك التجاوزات التي ترتدي عباءة الديموقراطية والحرية دون ادنى حق. والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ ابراهيم الغبابشة.

السيد ابراهيم الغبابشة: شكراً معالي الرئيس.

انا اكتفي بما تفضل به الزملاء جميعا، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس، زملائي النواب المحترمين الحقيقة التي اصبحت واضحة، ان هناك شريحة صغيرة في مجتمعنا الاردني وصلت رموزها الى مواقف المسؤولية في السلطة وساهمت في اتخاذ السياسات الخاطئة في المجالات الحيوية الهامة في تاريخ ومسيرة بلدنا.

وللأسف ما زال لهذه الرموز نفوذ واسع عبر توظيف وزرع اشخاص في الدوائر والمؤسسات الهامة يدينون لهم بالكامل، ويعتبرون جزءا من «لوبي» يخدم مصالحهم على حساب المصلحة العامة، ومن بين الاهداف الهامة لهؤلاء هو العمل على تقويض المسيرة الديمقراطية والتصدي للمحاولات الجادة لبناء دولة المؤسسات والقانون بكل معناها ومرتكزاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية والامنية.. لانهم يعرفون انه لو تجذرت وتعمقت الديمقراطية وعم الاصلاح والبناء سوف يصبحون عرضة للمحاسبه وسوف يخسرون نفوذهم وسيتم ابعادهم وبذلك تتضرر مصالحهم.. ومن هنا تنادى عدد من النواب وكل الاحرار المخلصين يطالبون على الدوام بضرورة الاسراع والحزم والمحاسبة في قضايا الفساد والبيروقراطية والارتجال وتعطيل الحريات وغيرها والبدء الفوري بالاصلاح الاداري والمالي، ووضع الخطط العلمية المستندة على مقدراتنا المادية والبشرية والجغرافية وتفعيل الدستور وتطويره بما يخدم التحولات.. واطلاق الحريات الصحفية والاعلامية الموضوعية والجادة والوطنية لتكون بمثابة السلطة الرابعة في البناء وتعميق الديمقراطية وحماية الفكر والادب والتراث وفضح الفساد والاهمال وان تكون العين الساهرة والبوصلة التي يستهدي بها الشرفاء من ابناء شعبنا.

الا ان تأثير اصحاب النفوذ التي ذكرناهم اثبت بان موازين القوى لصالحهم بما ذكرته وايضا بسبب تراكم الاخطاء في الدوائر العديدة وضد سنوات وعدم حلها اصبحت موقع خطبة لعشرات المسؤولين في وظائفهم الذين يعملون لصالحهم ويهديهم وكان له الاثر الكبير ايضا في تعطيل دور الصحافة واداء عدد من الزملاء الوزراء واستطاعوا بذلك اجهاض وتعطيل الكثير من الخطط واداء عمل لجان التطوير والعمل على اضعافها واستغلال الاقلام

الام غياب الحرية، الى ان تمت ولادة كريمة للمجلس من رحم الحرية والشورى.

لكن مع شديد الاسف فوجيء المجلس وفوجيء الشعب الذي انجب ذلك المجلس. فوجئنا بتعتيم اعلامي مدروس بعمق، ومخطط لـه في ليل مظلم بهيم، كيف لا؟ وكانت الصحافة ايام الحرب تعتبر امريكا والحلفاء كالناشز المطلقة اما الان فاصبحت امريكا السيدة المدللة.

تعتيم اعلامي من خلال التلفاز والاذاعة والصحافة حتى اصبح الشعب يتساءل اين النواب؟ واين صوت النواب للمطالبة بحقوق الشعب؟ وابرز في المقابل صوت الوزراء كلمة كلمة ولم يدري الشعب ان حصاراً قد ضرب على نوابه باسم امن البلد ومصلحة البلد، ومعنى ذلك ان اكثر المرشحين للاعتقال هم النواب بعد ان اعتقلت اصواتهم المدوية الصارخة بحقوق الشعب.

ولست ادري: انسيت ام تناست اجهزة الاعلام ان التعتيم الاعلامي يساوي تعطيل الرئة اليمنى للشعب من التنفس، ام ان اجهزة الاعلام اصبحت جهاز اوكسجين للحكومة، واكسيد الكربون للشعب ونوابه؟ اننا نرحب بالنقد البناء وليس بالنقد الهدام الذي يهدم القيم والمباديء ولست ادري لماذا اجهزة الاعلام التلفاز والاذاعة والصحافة تبرز اخبار الرياضة بالتفصيل وتبرز اخبار الموضة لفصول السنة الاربعة بالتفصيل وتبرز اخبار التعازي والوفيات بالتفصيل، لكن فعاليات المجلس لم تحظ بعشر ما حظيت بها التعازي والوفيات فكيف يوجد متسع بسخاء حاتمي لتغطية اخبار الحفلات الراقصة واخبار الرياضة.

١ - لذلك اطالب الحكومة بزجر اجهزتها وبخاصة اولئك المتسلقين القائلين للمعتقلين السياسيين: ان هذه الزنازين جاهزة لنوابكم فور حل المجلس، ونسي هذا النفر الذي يتغذى على دماء الشعب كما تتغذى دودة العلق اننا نعتبر تلك الزنازين عرين الاسود للاحرار، وكنا ندخلها ونحن نردد قول الله عز وجل: فاووا الى الكهف ينشر لكم ربكم من رحمته ويهيء لكم من امركم مرفقا.

٢ - اطالب الحكومة بالعدالة فيما ينشر من خلال اجهزة الاعلام دون تمييز.

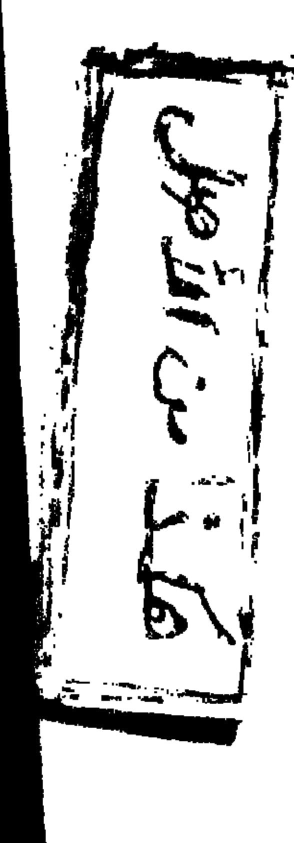
٣ - اطالب الحكومة بنشر كل ما يحدث تحت قبة المجلس باستثناء ما تشطبه رئاسة المجلس ان كان مخالفا للنظام الداخلي وبذلك تصدق الحكومة في التفاعل مع المجلس ومن ثم يكون كلا المجلسين النيابي والتنفيذي صادقين في التفاعل مع الشعب الكريم.

٤ - اما ايجابيات المجلس فمعلومة فقد ذكرها اخوة اخرون لكن السلبيات للمجلس فهي ما يلي:

أ - لم يراع في سلم الاولويات الاهم قبل المهم.

ب - لم يحاسب المجلس الحكومة على تقصيرها اولا باول فيما يتعلق بقرارات المجلس التي تمثل حقوق الشعب.

جـ - لم يتخذ المجلس الاجراء الحاسم سواء كان مع الحكومة او اجهزة الاعلام.



ومن ذلك الاجراء الحاسم مع الحكومة المفاصلة معها: اما ان تلتزم بسقف زماني لتنفيذ قرارات المجلس واما ان تطرح للثقة. اما حسم الامور مع اجهزة الاعلام فلم تتخذ رئاسة المجلس اجراء قانونيا لاحالة المعتدين المتجنين على القضاء. وبذلك تفطم اجهزة الاعلام عن تلك التجاوزات التي ترتدي عباءة الديموقراطية والحرية دون ادنى حق. والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ ابراهيم الغبابشة.

السيد ابراهيم الغبابشة: شكراً معالي الرئيس.

انا اكتفي بما تفضل به الزملاء جميعا، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس، زملائي النواب المحترمين الحقيقة التي اصبحت واضحة، ان هناك شريحة صغيرة في مجتمعنا الاردني وصلت رموزها الى مواقف المسؤولية في السلطة وساهمت في اتخاذ السياسات الخاطئة في المجالات الحيوية الهامة في تاريخ ومسيرة بلدنا.

وللأسف ما زال لهذه الرموز نفوذ واسع عبر توظيف وزرع اشخاص في الدوائر والمؤسسات الهامة يدينون لهم بالكامل، ويعتبرون جزءا من «لوبي» يخدم مصالحهم على حساب المصلحة العامة، ومن بين الاهداف الهامة لهؤلاء هو العمل على تقويض المسيرة الديمقراطية والتصدي للمحاولات الجادة لبناء دولة المؤسسات والقانون بكل معناها ومرتكزاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية والامنية.. لانهم يعرفون انه لو تجذرت وتعمقت الديمقراطية وعم الاصلاح والبناء سوف يصبحون عرضة للمحاسبه وسوف يخسرون نفوذهم وسيتم ابعادهم وبذلك تتضرر مصالحهم.. ومن هنا تنادى عدد من النواب وكل الاحرار المخلصين يطالبون على الدوام بضرورة الاسراع والحزم والمحاسبة في قضايا الفساد والبيروقراطية والارتجال وتعطيل الحريات وغيرها والبدء الفوري بالاصلاح الاداري والمالي، ووضع الخطط العلمية المستندة على مقدراتنا المادية والبشرية والجغرافية وتفعيل الدستور وتطويره بما يخدم التحولات.. واطلاق الحريات الصحفية والاعلامية الموضوعية والجادة والوطنية لتكون بمثابة السلطة الرابعة في البناء وتعميق الديمقراطية وحماية الفكر والادب والتراث وفضح الفساد والاهمال وان تكون العين الساهرة والبوصلة التي يستهدي بها الشرفاء من ابناء شعبنا.

الا ان تاثير اصحاب النفوذ التي ذكرناهم اثبت بان موازين القوى لصالحهم بما ذكرته وايضا بسبب تراكم الاخطاء في الدوائر العديدة وضد سنوات وعدم حلها اصبحت موقع خطبة لعشرات المسؤولين في وظائفهم الذين يعملون لصالحهم وبهديهم وكان له الاثر الكبير ايضا في تعطيل دور الصحافة واداء عدد من الزملاء الوزراء واستطاعوا بذلك اجهاض وتعطيل الكثير من الخطط واداء عمل لجان التطوير والعمل على اضعافها واستغلال الاقلام

المشبوهة والعمل على حمايتهم وتعطيل تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية للتخفيف من البطالة والمحسوبية وتعطيل قيام النقابات مثل نقابة المعلمين الهامة واتحادات الطلبة والشباب مما عطل المشاركة الواسعة لقطاعات هامة من ابناء شعبنا وحرم الوطن من الكفاءات العالية واستمر في حماية الخضوع غير العادل لسياسة صندوق النقد الدولي ومما نتج وينتج عن هذه السياسة من معاناة ومساويء واستمر في التخبط في مجال الضريبة التي يعاني منها اصحاب الدخول الصغيرة والفقراء واستمرار التخبط في مسألة الجمارك وغيرها.

معالي الرئيس هذه هي الاسباب وجوهرها، وبالخلاصة اريد ان اوجه نقد من باب الامانة الى الحكومة بسبب الوعود العريضة في مجال التطوير الاداري وقضايا اخرى هامة مثل البطالة والزراعة والتنمية، كانت اكبر مما تستطيع الحكومة تلبيته مما سيؤدي في وقت لاحق الى خيبة امل في انجاز الحكومة فوق خيبات الامل المتتالية سواء كانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عيسى الريموني ارجو التقيد بالوقت.

السيد عيسى الريموني: شكراً معالي الرئيس، يمكن في كثير من المرات الماضية عندما اتحدث تنبهني الى الوقت على الرغم من اني اكثر زملائي اقلالاً بالحديث.

معالي رئيس المجلس: هذا لانك ملتزم بارك الله فيك.

السيد عيسى الريموني: شكراً لك، سيدي عندما استمعنا الى زملائنا الذين تحدثوا عن موضوع محدد، ما بقي كثير من الحديث نستطيع ان نضيفه بل اضافوا اكثر مما رسم لهذه الجلسة من الحديث.

ولكن جزء من الاخوان نسوا انه من الطبيعي ان توجه وسائل الاعلام انتقادات لمجلس النواب، وهذا ما نلحظه في الدول الديمقراطية. ولا تعني العريضة الموقعة من العديد من زملائنا بانه ممنوع انتقاد البرلمان ومن فيه، ولا اعتقد ان اكثر الزملاء على ما ورد في العريضة بان هناك هجوم مخطط على مجلس النواب.

الديمقراطية تقوم في الاساس على احترام الرأي الاخر المضاد ومجلسنا لا يشكل استثناء عن هذه القاعدة، وعلينا ان نبادر ونفتح صدورنا للالتقاء برجال الاعلام نسمع منهم فلعلنا نتعلم ما يساعدنا على تجاوز الاخطاء ان وجدت اصلاً. والمعروف بالدول الديمقراطية ان الصحافة هي التي تحمي الديمقراطية حيث ان الصحافة هي عين الشعب، وليست الصحافة للميل والهوى في حياة اي صحفي يستطيع ان يسخر هذه الصحافة والاعلام الى تنفيس احقاده وضغائنه نتيجة لعدم محبته او كرهه لشخص ما.

اما دور المجلس وادائه وتمايزه بحق انه مشرف للوطن ويستحق ابراز هذا الدور اعلامياً في كل وسائل الاعلام سواء كما يسموها الشعبية او الرسمية.

اما ما ورد في حديث الزميل الدكتور محمد الحاج بخصوص (جامعة اليرموك) أعتقد ان

ذلك اجحاف بحق هذه المؤسسة والاداريين القائمين عليها، حيث انني مدعو الشهر القادم الى ندوة اقتصادية في هذه الجامعة. اما اذا كان الحديث والمطلوب هو الندوات الحزبية فنحن مع ادارة هذه الجامعة.

وبودي ان اسأل الزملاء هل المطلوب من الاعلام الرسمي ان يفسح المجال لكل نائب ان يتحدث كما يشاء وننسى ان هذا الاعلام هو قائم لخدمة نظام ونحن جزء من هذا النظام؟! اما اذا كان الاعلام قائم على فلسفة كل واحد منا فنحن «٦٧» حزب حتى الان، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور احمد عناب.

الدكتور احمد عناب: شكراً معالي الرئيس.

لقد جاء الزملاء على اغلب النقاط التي اردت ان اتطرق اليها، ولكن اسمحوا لي ببعض الجمل فقط.

الاعلام هو اعلام رسمي وليس ديمقراطي وهو يريد ان يكتب التاريخ، طبعاً لانه يمثل الحكومة، وهذا حق له باعتبار ان هذا البلد هو من العالم الثالث ولا يوجد رأي عام للشعب بشكل او باخر مكون.

الصحافة لها رقابة ذاتية على نفسها لانها تهتم بالارباح اكثر من الحرية التي اهداها لها المجلس النيابي، وبالتالي المال هو السلطة القوية حقاً، هي اكبر من السلطات الثلاثة الاخرى والصحافة. اذن المال هو السلطة الحقيقية في كل بلد من العالم الثالث، وستحتاج طبعاً هذه الصحافة لزمن ديمقراطي اكثر حتى تصبح صحافة.

لماذا اذن لا نقوم كمجلس بانشاء لجنة ثقافية اعلامية ونبكي على انفسنا؟ لماذا لا نطالب بوقت من التلفزيون ومن الاذاعة بان يكون هناك مشاركة حقيقية لهذا المجلس حتى لا نبقى اقلية في هذا البلد، وقد كان هناك طبعاً اقتراح بانشاء هذه المجلة.

على اي حال لا اريد ان اطيل، هناك اداء جميل كان للمجلس وهناك كان سلبيات ولا اريد ان اتطرق اليها وهي خلط السلطة التشريعية بالتنفيذية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ ذيب انيس حاول ان يغرينا وان يعطينا الكلمة مكتوبة ويطلع، لا القيها وابقى، تفضل شيخ ذيب.

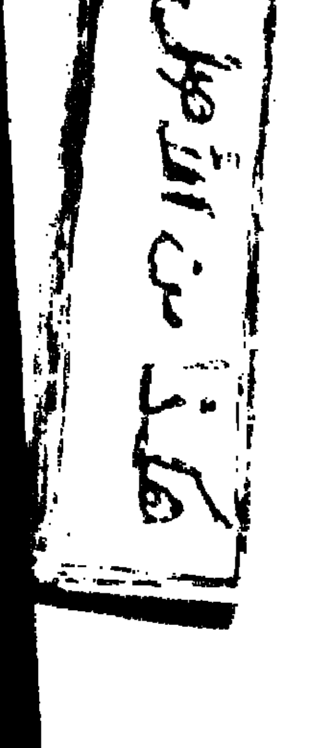
السيد ذيب أنيس: معالي الرئيس انت مخير ان تسمح لي او ان اطلع.

معالي رئيس المجلس: لا ممنوع القيها وما تطلع، تفضل شيخ ذيب.

السيد ذيب انيس: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، حضرات النواب الكرام.

فيما يتعلق بموضوع هذه الجلسة وهو الهجوم على هذا المجلس والتقليل من جهوده المكثفة في خدمة البلد والتشريع والمواطنين.



ومن وراء هـذا الحملة بعض الاقـلام وبعض الصحف والاجهزة الاعلامية، فانني اقـول ان هذا المجلس هـو من ابرز المجـالس النيابية في تاريخ هذا البلد الطيب.

فقد عمل هذا المجلس على حل كثير من انقضايا التي كانت تهم وتشغل المواطنين. وعلى رأس هذه القضايا قضية المفصولين من العمل للاسباب السياسية وكـذلك ارجـاع الكثير من جوازات السفر المحجوزة والافراج عن معظم المعتقلين سياسياً.

وجلسـات المجلس المكثفة يعقـد هـذا المجلس جلستين في الاسبوع على الاقل، وهناك مسائل بين المواطنـين والجهات الـرسمية يقـوم بحلها النائب خارج نطاق هذا المجلس.

فينبغي عـلى الصحافـة والاعلام الـذي يقلل من جهود هذا المجلس ان يتذكر قول الله تعالى «ولا تبخسوا الناس اشياءهم».

بعض الصحف في بداية الـدورة الاولى لهذا المجلس كانت بعض جداول اعماله تحتاج الى وقت طويل حتى يدخل جزء كبير من الليل، قامت بعض الصحف باظهار كاريكـاتير عـلى صفحاتها رجل يخرج من بيته وتخاطبه زوجته الى اين فيجيبها الزوج الى مجلس النواب لان اولادك لم يعطوني فرصة للنوم. على شكل تهكم.

وبعض الصحف تنتظر بفارغ الصبر اي خبر كاذب يشاع عن بعض النواب فتساهم فورا بتغذيته ونشره لتكون بهذا مسهمة في اشعال نار الفتنة بين ابناء البلد الواحد. وحصل هذا معي شخصيـاً. والحق ان تكـون هـذه اي بعض الصحف منبـرا واضحـا وصـريحـا من اجـل الاصلاح وكلمة الخير واطفاء نار الفتنة.

ولا يفوتني في اخر الكلمة ان اذكر بعضا من السلبيـات التي تقع احيـانـا في مـداولات المجلس.

مثل استغلال مفهوم نقطة نـظام بشكل خاطيء من بعضنا وكذلك الغياب الملموس من بعضنا عن جلسات هذا المجلس مما يسبب عدم انعقاد الجلسة بعدم اكتمال النصاب القانـوني وكذلك احياناً برفع الاصـوات اثناء حـوار مع بعضنا وخاصة مع رئاسة هـذا المجلس. اتمنى على الصحافة ان تقوم بواجبها وكذلك الحكومة الموقرة تجاه هذا الهجـوم والاستخفاف بكـرامة هذا المجلس واعضائه. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيـدي الرئيس، ابـدأ من حيث انتهى الزميل فخري قعوار حيث ارى انه وضع اصبعه على المشكلة، ولا انسى ان اثني على اقتراحات الزميل همام سعيد للتصويت، واقول بعد ذلك نعم للانتقاد فنحن لسنا فوق الانتقاد ويجب ان يحـاسبنا النـاس شريـطة ان يكون عنـد الذين يحاسبوننا الجراة والاستقامة ان يحاسبوا غيرنا والا فليخرس.

الذي عنده الجرأة ان يحاسب ايا كان في اي مكان كان من السلطة في الوزارة ام في النيابة فيدنا على رأسنا نستمع اليه ونعتبره استاذاً لنا، اما ان ينفرد المجلس اليـوم ليتكلم عن اجير عنـد الشيخ بدل ان يسلط كلامه على الشيخ نفسه فهذا ايضا مما يسبب تراجعاً لدى مجلس النواب.

نحن نعلم عندما نهاجم لماذا نهاجم، وفي نفس الـوقت نعلم اننا أهـل لكل انتقـاد فعنـدنـا تقصيرات كثيرة، اهمهـا اننا نـرفض ان نثبت هيبتنا، هيبتنا لا تأتي من الحكومة بل ان الحكومة ترغب وتسعد بان تقل هيبتنا فنحن الذين نراقب هذه الحكومة.

هيبتنا تأتي عندما يمس اي امر من عندنا ان نقف متكـاتفين متعـاضدين لكي نمنـع اي اعتداء على هذا المجلس، هكذا نحافظ على هذا المجلس. هـذه هي المـرة الثـانيـة التي نبالش بالصحافة، وانا مع ان نتكلم عن الاقلام التي لا تتجرأ الا عـلى الكـلام عـلى النـواب، ولكن الاعتـداءات الاخـرى التي تحصـل عـلى هـذا المجلس لماذا لا نتجرأ عليها؟

الذي حدث في جلسة الثقة، لماذا لم يتخذ اجراء؟ هذا جرأ وسيجريء علينا، ولقد حدث حادث اخر قبل عدة ايام لن اذكره اليوم لانه على مكتب الرئيس، لاننا قررنا ان نعـالجه جمـاعياً لنرى هل المعالجة الجماعية افضل من المعالجـة الفردية، فنحن مع الرأي الان الذي قال المعالجة الجماعية هي التي يجب ان تسود.

نحن الان نضع هذه المشكلة ولا نتكلم بها في هذه الجلسة. هذه قبـل جلسة الثقـة الم يحدث اعتداء عـلى نـواب عنـدهم تـرخيص لاجتماع يبينون رأيهم في السلم، اليس واجب الامن ان يحمي كل من يريد ان يقول رأيه وان يمنع اختلاط اصحاب رأي مخالف؟ ان يعطي اصحاب هذا الرأي مكانا في جبل ما واصحاب الرأي الاخر في جبـل ما وان يحمي الكـل من اختراق الاخر لـه لا ان يدس او يسـاعد عـلى اندساس النـاس لكي تحدث فتنـة، وقد ثبت ذلك في شريط فيديو سلم الى الحكومة السابقة ولم تحقق الحكومة اللاحقة ووزير الداخلية هو نفسه.

نحن الـذين نجريء عـلى انفسنـا ايهـا السادة، اذا حزمنا أمرنا واتخذنا قراراً وقررنا ان نكون نواباً او ان نتصرف كنواب لا ان نتصرف كمـطالبين، كهيئـة اختياريـة تطالب، تلقي، اطالب، اطالب، اطالب.

يجب ان نتصـرف، نقرر، انـا اذكـر في المجلس الاستشـاري ان المجلس الاستشاري شكى من الاعلام فقال لـه رئيس الحكومـة يا اخي خذ قراراً وانـا اطبق، اراد له ان يتشبـه بمجلس النواب، كانت السياسة الرسمية رفع المجلس الاستشـاري لكي يتشبه مـا استـطاع بمجلس النواب، فقال له الرئيس خـذوا قراراً وانا اطبق، وفعلا حـدث ذلك. الان نحن لا نحتاج لان يقول لنا رئيس الحكومة خذوا قرار وانا اطبق، هذا حقنا ان نتخذ القرار المناسب ونـطبق. اذا عدنـا الى الاعـلام نعم الاعـلام الرسمي اسوأ ايضا، خذ وكالة الانباء الرسمية كـأنها وكالـة الانباء الحكـوميـة، رئيس مجلس النواب يكتب امرا للنشـر واذا بالـوكالـة تقوم وتقعد ووزير الاعلام السابق، هي كلها مستمرة حقيقة، يناقش وقد ناقشني انه هل يجوز لرئيس مجلس النواب ان يفعل ذلك؟ حتى اننا دخلنا في مشادة، انت تقول ما يحق لرئيس مجلس النواب

ان يفعل! «بتراء» هي للجميع كما قال الزميل حسني الشياب، هي لجميع السلطات، عندما يقرر رئيس مجلس النواب ان يصدر تصريحاً ليس لاحد ان يبتر ذلك التصريح، وكذلك رؤساء اللجان، وعليها ان تغطي حقيقة ما يقوله النواب انصافاً للرأي والراي الاخر.

والامر الاهم من هذا كله ان هنالك، كما سمعت حتى اليوم من بعض الزملاء، هنالك سياسة رسمية ونحن على ما يبدو نسير معها، ان كل من يتكلم عن الحكومة يتكلم ضد النظام، حتى ولو كان رئيس حكومة سابق وقد حدث ذلك. خرج رئيس حكومة، وله مناصب واسبقيات كبيرة في النظام، واتخذ موقفاً ووقع على عريضة ما واذا بالجميع يعامل رئيس الحكومة هذا وكأنه نظام. ابن النظام وباني النظام عندما اخذ موقفاً واحداً لانتقاد الحكومة اصبح عدو النظام نحن نريد ان نعرف بالقلم العريض عندما نعارض هل نحن ضد النظام؟ نحن كلمتنا اصدق من يمين غيرنا فكيف بيميننا اذا حلفنا، نحن حلفنا على امر نريد للاخرين الذين يدسون دائما هذا الكلام، ان كنا ضد النظام حسناً فلنتخذ الاجراءات المناسبة ولنعيد ترتيب اوضاعنا ويميننا وغير ذلك.

اذا كنا غير مقبولين فللتصرف غير ذلك. هذا بلد واحد المعارض والمؤيد يخدم نظاماً واحداً ونحن جزء من النظام، جزء فاعل ولسنا تبعاً، سادة في نظام لنا رأينا ولنا مقامنا ويجب ان يحترم.

أنا اشهد حقيقة من خلال هذا المجلس والمجلس السابق حتى المجلس الاستشاري ان هيبة هذا المجلس والنائب قد هبطت الى ادنى مستوى، ما كنا نشهد ان يمر نائب على مركز حدود ويعتقل مرافقه، ما كان يجرؤ احد على ذلك. وفد رسمي يسافر ويفتش امنيا على الطائرة وتمنع الطائرة من السفر بطولها وعرضها لانه لم يجدوا مكاناً في الدرجة الاولى لنائب كما هو محجوز له، واجلست زوجة احد الموظفين في احدى الشركات في مكانه، وقام الطيار بحل المشكلة ان يجلس النائب في قمرة القيادة، واذا بالامن يقول لا تطير هذه الطائرة ونائب موجود، لاشك النائب عدو الامة.

هنالك من يفرض وصايته علينا وعلى الحكومة، لذلك ايها الزملاء القرار قرارنا، الاخرين لهم مصلحة ان لا نقوى، اذا اردنا ان نقوى فنحن الذين نتكاتف ونتخذ القرار المناسب، وعكس ذلك ان كان لنا او لاحدنا اية انظار اخرى كمطالب اخرى نضعف، فالعفة عما في يدي الحكومة وعما تعد الحكومة هو اقوى امر يجعل من هذا المجلس ذي هيبة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة كنت قد اعددت كلمة مكتوبة منذ ثلاثة ايام ولكنها طويلة نسبيا، واحتراما لوقت المجلس ولان الكلام المكتوب بها قد قال قسم كبير منه زميلنا الفاضل الاستاذ ليث شبيلات وقسم اخر ذكره زميلي الفاضل الاستاذ فخري قعوار، اكتفي بما قالاه واعتبر ان الكلام

الذي ورد على لسانيهما كلام لي في هذا المحضر وفي هذه الجلسة واؤكد واثني عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ قرش.

السيد يعقوب قرش: بسم الله الرحمن الرحيم.

الواقع كنت اريد ان اتكلم كلمة لكن ما سمعته من اخواني همام سعيد وفخري قعوار وعلي الفقير ثم ليث شبيلات يجعلنا نطالب الحكومة حقاً ان تحترم توجهات هذا المجلس او ان يقوم المجلس حقا بالدفاع عن توجهاته وايقاف هذه الحكومة عند حدها وجزاكم الله خيراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس.

الواقع بداية لا بد لي من القول انني لم افهم هذه الجلسة اننا جئنا بها لنتسابق في اطراء انفسنا، ولم افهمها اننا في عملية منافسة مع السلطة التنفيذية لابرازنا اعلاميا. كما انه من البديهي ان نقول ان هذا المجلس ضرورة ديمقراطية وضرورة دستورية، ولا غرابة ايضا في الامر وفي مقيل ان يكون لهذا المجلس قوى معادية تعادي التحول الديمقراطي ذاته وهذه اقوى داخلية وخارجية.

لكنني وبكل امانة وارجو ان يكون بحثنا عقلانياً وبمقدار ما تفتته هذه الجلسة اردت القول بداية اننا كما نعرف جميعاً ان مهد الحياة البرلمانية كما هو معروف تاريخيا (بريطانيا) وانا من الذين وقد يكون الكثيرين زاروا هذا البلد الذي يسمى مهد الحياة البرلمانية ورأيت ان كل اجهزة الاعلام في (بريطانيا) صحف واجهزة رسمية لا تبرز مجلس العموم او «اللوردات» يمكن وبدون مبالغة اذا قلت «١٪» مما يذكر هذا المجلس في اجهزة الاعلام. ومع ذلك فان مجلس النواب في بريطانيا جزء من الشخصية الوطنية البريطانية وله قداسة في بريطانيا، وهذه القداسة ترتبت له ولم ترتب له اعلاميا وبمقدار ما يبرز اعلامياً اريد ان اقول من حيث المبدأ نخطيء اذا اعتقدنا ان هذا المجلس يشكل الديمقراطية وانما المجلس هو اداة ديمقراطية واعتقد انه اداة ديمقراطية بمقدار ما يمارس على الشعب من تاثير وبمقدار ما يمارس الشعب عليه من تأثير. فبرأيي ان حرية التعبير خارج البرلمان وحرية الاجتماع خارج البرلمان وحرية الصحافة خارج البرلمان تقوم بكل هذه العناصر الديمقراطية. تقوم اولا الديمقراطية من خارج المجالس النيابية، وتستمد البرلمانات صفتها الديمقراطية او المعادية للديمقراطية بمقدار ما يكون خارج البرلمان من تعابير ديمقراطية. وينبني على ذلك برأيي اننا يجب ان نترك الناس تتكلم كما تريد دون ان نحصر الكلام بنا او ان نتكلم بالنيابة عنهم، ويجب ان لا نضيق بكلام الاخرين، ولكن في نفس الوقت لا يجوز ان يترك للاخرين فقط حق الكلام وان يحصر الكلام بهم دون ان نعطي حقنا بالكلام، وهذا لا يتاتى الا بانفتاح الصحف والاعلام للجميع وعلى الجميع.

واقول فيما يتعلق بنا ان هذه الاداة

الديمقراطية، المجلس، اذا لم تحسن الرقابة على ذاتها سيضيق شعبنا بها بالضرورة وسيتكون رأي عام بحق او بلا حق سواء سيره المعادين للديمقراطية او الاخرين ببرائتهم، سيتكون رأي عام مناصراً لحل البرلمان او لمعاداته، وسوف نطالب بحل البرلمان وحتى يبدو الحل مطلباً شعبياً وظاهرة ديمقراطية مالم يكسب البرلمان ثقة الشعب وثقة الشعب هو اكبر اعلام للبرلمان ولهذا المجلس هو ادائه وان يراقب نفسه مراقبة صارمة ذاتية وقبل ان اتي الى الرقابة الذاتية وعناصره الاولية التي تتيحها هذه الجلسة، اقول ان لهذا المجلس واقول للصحافة التي ساءلت هذا المجلس، واقر حقها بالسؤال، وكلنا تابعنا وعلى سبيل المثال كم من الكتاب كتب عن تأخر المجلس في اخراج قانون الاحزاب مثلا. انا اعرف وانا اناقش الصحافة بكل عقلانية وباعتبارها اداة ديمقراطية، هناك قوانين حريات عامة وقوانين ديمقراطية خرجت عن هذا المجلس منها قانون محكمة العدل العليا الذي يعتبر قانون حضاري ديمقراطي، قانون الدفاع والذي بقانون الدفاع الغي القانون البريطاني الذي تحكم به منذ عام (١٩٣٥) والذي بهذا القانون الغي التحصين، وبقانون محكمة العدل العليا تبسط الرقابة للجميع وعلى الجميع باداة ديمقراطية هي استقلال القضاء، قانون محكمة امن الدولة وهو قانون حضاري مدني ديمقراطي.

اين مطالب الصحافة الحرة من هذه القوانين؟ لماذا لم نراها تتساءل وقد مرت من البرلمان ومن مجلس الامة؟! اين هذه القوانين واين وجودها ولماذا لا تمارس ولماذا لا تنفذ؟ مع ان قانون الاحزاب كما نذكر جميعاً جاء لهذا المجلس في ٣/٩/٩١ وانفضت الدورة الاستثنائية في ٥/٩/٩١ وعدنا في ١/١٢/٩١. ارجو من الرئاسة الجليلة ان تعطيني توضيح ديمقراطي لاننا نتحدث مع الصحافة في هذا الشان.

جاء هذا المجلس في ١/١٢/٩١ وكان شهر «١٢» شهر الثقة وشهر الميزانية، وبعد ذلك جاء موسم الثلج الذي نعرفه جميعاً. عمر قانون الاحزاب ونحن نسميه احد قوانين بناء الديمقراطية في هذا المجلس، عمره قصير ويحتاج للنقاش للاناة وافراغ ما في المجتمع من اراء تفرغ به القوانين الديمقراطية التي مرت لم نرى ايا من الصحافة او الصحفيين سأل اين هذه القوانين، اما القوانين التي قيد التمحيص والدراسة نرى يوميا الصحافة تتساءل اين هذه القوانين.

اين العدل في مواقف الصحافة التي نرغب ونتمنى ونطالب ان تأخذ حريتها؟ وهذا المجلس سينظر قريباً القوانين المتعلقة بها، وهذا المجلس نصير لحرية الصحافة ويجب ان تكون الصحافة نصيرة لهذا المجلس وهو اداة ديمقراطية.

اتي الى ما يتعلق بنا، انا اعتقد ان لهذا المجلس حقوقا، لكني اؤمن ايضا ان الاسراف في استعمال الحق والتعسف في استعمال الحق واساءة استعمال الحق ينقلب الى عمل غير محق.

واخذ بعض الامثلة من ممارساتنا، ابدأ بالنصاب ببساطة.

معالي رئيس المجلس: لو سمحت ابوشجاع فقط ذكراً دون تفصيل.

السيد حسين مجلي: يا سيدي انا حقيقة كنت بين ان اتحدث او لا اتحدث، فيما يتعلق بالنصاب حق الصحافة وحق الكل اذا لم نراقب ذاتنا سينقص ادائنا، النقطة الثانية مر على هذا المجلس، عدة استجوابات، ارجو ان اقول لزملائي ان حق الاستجواب اذا لم نجيده هناك مساءلة للحكومة طرح للثقة فيها بشكل جماعي عن طريق (عشر) نواب وهناك طرح فردي، الاستجواب يحرك طرح الثقة بالحكومة عن الطريق الفردي ولذلك هو حق للجميع، وعندما يرد الاستجواب، اقول للناس الذين يطالبون الطرح بالثقة بالحكومة، هذا منح للثقة بالحكومة، فعلينا مع النواب الذين مع الحكومة او المعارضين لها ان يستؤون من استعمال هذا الحق او التعسف فيه اذا لم يكن في مكانه.

لانني انا كمعارض للحكومة اقول رد الاستجواب يعني تجديد الثقة بالحكومة، وبالنسبة لمن هو مع الحكومة معنى ذلك انه لا يجوز له ولا للحكومة ان تستخف باستعمال هذا الحق ايضاً ارجو ان نكف عما اسميه، وقد كنت ارغب ان تكون هذه الجلسة خاصة لانني لدي الكثير لاقوله، ارجو ان نكف عما اسميه سرقة الشعبية، لانه برأيي وقد قلت كثيراً ان سرقة الشعبية من يتوجه اليها خطورة عمله اخطر من سرقة المال العام. لان سرقة المال العام امر مرئي وهذا برأيي عقوبته يجب ان تكون اكثر.

وحقيقة نرجو ان يكون اكبر اعلام نتوجه فيه للقوى المعادية لهذا المجلس هو اداء المجلس والرقابة الذاتية على المجلس وان نحسن استعمال صلاحياتنا وصدقوا اننا اذا قمنا بذلك سيكون للمجلس قداسة وطنية وسيدخل في النسيج الوطني، وبخلاف ذلك سيكون حل المجلس مطلباً شعبيا وظاهرة ديمقراطية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، اخر كلمة للاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس.

ليس اسهل على الانسان في هذه المرحلة من الهجوم على الحكومة والمؤسسات العامة، وليس اصعب على النفس من التصدي لذلك الهجوم خشية الاتهام بالممالأة والسكوت على الخطأ والفساد او على الاقل المشاركة فيه، لكن الرجال يركبون المركب الصعب.

ان الفساد والخطأ موجودان وليست مكافحتهما بهذه الطريقة الاعلامية، ولا يكون القفز عن تقييم الذات بالهجوم على الغير الامر الذي اصبح يدين الامة في مرحلة الانحطاط.

كيف نطلب ان يكون تقييمنا جيداً ونحن نكرر نفس الموال ونفس الهجوم ونفس الموضوع؟ مؤسسات عامة تشرح ويطلب من افرادها ان يكونوا قديسين فلا يعلنوا غضبهم «ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» رسالة نبوية علينا ان نمارسها في كل ميدان حتى نصل الى الحق والحقيقة ونقنع الغير برأينا. مؤسسات رسمية تتلقى الضرب صباح مساء ويرفض ان ترفع يديها لتلقي الصدمات، اما ان ردت فالويل والثبور وعظائم الامور.

انا اعلم ان كلامي سيشوه ولكن مرحباً بذلك من اجل قول كلمة الحق مهما كان الثمن فقد دفعته سابقاً مع الانجاز وجاهز لدفعه لاحقاً مع القول الحق.

نواب يشرحون السلطة بحق وبدون حق ويطلبون ان ينشر كلامهم بالكامل في الصحف وفي وسائل الاعلام الاخرى ويأبون على الحكومة ان تجتزء من خطاباته لو سمعها الشعب لمل منها ومنا ومن التجربة. ومع ذلك اذا ما انتقد صحفي او كاتب ثرنا واقمنا القيامة فنحن ممثلو الشعب ونحن المبدعون ونقدنا تشكيك بالديمقراطية، اي قداسة تلك ان يقرر المنتقد حجم النقد واطاره؟

كلا يا سادة نحن بشر والصحفيون بشر وكلانا يخطيء فلا نشوه موقف بعضنا بعضاً «اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم» هل انا بهذا ادافع عن الحكومة؟

ولماذا لا فانا ممثل بها، ولكني لا ادافع عن اخطائها ان وجدت ولكن يا سادة الا نرى ان التجريح غير المحق والتجريح الاستعراضي واستجداء الشعبية او سرقتها كما اسماها زميلي في الهجوم الكاسح بالفارغ والمليان، اليس هو سبب تغيير النظرة الينا خلال العامين الماضيين؟! لو تعاملنا بعقلانية وتعاون وتوازن مع بعضنا البعض لكان وضعنا افضل.

لو تركنا احيانا مواقف الاستعراض، او تسجيل المواقف مهما كانت النتيجة على الوطن والمواطن تحت شعار (انا اولا وبعدي الطوفان) الم يكون تقييم المواطن عندها افضل، كنت مع سرية الجلسة حتى يكون نقاشنا اكثر موضوعية والتزاماً وابعد عن تسجيل المواقف للموقف ولكن هذه هي النتيجة.

الم تتحول هذه الجلسة الى جلسة ثقة جديدة، هجوم على الحكومة وهدف الجلسة ليس كذلك، الم يكون التقييم الذاتي الذي كان هدفنا، هامشيا بهذه الجلسة، من قال ان اقتراحاتنا واسئلتنا واستجواباتنا كانت دائما موضوعية، من شجع الموظفين على الهجوم علينا؟

اليست زياراتنا وبطاقاتنا وهواتفنا واحيانا استجداؤنا الرضى؟

(ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).

ايهما اقسى واظلم علاقة الصحفيين بالنواب؟ ام علاقة النواب بالنواب؟

تجريحاً واتهاماً وتزييفاً للمواقف.

نقطة صغيرة سيدي الرئيس، كيف يقيم الانجاز من يرفض الالتزام بقرار المجلس بان يتحدث بدقيقتين وقد تحدثوا بالعشرينات وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم جميعاً، واود حقيقة بعد هذا الحديث الطيب في هذه الساعات المباركة من شهر رمضان ان اقدم كل التقدير والاحترام لما قيل، وكل اعتزاز بهذه الطموحات الوثابة، وانني اشعر بفخر في هذه اللحظات التي تمر بها ونحن نتجه اتجاهاً صحيحاً، اتجاه الخير والمؤسسية، وانني اشعر ان التغيير الاجتماعي بدأ يأخذ مداه، اخواني الاعزة ان هيبة المجلس عالية في الداخل

والخارج والعالم، صورة المجلس مشرقة وهي الاولى في العالم العربي والاسلامي، المجلس هو هذا الشعب، من يحاول المساس به يمس نفسه ويمس الشعب بأجمعه.

اقول هذا ونحن نتجه نحو المؤسسية، وكل ما قيل يتوسع من خلال المؤسسية والعمل المؤسسي والتعاون وكلنا باذن الله نعمل جاهدين لكي نلبي كل ما قيل وقد دعونا الى اجتماع مثل هذا الاجتماع في العام الماضي ولم يكتمل فيه النصاب وانني ادعو الى اجتماعات اخرى كثيرة لكي نقوم انفسنا اولا ونقوم الاخرين، وانا اقول ان كل ما قيل فيه خير، وان كل قيل هو في اتجاه الصحيح، فاود ان اشكركم جميعا واقول ان كل ما قيل هو موثق، وقد وصلتني اقتراحات الاستاذ الدكتور همام سعيد، وهناك اقتراحات اخرى قيلت وقد تم تأييد هذه الاقتراحات، هذه الاقتراحات ارى من المناسب ان تلخص كلها وتفرغ وتقدم باسمكم جميعاً حتى نستكمل كل ما فيها وتعرض عليكم لاتخاذ ما ترونه مناسباً وهذا هو الذي يمكن ان يكون من باب القنوات المؤسسية وعندما يتخذ المجلس قرارا يتابع ذلك وانتم اصحاب القرار بالشكل الذي ترونه، فهذه امور حقيقة اجد انها كلها خير وفيها كل الخير، وعندما بدأنا نقوم انفسنا ويعترض بعضنا على بعض ويصحح بعضنا بعضاً بدأنا باتجاه صحيح.

فكل ما قيل فيه كل الخير ولكم جميعاً الشكر والتقدير لكل ما ابديتموه.

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء - وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس لم يكن في نيتي ان اتكلم بعد ان انهيت الجلسة لولا الكلام الاخير الذي تفضلتم به، وهو ان هنالك اقتراحات قدمت من بعض النواب وانها ستطرح لكي يقدم هذا الاقتراحات كاقرارات من المجلس.

الواقع ان مفهومنا لهذه الجلسة كما تفضل وتكلم بها جميع النواب هي جلسة دعنا نسميها نقد ذاتي لعمل المجلس لكن لان الاقتراحات التي قدمت، كان لها علاقة بالحكومة وباعمال الحكومة، فمثلاً انتم سيدي الرئيس اشرتم الى الاقتراحات التي تقدم بها الدكتور همام، والدكتور همام من جملة اقتراحاته:

محاسبة السلطة التنفيذية لاجهزة معينة الى اخره، يعني فيه هنالك عدة اقتراحات.

الحقيقة كما تكلم معالي النائب الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة هذه الجلسة تحولت الى جلسة ثقة بالحكومة وطرحت فيها افكار كثيرة، من حق النواب ان يتكلموا في ذلك لكن ليس عنوان الجلسة، هو عنوان جلسة بالثقة بالحكومة لو كان الامر كذلك، لكن للحكومة رأي ورد هي قادرة عليه وهي مهيئة له ومتهيئة له، لكن ان يقال ما يقال، وقد قيل كلام كثير فيه مس بالحكومة، احد النواب قال عدم اهتمام الحكومة بما يقوله المجلس، وعدم ترجمة قرارات المجلس الى قرارات واجراءات، كيف لاندري؟

نائب اخر في الامور نفسها، قال انه الحكومة وعدت في امور البطالة ورفع الاسعار

والتطوير الاداري اكبر مما تستطيعه الحكومة، هي نفس التهم التي وجهها احد الاخوان النواب على انه الحكومة لا تهتم بقرارات المجلس، مع ذلك نائب اخر يقول لا، الحكومة وعدت في هذه المجالات بشيء والى اخره، امور كثيرة.

الحقيقة سيدي الرئيس يعني اذا كنا اتينا الى هذه الجلسة، لا اريد ان استخدم كلمة نقد لكي نقيم عملنا كمجلس هذا امر، واذا كنا قد جئنا لهذه الجلسة كي نقيم عمل الحكومة وكي نحول هذه الجلسة الى ثقة بالحكومة هذا امر اخر، وكلاهما له الية مختلفة وكلام مختلف وسلوك مختلف سواء من جانب الحكومة او من جانب النواب.

فانا تعليقي سيدي الرئيس على ما قيل في كلام اللي تفضلت فيه، على ان هنالك اقتراحات معينة، الحقيقة الاقتراحات مثلا:

انهاء الاحكام العرفية.

بالمناسبة مجلس الوزراء قرر بالامس انهاء الاحكام العرفية، ووضعه ورفعه الى جلالة الملك المعظم.

لكن هذا كلام ان يقال في موضع تقييم عمل الحكومة في موضع نقاش لاعمالها، او ان يقال فيه ماذا انجز المجلس من اعمال؟

فان تحاسب الحكومة لانها لم تنهي الاحكام العرفية شيء.

وان يقال بان المجلس كان من جملة انجازاته المطالبة بانهاء الاحكام العرفية وهو شيء اخر.

سيدي الرئيس فقط اردت ان اعلق على الكلام الاخير وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة كثير مما سمعته في هذه القاعة، وكثير مما قيل.

معالي رئيس المجلس: ارجو عدم الحديث الا باذن يا استاذ احمد عويدي.

معالي وزير الاعلام: وكثير مما قيل فيه قدر كبير من الانصاف في الموضوعية، ولكن كثير مما قيل فيه ايضا تجني وظلم واتهام بغير دليل، وبعض ما قيل حقيقة يدخل في باب الظنون التي يستحيل اثباتها ونفيها.

فحين يقول شخص من الاخوة النواب مثلا: انه هناك مؤامرة على المجلس لا يقدم دليل على هذا الكلام، من الصعب علي ان انفي انه ليس هناك مؤامرة، (البينة على من ادعى) فالمفروض ان يقدم الذي يقول انه هناك نية لتهميش دور المجلس، او نية لتدمير دور المجلس، او نية للتضليل.

هذه التعابير تحتاج ونحن لا نناقش هنا، ليس هنا مجال للبلاغة الخطابية هنا مجال البحث في الحقائق والموضوعية.

هذا كلام لا ادري كيف تستطيع وزارة الاعلام ان ترد عليه، بعض ما قيل عن الصحافة حقيقة فيه تجني، لا اعتقد ان هناك برلمان في العالم يحظى، بما يحظى به مجلس النواب

من تغطية في الصحافة تحديداً، وانا ادعو الاخوة الكرام ان يقرأوا جريدة (الاهرام) ويشوفوا كيف تغطي الاهرام اجتماعات مجلس الشعب، يعود الى اعداد الصحافة الكويتية ايام البرلمان ويقرأوا ما هي المساحة التي تعطي لمناقشات مجلس النواب في (لبنان) او في (الكويت) او في غيرها من البرلمانات، لا يوجد او اكرر برلمان او مجلس نواب يحظى بما يحظى به من تغطية في صحافتنا لمجلس النواب المحترم، ولذلك انا كنت اريد الحقيقة أمر مرور الكرام على المشاكل بين مجلس النواب والصحافة، باعتبار ان مشكلة الصحافة هي مشكلة خاصة بين المجلس وبين الصحافة، لكنني اؤكد للمجلس الكريم.

اؤكد للمجلس الكريم، يا اخي لا تقاطعني لم اقاطعك.

معالي رئيس المجلس: استاذ احمد عويدي كلامك غير صحيح ومرفوض.

معالي وزير الاعلام: يا اخوان انتم تتحدثون عن الديمقراطية وتغلقون بالرأي الاخر، ما هذا؟

معالي رئيس المجلس: ما هكذا استاذ احمد عويدي.

معالي وزير الاعلام: تحاضروننا عن الديمقراطية ثم تضيقوا بالحديث.

معالي رئيس المجلس: ارجو معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الاعلام: تبيحون لنفسكم الاتهام ثم تمنعونا من الدفاع، ما هكذا؟

معالي رئيس المجلس: استاذ معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: انا مش معالي وزير الصناعة انا نائب.

معالي رئيس المجلس: تقعد هناك، نائب تجلس هناك، انت تعامل كوزير الان.

معالي وزير الاعلام: الديمقراطية التي تعطي للنائب المحترم ان يفهم، تعطي الوزير حق الدفاع، اذا نؤمن بالديمقراطية، وانا لم اتهم احد انا قلت ان هناك كلام قيل ليس عليه دليل، انا ابحث عن دليل، حين يكون هناك خطة، مؤامرة لتهميش دور المجلس انا اتساءل هاتو برهانكم ان كنتم صادقين. هل هذه جريمة، انا اطلب ادلة وبراهين على الكلام الذي قيل.

ليست الوزارة، وزارة الاعلام ليس طرفاً، بين هذا المجلس الكريم وبين الصحافة، اقول واكرر الدولة لا تتدخل في توجيه الصحافة، والصحافة حرة فيما تكتب او لا تكتب، ومن كان عنده كلام يناقض ما اقول فعليه ان يقدم الدليل، كون الصحافة تكتب كلاماً ناقداً لاداء البرلمان، كل صحافة العالم تكتب مقالات تنقد فيها المجالس النيابية، كلكم تذكرون عن الصحافة في امريكا هي التي فضحت ممارسات بعض اعضاء الكونغرس، من اسبوع واحد او (عشرة) ايام فضحت الصحافة الامريكية ان جزءا او عدداً من اعضاء الكونغرس يقدمون شيكات بلا رصيد، لم نسمع ان واحداً من اعضاء مجلس الكونغرس اعترض على دور الصحافة، الصحافة هي التي

فضحت كثير من ممارسات وهناك تاريخ طويل وصدر في كتب، بعض الاخوة اطلعوا عليها.

فلذلك حين تمارس الصحافة بعض النقد لاداء دور المجلس، لا يعني هذا لا سمح الله انها مست بقدس الاقداس، او انها مست بهيبة المجلس، انا اقرأ لكم مما ورد في مدونة التقاليد البرلمانية المصرية من سنة (١٩٢٣) تقول بالحرف الواحد:

كل من يتصور ان البرلمان باعتباره اعلى سلطة تشريعية لا يمكن ان يوجه له النقد، هو مخطيء في تصوره هذا. فالمجالس النيابية في اي بلد من البلاد الديموقراطية يوجه اليه النقد، كذلك من حق الصحف ان تناقش تصرف العضو اذا ما رأت ان هذا التصرف لا يتمشى مع القانون، او الدستور، او مع نظم المجلس، سواء وقع داخل المجلس او خارجه.

داخل الصحافة اذا كان النائب يمثل الناس، فالصحافة تمثل الناس ايضاً ولها رقابة على كل السلطات وهي تمارس هذا الدور، انا لا اقول ان الصحافة معصومة، من حق اي نائب من حق المجلس ان يحتج للصحافة اذا رأى كاريكاتير او مقال او شيء خارج عن الموضوع من حقه ان يفعل هذا.

وبالنسبة للاعلام الرسمي نحن ليس صحيحاً اننا نحجب دور المجلس او نغطي على الجلسات، بالعكس نحن نتلقى احتجاجات من المواطنين على المساحة الزمنية التي تعطى لمناقشات ومداولات المجلس.

التلفزيون واكرر ليس مسخراً لمجلس النواب، التلفزيون يخدم الامة ويخدم الشعب، واهتماماته تتجاوز جلسات مجلس النواب، وبالتالي لا يستطيع التلفزيون لكثير من المحددات والعوائق ان يعطي كل ساعات البث لجلسات مجلس النواب، خصوصاً وان الاخوة النواب احياناً يتكلمون اعداد كبيرة منهم في مجلس النواب ويكررون نفس الكلام في كثير من الحالات يضطر المحرر المسؤول ان يختصر من هذه الكلمات، والسنة التي اتبعناها هو ان يعطى النائب الذي يتحدث عن نفسه بين دقيقتين وثلاثة دقائق، والذي يتكلم عن كتلة يعطى بين (خمسة) دقائق الى (ثمانية) دقائق بحجم الكتلة التي يمثلها، وهذا تقليد قديم وسابق، ودعني اذكر الاخوة الكرام ان كثير من برلمانات العالم تمنع دخول الكاميرا الى القاعة، لان الذي يحدث ان النائب يتحول الى خطيب انتخابي، يخاطب الجماهير ولا يخاطب ولا يناقش الموضوعات، هذا رأي الذي يمنعونه ونحن نعتقد من البرلمانات القليلة التي تسمح بدخول الكاميرا الى داخل البرلمان.

لا يوجد تعتيم اعلامي على اداء البرلمان، هذه اسطورة، خرافة، ولا يوجد نية لتهميش دور البرلمان، هذا كلام ليس عليه اي دليل، ونحن نرفضه، ولا نقبله على الاطلاق.

نحن لا نستطيع ان نمنع الصحف ولا نعطي عهداً ان نمنع الصحف ان تنتقد نائب في البرلمان او تنتقد البرلمان كمؤسسة، هذه مسألة لا نمارسها ولن نمارسها.

قال بعض الاخوان ان ملكية الصحافة وتاريخ ارتباطها بالسلطة، حقيقة ارجو ان

يصدقني الاخوان اذا قلت انه لاتوجد اي تدخل رغم الملكية، لا توجد تدخل في سياسة التحرير في الصحف فيما تنشر او لا تنشر.

اجهزة الاعلام الرسمية لا تقصر نشاطها على تغطية النشاط الرسمي ليس صحيحاً، نحن نغطي كل النشاط الشعبي ونشاط البرلمان بصورة كاملة.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الصناعة رجاءا الموضوع هو الاعلام.

معالي وزير الاعلام: ولذلك نحن نغطي المحاضرات ونغطي نشاط الناس في الارياف، ونغطي نشاط الناس في البادية، ومن الظلم ان يقال ان الاعلام مسخر فقط لتغطية النشاط الرسمي. تحدث سعادة النائب المحترم الاستاذ حسين مجلي عن موضوع اصدار الصحف الجديدة عندنا (١٥٠) طلب رخصة لاصدار صحف ومجلات جديدة، وقد رأينا ان اصدارها في هذا الوقت قبل صدور قانون الاحزاب وقبل غربلة الطلبات التي عندنا رأينا ان من الاحكم والاعقل والافضل ان ننتظر صدور قانون المطبوعات الجديد الموجود فعلاً عند مجلسكم الموقر فاذا كنتم تريدون فتح الباب امام اصدار الرخص الجديدة فما عليكم الا ان تنجزوا قانون المطبوعات الموجودة في مجلسكم الموقر.

انا عندي نقاط كثيرة ولكن الساعة قاربت على (الرابعة) ولا اريد ان اخذ من مجلسكم الكريم مزيداً من الوقت شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ احمد عويدي رجاءا وباختصار شديد معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الصناعة والتجارة ان كان المجلس يقبل ان ستعمل هذه اللغة عن اي انسان، ان كان لم يقلها، فاقبل منه ان يقول لم تصدر مني.

معالي وزير الصناعة والتجارة: ولكن ان صدرت فاترك للمجلس الكريم ان يضع اللغة التي يريد بها للتخاطب بين اعضائه.

معالي رئيس المجلس: استاذ احمد عويدي رجاءا، اذا سمح لي الاخوان، دكتور عبدالله رجاءاً تكلمت بما فيه الكفاية، يكفي يا اخي.

انا اريد ان اعطي الحق مثل بقية الاعضاء النواب، اذا تكرمت استاذ عبدالكريم رجاءا كل واحد اخذ دوره من اراد التكلم اعطيته وانا مختص بادارة هذه الجلسة.

اخواني هذه الجلسة بدأت بداية طيبة، وانا اود حقيقة ان اقول: انه انتهى الزمان في هذا المجلس.

ثانيا: انا كرئيس مجلس لا اسمح لأي انسان يريد ان يتجبر برأيه الشخصي ضد رأي المجلس، ورأى المجلس هو الغالب وهو المسموح به، ولا اسمح لاحد ان يتجاوز حرمه هذه القبة الا حسب الاصول.

هذه الجلسة وانا اقول وارد على ما قاله معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي ان هذه الجلسة جاءت بهدف واضح، وحدد ونوقش الهدف وتقرر فيه ان تكون علانية او خاصة، والمجلس

اتخذ القرار، واراد المجلس ان يكون هناك توصيل يقال شيء ويسمع ولا يخطيء، حصل القول وحصل الاستماع وبارك الله في الجميع، عندما نريد ان نخرج عن هذا الحد، هذه جلسة ليست جلسة الثقة ولا بحال من الاحوال، كلام يقال، وجهة نظر تقال، واي قول مقدم خطياً او شفوياً يطرح على المجلس مرة اخرى، ولهذا ما اردت وقد قلت لي اقتراحات لاطرحها لاتخاذ قرار والتصويت عليها، ما اردت ان اطرحها حتى تناقش من قبل الجميع، وان تناقش بهدوء وان تأخذ مداها، ثم كان للمجلس قرار يتخذ مهما كان هذا القرار ويبلغ للجهة المعنية ويتابع، وهذا حق المجلس وحق المجلس ان يقرر ما يشاء، ليس هناك من وصي على اي نائب ان يحجب عليه ما يقول، او يريد ان يقول له بالشكل الذي يريد، النائب يقول كل ما يريد، وبحدود النظام الداخلي، لكن ايضا عليه ان يسمع وان لا يغلق الباب عن سماع الجواب، هذا حق طبيعي وحق اخلاقي وحق انساني، حق نظامي.

فارجو من اخواني وانا اقولها وانا لا اتراجع عن ما قلت قبل قليل، ان هذا المجلس مجلس كريم، وقد تخطينا نقطة الضعف، وكل ما سمعناه فيه الخير سواء من المجلس او من الحكومة، ويجب ان نحتمل سماع الجواب، واذا لم نحتمل هذا لا زلنا في درجات الاولى في التغيير والتطور والمؤسسية، كل ما قيل واكرر ان فيه الخير، ومن حق كل نائب واحترم كل ما قيل وله الحق في ذلك، ولا احد يستطيع ان يمنعه ان يقول ما يشاء، لكن هو يقول ذلك، ثم يلخص ويعود للمجلس لمناقشته ان كان يراد به اتخاذ قرار معين باسم المجلس، اسم المجلس هي غالبية هذا المجلس بقرار معين، هذا ما هو حاصل وما نخطط له، وانا ارجو لهذا اليوم ونحن في نهاية هذا اليوم من شهر رمضان المبارك ان نتحلى بالصبر قليلاً، وان يسمع بعضنا بعضاً، وان يحترم بعضنا بعضاً، وان لا نغلق الباب امام اي كلمة من اي جهة كانت، هذه جلسة مباركة وارجو ان يكون في التعامل مستقبلاً وانا اقول، صحيح ان هذا ليس من عادتنا ان يكون مثل هذا الحديث، لكن اقول يحصل في العالم مثله واكثر منه، ولكني اقول وانا مقتنع بذلك اننا والحمدلله قد تخطينا كل خطوات الضعف وكل خطوات التغيير التي يجب ان نصل اليها بالعمل المؤسسي، العمل المؤسسي له قواعده وله اصوله في التعامل، ولهذا كل ما جرى يمكن استيعابه بهذا المجلس، اقول سوف يلخص كل ما قيل، ويقدم لكم ايها المجلس الكريم هذه المقترحات منها ما يصوب منكم، ومنها ما يقر ومنها ما يلغى، انتم اصحاب القرار في ذلك.

واريد ان اعطيكم جميعاً الوقت الكافي لمناقشة هذه الموضوعات، ولا اقبل لمجلس كريم كهذا المجلس ان يتخذ قراراً وهو في نصف المقاعد وفي هذه الاغلبية، او هو متحفز، او هو في وقت غير مناسب، فقراركم له قيمته، وله احترامه، وعلى الجميع ان يحترم هذا القرار وانتم اصحاب القرار اولا واخرا.

فارجو من اخواني ان نقف عند هذا الحد والى جلسات اخرى نناقش بها كل هذه

الموضوعات، وعندما قلت وسجلت كل اخواني الذين يودون التحدث، لم ابقي منهم احداً، وهنا اعتبر ان هذه الجلسة قد حققت اهدافها وقيل ما قيل وسمع ما سمع، ومن يود ان يتابع هذه الموضوعات بجلسات اخرى، نحن على اتم الاستعداد.

شكرا لكم وليس من حق احد ان يدخل بكلمة خاصة ولا نظام، انا ادير النظام، هذه الجلسة خصصت لهدف محدد وانا مسؤول عن ادارة النظام بهذه الجلسة.

السيد الامين العام.

السيد مساعد الامين العام:

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: ترفع الجلسة لصباح يوم الاحد الساعة العاشرة صباحاً.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
معالي عبداللطيف عربيات